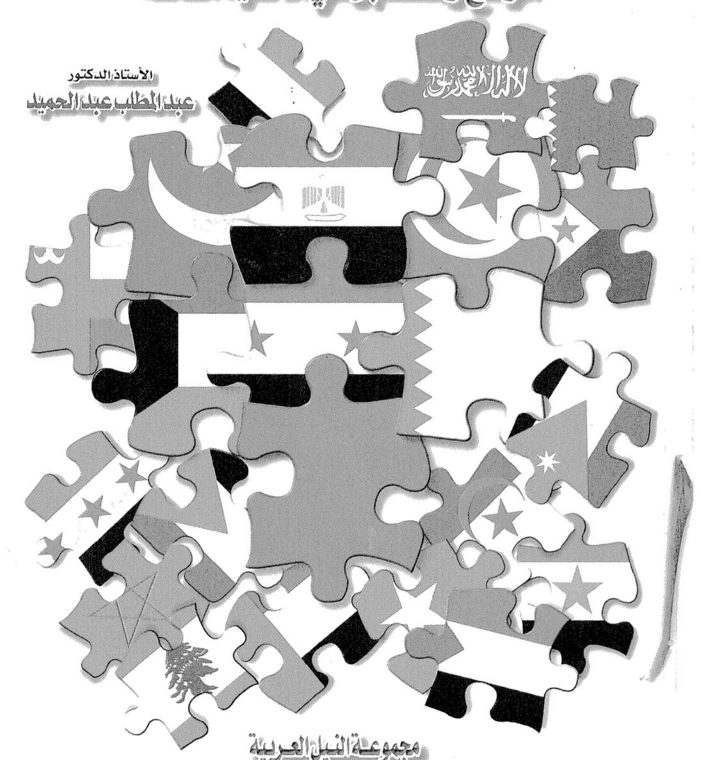
السوق العربية المشتركة

الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة

الأستاذ الدكتور
عبد المطلب عبد الحميد



مجموعة النيل العربية

السوق العربية المشتركة

الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة



تأليف

الأستاذ الدكتور

عبد المطلب عبد الحميد

أستاذ الاقتصاد

بكلية الإدارة وعميد مركز تنمية الإدارة المحلية

بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

والمنتدب لكلية الاقتصاد - جامعة 6 أكتوبر

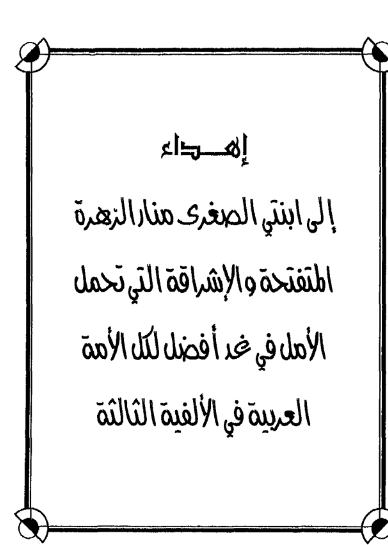
وكلية التجارة - جامعة عين شمس

مجموعة النيل العربية

عنوان الكتاب : السوق العربية المشتركة ،الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة،
تأليف : أ.د / عبد المطلب عبد الحميد
رقم الإيداع : 2002 / 16888
الترقيم الدولى : 8 - 73 - 5919 - 977
الطبعة : الأولى
سنة النشر : 2003
الناشر : مجموعة النيل العربية



العنوان : ص.ب : 4051 الحي السابع
مدينة نصر - القاهرة - ج.م.ع
التليفون : 2754583 - 00202/2707696
الفاكس : 00202/2707696
بريد إلكتروني : e-mail: arab_nile_group@hotmail.com
e-mail: arab_nile_group@link.net



إهـــداء

إلى ابنتي الصغرى منار الزهرة

المتفتحة والإشراقة التي تحمل

الأمل في غد أفضل لكل الأمة

العربية في الألفية الثالثة

• المحـتـويـات •

مقدمـــة

دخل الاقتصاد العربي الألفية الثالثة يحدوه الأمل في تحقيق الحلم العربي القديم الحديث وهو إحياء وبناء السوق العربية المشتركة ، حيث أصبح النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يعرف إلا التكتلات الاقتصادية الإقليمية سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية ، وأصبحت تلك التكتلات هي المكون الرئيسي لهذا النظام وأصبح 75% من العالم الذي نعيشه و 8 % من سكانه و85% من تجارته في حالة تكتل اقتصادي .

وماذا عن الاقتصاد العربي؟ لقد سعى القائمون عليه إلى إقامة السوق العربية المشتركة ــ منذ فترة الستينيات ــ إلى إصدار القرار رقم 17 الشهير عام 1964 والذي لم يكلل بالنجاح ، وصار قراراً مفرغاً من محتواه وحبراً على ورق ، ثم عادت عملية إحياء وإعادة بناء السوق العربية المشتركة تظهر من جديد في ثوب جديد في محاولة لاستيعاب كل المتغيرات والمستجدات على الساحة العالمية والإقليمية في عصر العولمة ، وعقد لذلك مؤتمر القمة العربي وصدر القرار رقم 197 في 1996/6/23 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم للإسراع في إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الشاملة لتكون المرحلة الأولى في إعادة بناء السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد في 1998/1/1 كي تصبح مشروع العرب الحتمي والضروري في الألفية الثالثة ، ولتتبوأ المنطقة العربية مكانتها على الخريطة الاقتصادية العالمية . ويصبح السؤال المطروح الآن كيف تكتسب السوق العربية المشتركة أو التكتل الاقتصادي العربي مقومات الوجود الاقتصادي والجغرافي والتاريخي والثقافي والحضاري الذي يعظم المصالح الاقتصادية المشتركة لكل الأطراف العربية ، والعمل على تعظيم وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ، عملاً بمبدأ أن من لم يتكتل اقتصادياً في عالم يموج بالتكتلات الاقتصادية سيقع فريسة وسيكون عرضة للاحتواء تتنافس عليه التكتلات الأخرى ؟

فماذا نحن فاعلون يا عرب؟ ألا نستطيع البحث بقوة عن كيفية إزالة المعوقات التي تحول دون قيام تكتل اقتصادي عربي قوي؟ ، ألا يمكن أن تتلاقى الإرادة السياسية مع تعظيم المصلحة

الاقتصادية لكل الشعوب العربية؟ والاقتصادات العربية ، ألا يمكن تعميق التعاون الاقتصادي العربي على مستويات مختلفة لحين الانتهاء من بناء السوق العربية المشتركة ؟

الإجابة بنعم ، والإجابات التفصيلية عن هذه التساؤلات يتضمنها هذا الكتاب الذي يحمل عنوان "السوق العربية المشتركة ، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة" والذي يقع في تسعة فصول ، حيث يتناول الفصل الأول منه "مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي والسوق المشتركة والتكتل الاقتصادي" . ويلقي الفصل الثاني "نظرة كلية على الاقتصاد العربي مع التأهب للألفية الثالثة" . ويغوص الفصل الثالث في تحليل "السوق العربية المشتركة قديماً وواقع العمل الاقتصادي العربي المشترك" . ويكشف الفصل الرابع عن دافع "التجارة العربية البينية وآفاقها المستقبلية" .

ويضع الفصل الخامس أسس "إعادة بناء السوق العربية المشتركة في ظل العولمة" . أما الفصل السادس فيلقي الضوء على "منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة كمرحلة أولى لإعادة بناء السوق العربية المشتركة" . ويبحث الفصل السابع عن "آفاق التعاون الاقتصادي العربي أثناء إتمام مراحل السوق العربية المشتركة" . ويخصص الفصل الثامن للكشف عن أبعاد "السوق المالية العربية المشتركة" . وأخيراً يشير الفصل التاسع إلى "التوجهات المستقبلية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي في الألفية الثالثة" .

آملاً في النهاية أن أكون قد وفقت في إخراج مرجع ، لعله يكون خبراً لكل الباحثين والمهتمين وصناع القرار العربي ، في مساهمة متواضعة ورسالة موجهة لكل عربي يعيش على الأرض العربية لكي يدرك التحديات التي تواجهه في الألفية الثالثة التي تمثل قرن الفرصة الأخيرة لمن يريد أن يتقدم وينمو ويتكتل اقتصادياً .

فهذا الكتاب بمثابة رسالة تدعو إلى صحوة عربية للحفاظ على الهوية العربية لكل من يعيش على الأرض العربية من المحيط إلي الخليج في الوطن العربي الكبير ، حماه الله من كل طامع وهدى أفراده وشعوبه وحكامه إلى سواء السبيل .

المؤلف
الأستاذ الدكتور
عبد المطلب عبد الحميد



مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي والسوق المشتركة والتكتل الاقتصادي

مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي
والسوق المشتركة والتكتل الاقتصادي

في إطار تزايد الدعوة إلى إعادة بناء السوق العربية المشتركة في ظل العولمة والألفية الثالثة ، فإن الأمر يحتاج إلى التعريف منذ البداية بمفاهيم أساسية تترابط فيما بينها وهي التكامل الاقتصادي Economic Integration والسوق المشتركة Common Market والتكتل الاقتصادي Economic Bloc ، حيث يوجد خلط كبير في هذا المجال وخاصة عند هؤلاء من غير المتخصصين ، سواء أكانوا من السياسيين أو الإعلاميين وغيرهم ، وبالتالي فهي مفاهيم جديرة بالبحث على النحو الذي يبينه التحليل التالي :

أولاً : التكامل الاقتصادي Economic Integration

يثير موضوع التكامل الاقتصادي Economic Integration في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى إيضاح في مدلولها ومحتواها الفكري وهو ما سنحاول الكشف عنه باختصار شديد في الصفحات التالية :

1- مفهوم التكامل الاقتصادي

يشير التكامل في منظوره اللغوي إلى تجميع أجزاء الشئ أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة ؛ وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي معناه تكاتف الجهود في مجال الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة .

ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها

عبر الزمن . على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة .

ولعل من الملاحظ في هذا المجال ، أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على مفهوم اقتصادي وحيد للتكامل ، حيث تعددت التعاريف الخاصة به وتنوعت من حيث المنهجية والهدف والسياسات والمراحل ، ويلاحظ ذلك عند تتبع مدلول التكامل عند الاقتصاديين حيث نجد أن اختلافهم في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليل .

- فالأستاذ بيلا بلاسا B. Blassa ، يرى أن التكامل الاقتصادي هو "عملية وحالة" ، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة ، وإذا نظرنا إلى أنه حالة ، فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات القومية .

- ويشير ماخلوب Machlup إلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد استخدم بداية في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجمعات المشروعات الصناعية المتكاملة Combinations ومن ناحية أخرى فإن مفهوم التكامل الاقتصادي بين دول منفصلة قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع فينر J. Viner, 1950 الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي Customs Union التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحر . ومن ناحية أخرى يشدد روبسون Robson, 1987 على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال ، ويرى روبسون أن التكامل في النهاية مؤسسة تضم وحدات سياسية مختلفة لتكوين كتلة اقتصادية مغلقة .

- أما الاقتصادي (فان سيرجيه) فيوضح أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجياً أو في الحال ، وهذا القرار يتضمن حداً أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية ، بل وعدم وضع قيود جديدة . وفي هذا الإطار أيضاً يراه البعض على أنه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها ، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق

معدل نمو مرتفع .

ـــ ويعرف تنبرجن التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي ، فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية ، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات المؤدية إلى إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلي التكامل ووضع برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال إلى الوضع الجديد الذي تخلقه عملية التكامل بين الدول الأعضاء .

ومن الضروري التأكيد على أنه إذا كانت هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي ، إلا أننا يجب أن نتفق على مفهوم شمولي له ، يتلخص في أن :

«التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر ، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج ، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو ، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء» .

ووفقاً لنظرية التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي ينشأ التكامل عن طريق إزالة الحواجز والقيود وحسب مستوى الإزالة تتمايز صور Types التكامل الاقتصادي بين منطقة التجارة الحرة Free Trade area والاتحاد الجمركي Customs Union والسوق المشتركة Common Market والاتحاد الاقتصادي Economic Union والاندماج الاقتصادي الكامل Complete Economic Integration التي تمثل مراحل متعاقبة ، أي أن هناك :

ـــ التكامل بتحرير التجارة Trade Integration

ـــ والتكامل بتحرير عناصر الإنتاج Factor Integration

ـــ وتكامل الأسواق Integration of the Markets

ـــ وتكامل السياسات Policy Integration

ــ والتكامل المؤسسي Institutional Integration

ــ والتكامل النقدي Monetary Integration

ويغلب على كل هذه الصور للتكامل الاقـتصادي ما يسـمى التكامل الإقليمي Regional Inte-gration وليس التكامل على النطاق العالمي World wide Integration

2- مناهج التكامل الاقتصادي

يشـير التـحليل السابق إلـى أن هناك منهجـاً للتكامل الاقـتصـادي ، أطلق على المنهج الأول ، المنهج التـقليدي الذي تعـارفت عليـه نظرية التكامل منذ بدايات فـيرنر بلاسـا وقبل قـيام منظمـة التجارة العالمية WTO في أول يناير 1995 حيث ساد الفكر التكاملي القائم على نظرية المراحل إلى حدوث التكامل الاقتصادي على مراحل ، هي منطقة التـجارة الحرة ، والاتحاد الجمركي ، والسوق المشتركة ، والاتحاد الاقتصادي ، والاندماج الاقتصادي ، وهو منهج يعمق ما يسمى بالإقليمية Re-gionalization .

بينما ظهر منهج ثان ، أطلق عليه المنهج البديل للتكامل وهو ما يجمع بين الإقليمية والعالمية أو العولمة Globalization ، حيث يعتـبر تجمع النافتـا رائداً في هذا الاتجاه الجديد الذي لم يستند قـيامه إلى نظرية بديلة للتكامل بقدر مـا اتبع أسلوباً براجماتياً ساندته أبحـاث أجريت لتحقيق مجـموعة أهداف تبنتها الولايات المتحدة الأمريكيـة التي سبق لها أن ضغطت من أجل إقامة تنظيـم ثنائي من خلال اتفاقـية تجارية عقـدتها في 1988 مع كندا ، وكان في مـقدمة تلك الأهداف إيقاف ضـغوط الهجرة المتـزايدة من المكسيك ، وتصوير الأمر على أنه أسلوب أفضـل من أجل التنمية مع دولة أو دول متخلفة وبالتالي ظهر الاتجاه إلى توثيق علاقة دول الإقليم بدول أكثر تقدماً تعمل كرائد له في اقتحـام الأسواق الخارجية واكتسـاب القدرات اللازمة لذلك . ويبدو أن الأمر يحـتاج إلى إيضاح خصائص كل من المنهج البديل للتكامل مقارنة بالمنهج التقليدي للتكامل من خلال الجدول التالي:

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	المنهج البديل للتكامل
ـ النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولاً متجاورة.	إقليم أو أكثر متجاورين
ـ الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية.	التباين وتولي عضو متقدم القيادة
ـ الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي.	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم.
ـ الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية.
ـ التوجه الاقتصادي	داخلي لتفادي ضغوط الانفتاح على العالم.	خارجي بحثاً عن اندماج مأمون في العالم.
ـ تحرير التجارة	ترتيبات تفضيلية بدءاً من منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي ، وسوق مشتركة ، واتحاد اقتصادي واندماج اقتصادي.	منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها .
ـ عدم المعاملة بالمثل	مسموح به لصالح الدول الأقل تقدماً.	غير مسموح مع تعويض الأقل تقدماً.
ـ نطاق التجارة	أساساً السلع الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير.
ـ العناصر / رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.	يفرض من البداية ، حركة من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً
ـ العناصر / العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد.	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدماً.
ـ تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي.	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابره القوميات والأعضاء الأكثر تقدماً.
ـ المرحلة النهائية	الوحدة الاقتصادية على أمل أن تقود إلي وحدة سياسية.	أساساً مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
ـ النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي.	الالتزام بحرية قوى السوق. وضع حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
ـ الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية.	رجال الأعمال وعابرات القوميات.

وتشير مقارنة الخصائص الواردة في الجدول السابق إلى أننا أمام حالة تختلف بشكل جوهري عما جرى العرف على اعتباره تكاملاً إقليمياً يستهدف الوصول إلى وحدة اقتصادية وربما سياسية تتطلب وجود تجانس اقتصادي واجتماعي بين أعضائها، بل وتشترط عادة البدء من وضع متقارب في المستويات الاقتصادية والنظم السياسية والنواحي الاجتماعية والثقافية .

بينما الصيغة البديلة للتكامل تطرح وجود دولة مركز أو قائد Core state في إقليم معين لتكون من العوامل المحفزة للتكامل ، ومن المبررات التي تساق للترويج للصيغة البديلة للتكامل هو قيام الدول المتقدمة بالعمل كسند لإصلاح السياسات بالنسبة للدول الأقل تقدماً Policy reform anchor [1] ويساق هنا مثال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الاقتصاد المكسيكي من الانهيار إبان أزمته في عام 1995.

ومن جهة أخرى فإن الحوار الدائر الآن حول مستقبل حركة الاتحاد الأوروبي EU بدأ يشير إلى إمكانية حدوث تحول في مدى ضرورة تقيد الاتحاد بقبول خطواته من أجل الانتقال من الاتحاد إلى الوحدة ، وبدأت بعض الآراء تنادي بإمكان الأخذ بما يسمى التكامل المرن Flexible integration الذي ينشئ نوعاً من المقاصة بين التوسع الرأسي للتكامل ، أي تعميقه بالتحرك نحو مراحل متقدمة، والتوسع الأفقي بشمول عدد أكبر من الدول أو المحافظة على كامل العضوية فيه رغم عدم تقبل بعض الدول الانتقال إلى مراحل متقدمة [2] ويقترب هذا المفهوم من الوضع السائد في الوطن العربي، حيث تختلف عضوية السوق العربية المشتركة عن عضوية مجلس الوحدة ، ناهيك عن المجلس الاقتصادي . ويحذر البعض من أن يتحول الأمر إلى ما يسمى أوروبا حسب الطلب Europe alacorte ولذلك نجد أن المستشار الألماني السابق هيلموت كول كان يصر على تحقيق التقدم نحو الوحدتين النقدية والسياسية معاً دون إرجاء الثانية كما تحاول بريطانيا [3] .

(1) Francis, J.F, Anchoring Policy Reform: External Binding and the Credibility of Reform, How can Egypt benefit from its Partnership Agreement with the EU, Egyption Center of Economic studies, Cairo, 1996.

(2) Devatripont, Mathis et al: Flexible Integration towards a more effective and Democratic Europe Monitoring European Integration, Center for Economic Policy Research (CEPR), November 1995.

(3) د. محمد محمود الأمام ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، القاهرة ، ديسمبر 1996 ، ص 37 .

وإذا كان لنا من تعليق ، فإنه يمكن القول إنه إذا كانت أحدث لجاحات التكامل الاقتصادي تميل نحو الصبغة البديلة للتكامل فسيظل هذا الاتجاه الأخير يمثل اتجاهاً خاصاً وحسب الحالة، ويأتي في إطار تبني صبغة التكامل المرن حسب ظروف الحالة، ولكن يبقى الاتجاه الأول المعروف بالمنهج التقليدي للتكامل هو الأكثر رسوخاً ووضوحاً، بل والأكثر إقناعاً بأن عملية التكامل الاقتصادي تخضع لنظرية المراحل التي تشير إلى أن عملية التفاعل الاقتصادي تخضع لعدة مراحل تمثل درجات معينة للتكامل الواجب تطبيقها تختلف بالضرورة من حيث المدى الزمني وعمق عملية التكامل ، وبالتالي فإن هذا المنهج التقليدي هو الأصلح للتطبيق بشئ من التطوير والمرونة .

وتثار دعوة التطوير والمرونة في المنهج التقليدي للتكامل نظراً لأن هذا المنهج رغم نجاحه في تحقيق أهدافه في الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي ، إلا أنه أسفر عن قصور في تلبية طموحات الدول النامية التي تسعى إلى النمو بعيداً عن الضغوط التي تنجم عن هيمنة الدول المتقدمة على العلاقات التجارية الدولية ، مما حدا ببعض الاقتصاديين المهتمين باقتصاديات الدول النامية أن يرفضوا المنهج التقليدي بصورته التي طبقت على مرحلية تحكمها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ، ويحبذون التبكير بعمليات تنسيق السياسات منذ البداية . خاصة وأن اتفاقيات التكامل بين الدول الصناعية كانت أكثر نجاحاً من اتفاقيات التكامل بين الدول النامية وفق المنهج التقليدي ، ولذلك فإن (بندر) على الرغم من استخدامه للمصطلحات التي دعا بها (تنبرجن) وهي الجوانب السلبية والإيجابية فإن تعريفه لها مختلف ، فهو يرى في تعريفه للتكامل أنه يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول المتكاملة في الجانب السلبي ، وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية [1] .

وفي هذا الإطار يلاحظ أن التكامل الاقتصادي عند (بندر) يضم إلى جانب إزالة عوامل التفرقة بين الفاعليين الاقتصاديين التابعين للدول الأعضاء في التكتل ، يضم أيضاً صياغة وتنفيذ سياسات منسقة ومشتركة بالقدر الذي يكفل تحقيق الأهداف الاقتصادية وأهداف الرفاهية لهذه الدول أو بمعنى آخر ليس من المهم فقط معرفة الأدوات والسياسات المستخدمة من أجل تحقيق

(1) د. محمد عبد المنعم عفر و د. أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 1999 ، ص 217 .

التكامل ، بل يجب أيضاً توظيف التكامل نفسه من أجل تعظيم القدرة على مستوى الأهداف القومية .

ويؤكد هذا الاتجاه الاقتصادي المجرى (فاجدا) وهو التوجه في مرحلة مبكرة إلى التكامل الإنتاجي التنموي وهو ما يعرف بالارتقاء بمستوى الفروع الصناعية التي لا تستطيع بلوغ الحجم الأمثل داخل الحدود القومية إلى المستوى الدولي ، وبرمجة نشاطها على نطاق التكتل . وفي رأيه أن التمييز بين التكامل التجاري عن طريق إزالة عوائق التجارة ، والتكامل عن طريق برمجة الصناعة ليس هو القضية، ولكن القضية هي درجة الاعتماد على كل من الأسلوبين عند التطبيق .

والمشكلة الرئيسية في رأي Langhammer hiemenz ما أسماه "بالنقل الخاطئ" أي بمعنى تطبيق نموذج الاتحاد الأوروبي مع تجاهل حقيقة أن هناك شروطاً أولية أساسية لنجاح اتفاقيات التكامل في هذا النموذج ، هذه الشروط هي :-

- مستوى أولي من التجارة الإقليمية .
- قدرة واستعداد لتوفير مدفوعات تحويلية في حالة التوزيع المتساوي لتكلفة التكامل .
- تنمية مؤسسات عبر الحدود .
- تشابه الدخول والتصنيع وتجانس في السياسة الاقتصادية الكلية .

وفي ظل التطورات الأخيرة في النظام الاقتصادي العالمي ومنها قيام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بتطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية ودمجها بإمكانيات اتفاقيات التجارة الإقليمية في قاعدة تقول "**كل مجموعة من الدول يمكنها تشكيل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي لإزالة الحواجز فيما بينها**" .

وحددت مجموعة من المتطلبات للتطبيق :-

أولها : "الكل هو الأساس" أي الفواصل والموانع والمعوقات بين الأعضاء غير موجودة ولا إهمال أو استثناء أحد الأجزاء سواء الصغيرة أو الكبيرة منها .

حيث إن المنطقة الحرة هي مجموعة أو اثنين أو أكثر من القطاعات الجمركية الملتزمة والمرتبطة بنظام أونظم تجارية فيما بينها .

ثانيها : القيود والموانع التجارية ضد غير الأعضاء لا تكون أكثر من قبل .

ثالثها : أي خطة أو برنامج من أجل تكوين اتحاد جمركي أو منطقة حرة يجب أن يتم في وقت أو فترة معقولة .[1]

وبإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) أنهي العمل بالنظم التفضيلية التي لا تسمح بتبادل التفضيلات ، وخاصة بالنسبة للدول الأقل نمواً التي حصلت على معاملة خاصة من خلال اتفاقية عامة هي اتفاقية لومي ، وكذلك تدعيم التوجه إلى التحرير الشامل للتجارة على المستوى العالمي ، وهو ما دفع البعض وخاصة الاقتصادي (باجواتي) إلى التشكيك في جدوى التكامل الإقليمي الذي يدعم التحرير على الدول الأعضاء في التنظيمات التكاملية فقط .

وبدأت بعض الآراء تنادي بالمناهج الحديثة للتكامل ومنها إمكان الأخذ بما يسمى بالتكامل المرن (Flexible integration) الذي ينشئ نوعاً من المقاصة بين التوسع الرأسي للتكامل أي تعميقه بالتحرك نحو مراحل متقدمة ، والتوسع الأفقي ليشمل عدداً أكبر من الدول . بل إن المؤيدين للتكامل الإقليمي وفق المدخل التجاري ، والذي يقوم على إجراءات تتعلق بالسياسات التجارية دون اشتراط اتفاقيات أخرى وإلى منهج التكامل من خلال قوى السوق ، يجدون فيه أفضل البدائل للتحرير الشامل للتجارة الدولية ، بشرط ألا يصبح التكامل الإقليمي بديلاً للحمائية القومية .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن جميع الدول النامية سواء منفردة أو مجتمعة ، تسعى إلى إيجاد منافذ لها إلى الأسواق العالمية ، وهو ما سمي بمنهج التصدير ، خاصة أن قطاعاتها الإنتاجية وصلت لمستوى لا تتسم فيه بالتكامل ، فضلاً عن أن التنافس فيما بينها محدود في قطاعات يغلب عليها الطابع الاستهلاكي .وانتقال عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة يتخذ شكل حركة استكمالية لا تكاملية ، تتراجع بزوال دواعي الاستكمال ، وبالتالي فإن وجود مرحلة أولية للتنمية التكاملية لإعادة الهيكلة على نحو يساعد على تحقيق منافع التكامل وتحمل أعبائه ، أمر مهم لبدء تكامل إنمائي يساعدها على مواصلة النمو في إطار القدرة على التنافس العالمي

(1) jefrey a.frankel, regional trading blocs, institute for international economic, 1997.

ومن هنا أصبح على الدول النامية بدلاً من أن تركز جهودها في تجمع إقليمي كأسلوب لدفع عجلة التنمية لدى أعضائه ، فإن عليها أن تتجه إلى ضرورة توثيق علاقاتها بدول أكثر تقدماً تعمل كرائد لها في اقتحام تلك الأسواق واكتساب القدرات اللازمة لذلك ، وهو ما يجمع بين الإقليمية والعالمية ، وتعتبر اتفاقية المشاركة الأوروبية مع كل من مصر وتونس وغيرهما من دول الشرق الأوسط وكذلك تجمع النافتا بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا أصدق دليل على ذلك، مع ملاحظة أنه إذا كانت الدول النامية تسعى إلى التنمية من خلال المناهج الحديثة للتجمع الإقليمي وهو تحقيق ارتباط بينها وبين الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي للتعاون على هذه التنمية ، إلا أن الهدف الذي تنشده الدول المتقدمة هو تحقيق الاستقرار والأمن ، منعاً لتدفقات هجرة العمالة التي تؤدي إلى اضطرابات سواء سياسية أو اجتماعية ، ناتجة عن اختلال في سوق العمل ، تزيد من حدة البطالة التي أصبحت من المشكلات الرئيسية للدول الكبرى خلال ربع القرن الأخير ، فضلاً عن إقامة حواجز تؤكد التباين الثقافي والاجتماعي، وبالتالي لا ينتظر أن يمضى التجمع نحو المراحل المتقدمة من التكامل سواء إنشاء سلطة فوق وطنية تتخذ قرارات تسري على جميع الأعضاء ، أو تنسيق عام في السياسات بغية المضي قدماً نحو تأسيس اتحاد جمركي أو التقدم نحو وحدة نقدية أملاً في اتحاد اقتصادي كامل يلزم جميع الأعضاء بتنسيق جاد للسياسات الاقتصادية الكلية .

وهذا يحدث اختلالاً في توازن القوى الاقتصادية بين الدول الكبرى والدول النامية الصغيرة التي كانت تسعى من تكاملها إلى تحقيق تنمية لا تتيسر لها من الاندماج الكامل في النظام العالمي . إلا أن بعض الاقتصاديين أيدوا معالجة تلك المشكلة عن طريق دولة مركز أو قائدة Core state في التكتل كعامل من العوامل المحفزة للتكامل بشرط ألا تكون من الدول الكبرى حتى لا تطغى التزاماتها الدولية على قواعد عمل التكتل .

3- دوافع التكامل الاقتصادي

هناك العديد من الدوافع للتكامل الاقتصادي ، من منظور أن التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول ليس في حد ذاته هدفاً ولكنه وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف ، ولذلك تتشعب

الدوافع والأسباب التي تؤدي بالدول المختلفة إلى اللجوء للتكامل الاقتصادي ومن أهمها :

1/3- فتح الأسواق وتوسيع نطاقها

حيث أن الدول الصغيرة أصبحت لا تستطيع منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية؛ ولذلك تسعى هذه الدول إلى عقد اتفاقات التكامل لتسهيل عملية تسويق منتجاتها ، كذلك تسعى الدول الكبرى أيضاً لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومحاولة حمايتها في هذه الأسواق الجديدة عن طريق اتفاقيات التكامل الاقتصادي .

2/3- رفع مستوى رفاهية المواطنين

حيث يفترض أنه بالتكامل الاقتصادي يستطيع المستهلكون الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة ؛ نظراً لإزالة الرسوم الجمركية من ناحية ، وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى ، وبالتالي الوصول بحجم الإنتاج للمستوى الذي يضمن الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة ، كذلك فإن السماح لعناصر الإنتاج بالانتقال من دولة لأخرى سيؤدي إلى تخصيص عناصر الإنتاج وتوظيفها بحيث يرتفع مستوى الإنتاج في منطقة التكامل الاقتصادي .

3/3- الاستفادة من وفورات النطاق والإنتاج الكبير

لأن التكامل يؤدي إلى توسيع الأسواق مما يؤدي بالتالي إلى تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفورات الإنتاج الكبير والتي تنقسم إلى :-

- وفورات داخلية تنشأ من كبر حجم الإنتاج لكبر حجم المشروع والتخصص في الإنتاج تبعاً للميزة النسبية والتنافسية وما يترتب على ذلك من زيادة الكفاءة الإنتاجية له لزيادة مهارة العمال وارتفاع إنتاجيتهم ، وكذلك استخدام الآلات التي تتميز بكفائتها العالية وانخفاض تكلفة الوحدة المنتجة منها ، كذلك الوفورات الناشئة عن عمليات النقل والشحن الكبيرة ، ونفقات أبحاث تطوير المنتجات .
- وفورات خارجية وهي وفورات تتولد من عوامل أخرى خارج نطاق المشروع مثل وفورات التركز ، فعندما تتركز بعض المشروعات في منطقة فإنها تستفيد من تواجد الأسواق والعمالة ووسائل النقل ، أيضاً وفورات المعرفة والبحوث والتقنيات الفنية .

4/3- تغيير وتحسين معدلات التبادل الدولي لصالح دول التكامل

ويقصد بمعدل التبادل الدولي ، ناتج قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات ، ويكون الناتج أكبر من الواحد الصحيح في حالة تحسن المعدل ، وأقل من الواحد الصحيح في حالة تدهوره .

وهناك إمكانية تحسين معدل التبادل الدولي وحصول الدول الأعضاء في التكامل على شروط للتجارة الدولية أفضل مما يزيد القدرة على مواجهة السوق العالمية في شكل بائع واحد أو مشتر واحد .

5/3- إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية

حيث يلاحظ أن التكامل الاقتصادي يأخذ على عاتقه تهيئة المناخ الملائم للتنمية ، فهو يضمن قدراً من التنسيق في السياسات الاقتصادية ، ويظهر ذلك عند الاتجاه إلى توطين المشروعات في أماكنها الاقتصادية ، فالمشروعات المنشأة في منطقة تعاني من نقص الكوادر الفنية والإدارية يمكن أن تحصل على متطلباتها من القوى العاملة من منطقة أخرى بها فائض . كذلك يؤدي التكامل إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات التنمية الإقليمية، أو ما يسمى بالبنية الأساسية مثل الطرق والكباري والموانيء .... ، ويمكن توطين هذه المشروعات في المناطق الأقل تقدماً ، حتى يمكن إحداث نوع من النمو المتوازن داخل نطاق منطقة التكامل . واتساع حجم السوق نتيجة التكامل الاقتصادي ، يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل ، وبالتالي زيادة الطلب الفعال على المنتجات .

ويلاحظ أن إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية يحتاج إلى توافر الشروط التالية :

- الاهتمام بالبنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات وغيرها .
- التكامل الصناعي للاستفادة بوفورات الحجم .
- تنسيق السياسات الصناعية وفقاً للميزة النسبية والتنافسية .
- إعادة ترتيب نظم المدفوعات النقدية بين الدول الأعضاء .
- إجراء إصلاحات مؤسسية .

6/3- بناء اقتصاد قوي يقلل من اعتماد المنطقة على الخارج

وبالتالي تقليل تبعية اقتصاد منطقة التكامل للتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في الاقتصادات خارج هذه المنطقة ، فالتكامل الاقتصادي عندما يأخذ شكل الاتحاد الجمركي على الأقل أو شكل السوق المشتركة أو يصل إلى مرحلة الاندماج ، فإن ذلك يعني زيادة معدل التبادل الاقتصادي بين دول التكامل وفي نفس الوقت سيؤدي إلى الإقلال من انفتاح المنطقة على الخارج نظراً للحواجز الجمركية وغير ذلك من السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تحد من حرية انتقال السلع والبضائع بين منطقة التكامل وبقية الدول وهذا بالطبع يقلل من تأثر المنطقة بغيرها من المناطق الأخرى .

7/3- الاستقرار الاقتصادي في مستوى الإنتاج والتوظف والأسعار

حيث يلاحظ أنه كلما اتسع نطاق الاقتصاد ، كلما أدى ذلك إلى حدوث الاستقرار والإقلال من التذبذب في مستوى الإنتاج والتوظف والأسعار ، حيث إن هذا التذبذب قد يرجع إلى اعتماد اقتصاد الدولة على دول أخرى لا ترتبط معها بأي سياسات اقتصادية ، فمثلاً التغير في طلب الدول الأخرى على صادرات هذه الدولة نتيجة للركود الاقتصادي الذي قد تعاني منه تلك الدول سينعكس على هذه الدولة سلبياً ، وكذلك فإن ارتفاع أسعار السلع الأجنبية أو التضخم سيؤدي إلى خلق تضخم مستورد في هذه الدولة ، ولذلك تسعى الدول لتحقيق التكامل الاقتصادي لتلافي حدوث هذه المشكلات ، ولتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي ؛ لأن الدخول في التكامل الاقتصادي سيؤدي إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كل دول التكامل وبالتالي مراعاة المصالح المشتركة لجميع الدول الداخلة في التكامل الاقتصادي .

ثانياً : السوق المشتركة Common Market

يأتي مفهوم السوق المشتركة ليعبر عن درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من الدول التي استطاعت أن تقيم منطقة تجارة حرة فيما بينها ثم وصلت إلى إقامة اتحاد جمركي تجاه الدول غير الأعضاء في التكامل الاقتصادي .

وطبقاً للمنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي فإن السوق المشتركة ينظر إليها على أنها مرحلة من مراحل عملية التكامل، وهذه المراحل تتراوح لدى الاقتصاديين المهتمين بهذا المجال ما بين أربع مراحل وخمس مراحل ، حيث تشير المرحلة الأولى إلى منطقة التجارة الحرة ، ثم المرحلة الثانية التي تأتي مع نهاية إتمام المرحلة الأولى لتعبر عن قيام الاتحاد الجمركي الذي يعبر عن وجود تعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجي ، ثم تأتي المرحلة الثالثة التي تعبر عن الدخول فيما يسمى بالسوق المشتركة التي لا تقام إلا إذا تم إتمام المرحلة الأولى والثانية من عملية التكامل الاقتصادي ، حيث يكون قد تم في المرحلة الأولى (منطقة التجارة الحرة) إزالة كافة القيود الجمركية والكمية على التجارة الدولية بين الدول الأعضاء ، ثم دخول هذه الدول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي التي تسمح في نهايتها بإقامة السوق المشتركة بين الدول الأعضاء .

أي أن السوق المشتركة = منطقة التجارة الحرة + الاتحاد الجمركي + تحرير وتوحيد أسواق كل من المنتجات وعناصر الإنتاج ،حيث يسمح بحرية انتقال وتحرك الأخيرة فيما يعرف بتكامل الأسواق وهذا لا يكون ممكناً إلا إذا اتفقت الدول الأعضاء في السوق على ترتيبات تنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات .

ويلاحظ أن هذا التحليل الخاص بمراحل التكامل الاقتصادي يشير إلى أنه لا يمكن القفز إلى مرحلة متقدمة دون أن يكون هناك مرور بالمرحلة السابقة لها ، ويكون قد تم إتمام ما سبقها ، فلايوجد مبدأ القفز على المراحل ، أي الإعلان عن قيام الاتحاد الاقتصادي دون المرور بإتمام مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي ، ثم السوق المشتركة ، وهو ما يؤدي إلى الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي .

وتجدر الإشارة إلى أن نظرية التكامل الاقتصادي بمنهجها التقليدي تشير إلى أن هذه المراحل يمكن أن ينظر إليها على أنها صور للتكامل Types وهذا يفيد كثيراً في تفهم المصطلح الخاص بالتكتل الاقتصادي . وفي هذا الإطار تكمن المراحل المختلفة لعملية التكامل الاقتصادي ، حيث يظهر موقع السوق المشتركة في تلك العملية على النحو التالي :

1- منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

وفي هذه المرحلة يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية فيما بينهما ، وبالتالي تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بإزالة كافة الرسوم الجمركية وإلغاء البنود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء أو المشتركة في منطقة التكامل ، على أن تحتفظ كل هذه الدول بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل .

وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ، ولذلك تقتصر في هذه المرحلة على السلع فقط ، وتصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر.

ويلاحظ أنه عند تطبيق تلك المرحلة ستظهر مشكلة أساسية تتلخص في كيفية التحديد والسيطرة على ما يسمى بانحراف التجارة Trade deflection - ويقصد بذلك السلع التي يعاد استيرادها من خلال الدول الأعضاء ذات التعريفة المنخفضة بغرض استغلال فروق التعريفة - لذلك اتفق في هذا المجال على ترسيخ ما يسمى بقواعد المنشأ Rules of Orign والتي من خلالها تتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة القيمة المضافة الضرورية للمنتج ، لكي تجعلهِ إنتاجاً وطنياً حقيقياً يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء .

2- الاتحاد الجمركي Customs Union

وفي هذه المرحلة يكون قد تم إتمام المرحلة الأولى الخاصة بمنطقة التجارة الحرة وإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء ، ويضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء تلتزم في هذه المرحلة بتعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجي وهو ما يستلزم تطبيق حد أدنى لتعريفة خارجية مشتركة ، ودائماً يمكن أن يصبح معدل التعريفة الخارجية المشترك غير مرتفع عن المعدل السابق للتعريفات الموجودة في الدول الأعضاء، وهنا يمكن منح تعويض للدول المتضررة عند تطبيق هذا المستوى من التعريفات . والاتحاد الجمركي الكامل من شروطه وضع السياسات التجارية من أجل الأعضاء كمجموعة واحدة مع التخاطب في أي

مفاوضات تجارية مستقبلية مع الدول الأخرى بصوت واحد .

وتعتبر هذه المرحلة بمثابة المستوى الثاني من مستويات التكامل الاقتصادي .

3- السوق المشتركة Common Market

تعتبر السوق المشتركة هي المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الاتحاد الجمركي وما تم تحقيقه بالطبع في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة ، فالسوق المشتركة تدخلنا إلى مرحلة تكامل الأسواق وتكفل تعميق وتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل وإزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر وتجعلها تعمل بحرية تامة ، وبالتالي تعتبر حرية تحرك وانتقال عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل مستوى مقدم وأعلى من مستويات التكامل الاقتصادي .

بل تبدأ في هذه المرحلة بترتيبات تنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات؛ وبالتالي تبدأ عملية تقليل التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد فيما يتعلق بوضع سياساته الاقتصادية ويقوي الاتجاه نحو الالتزام بسياسات اقتصادية تتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منطقة التكامل . ولذلك يعتبر الكثير من الاقتصاديين مرحلة السوق المتحركة هي المرحلة الأكثر تقدماً عن المرحلتين السابقتين لها وتوصف هذه المرحلة حديثاً بالتكامل العميق Deep integration حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج وبداية الدخول في مرحلة تكامل السياسات الاقتصادية .

وفي ضوء ذلك فإنه يمكن أن نتوقع في ظل السوق المشتركة ، أن يتم مضاعفة الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومعدلات نمو الإنتاج في ظل تنسيق السياسات المالية بما فيها الضريبية والنقدية والإنتاجية وغيرها .

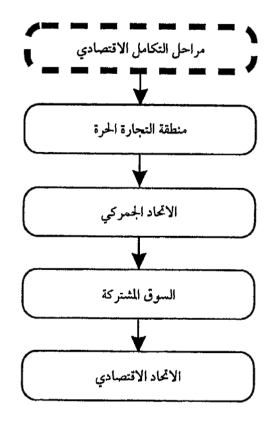
4- الاتحاد الاقتصادي Economic Union

ويلاحظ أن المرحلة الرابعة الممثلة في الاتحاد الاقتصادي هي المرحلة الحاسمة في التكامل الاقتصادي حيث تنطوي ليس فقط على كل ملامح وجوانب السوق المشتركة ولكن تتضمن أيضاً

ما يسمى بتكامل السياسات Policy integration حيث تسعى كل الدول الأعضاء مجتمعة إلى اكتمال اتباع سياسات مالية وضريبية ونقدية وتجارية وإنتاجية بل واجتماعية موحدة تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء .

بالإضافة إلى ذلك فإن تلك المرحلة تشهد بناء المؤسسات الاقتصادية وإنشاء سلطة عليا فوق القومية يكون لها الحق في اتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء ، مع المضي قدماً نحو الاتجاه لإقامة إطار للاتحاد السياسي وتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة . ويلاحظ في هذه المرحلة أنه يصبح من الضروري طرح مسألة إقامة ما يسمى بالوحدة النقدية أو الاتحاد النقدي Monetary Union وبالتالي الوصول إلى التعامل بعملة موحدة a common currency كما حدث في الاتحاد الأوروبي مع بداية عام 2002 حيث ترتبط فيها أسعار الصرف ببعضها البعض وينتهي الأمر بوجود العملة الموحدة التي يشرف عليها بنك مركزي فيما يطلق عليه التكامل النقدي Monetary integration .

ويمكن أن نعبر عن مراحل التكامل الاقتصادي من خلال الشكل التالي :



ويلاحظ أن السوق المشتركة هي مرحلة متقدمة عن منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي وباكتمالها ندخل إلى المرحلة الحاسمة للتكامل وهي الاتحاد الاقتصادي .

ثالثاً : التكتل الاقتصادي Economic Bloc

1- التعريف بالتكتل الاقتصادي

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي الدولي على أنه يعبر عن "درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول .

والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء ، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي . ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضاً عن مستوى معين Level من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل أيضاً صورة من صور هذا التكامل .

والصورة المختلفة للتكتل الاقتصادي لا تخرج عن المراحل الأربع السابق ذكرها في التحليل السابق وهي :

- الصورة الأولى : منطقة التجارة الحرة .
- الصورة الثانية : الاتحاد الجمركي .
- الصورة الثالثة : السوق المشتركة .
- الصورة الرابعة : الاتحاد الاقتصادي .

ويعكس الواقع العملي أن التكتل الاقتصادي قد يأخذ اتجاهين :

- الاتجاه الأول :

حيث يتشكل التكتل الاقتصادي في إطار المراحل الأربعة للتكامل الاقتصادي

وهي منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي ، وهذا ما حدث للتكتل الاقتصادي الأوروبي الذي وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والذي يعرف بالاتحاد الأوروبي EU ويتسم هذا الاتجاه بالمرحلية والتجانس .

ـ الاتجاه الثاني :

حيث يأخذ التكتل الاقتصادي صورة منطقة التجارة الحرة فقط وهو اتجاه براجماتي يتسم بالواقعية وعدم التجانس بين الدول الأعضاء حيث قد يسمح بأن يضم دول غير متجانسة اقتصادياً كأن يجمع التكتل الاقتصادي بين دول متقدمة ودول نامية مثل ما حدث في التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية -NAF TA حيث جمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك .

وقد أصبح من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة لتكون نطاقاً تتضاءل أمامها أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي ، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية .

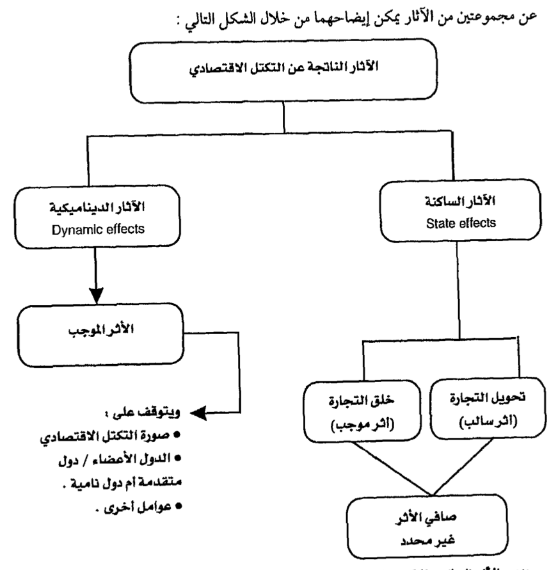
وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل Interdependence وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى ، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات .

وإذا ما تذكرنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي المؤدية إلى التكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من دول العالم ، وحوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية لأدركنا مدى الآثار التي تحملها تلك التكتلات الاقتصادية .

2- الآثار الناتجة عن التكتل الاقتصادي

في إطار تحليل منافع التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر ، فإن التحليل الاقتصادي يكشف

عن مجموعتين من الآثار يمكن إيضاحهما من خلال الشكل التالي :



2/1- الأثر الساكن للتكتل الاقتصادي static effect

وينطوي هذا الأثر على معاملات مختلفة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ويمكن أن يؤدي إلى تغير في نمط التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ، وهناك نوعان من الاثار الناتجة عن التحليل الساكن يسمى الأثر الأول بخلق التجارة وهو أثر إيجابي Trade creation is negative أما الأثر الثاني فيسمى تحويل التجارة Trade Diversion وهو أثر سلبي وهو ما يجعل الأثر الصافي الناتج عن كلا الأثرين غامضاً بصفة عامة ambiguous ويحدث الأثر الساكن بنوعيه في الأجل القصير .

1/1/2- الأثر الخاص بخلق التجارة Trade creation

وهو يعني ازدياد الطلب على الواردات نتيجة للتخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكميـة المباعة إثر انخـفاض الأسعار ، وهو أثر إيجـابي يزيد من الرفاهة الاقتـصادية وهو يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل ، وهذا الانتـقال يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد نتيجـة لحرية التجارة ، وبما يؤدي إلى زيادة الرفاهة الاقتصادية .

2/1/2- الأثر الخاص بتحول التجارة Trade Diversion

أي تحول الطـلب على الواردات من مراكـز الإنتاج ذات التكلفـة المنخفـضة نسـبيـاً خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله وهو أثر سلبي على الرفاهة الاقتصادية حيث يحد منها ، حـيث إن هذا الأثر يحدث عـند انتقال الســلعة من منتج غـير عضـو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكتل ذي التكلفة المرتفعـة ، وهذا الانتقال يحدث نتيجة لتحـرير التجارة ومـا ينتج عنه من إعادة تخـصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى انخـفاض في الرفاهة الاقتصادية .

وتجدر الإشارة إلـى أن صافي أثر خلق التجارة والأثر الخـاص بتحويل التجـارة يعتبـر غير واضح، حيث إنه قد يكون سالباً أو موجـباً وهو يتوقف على العديد من العوامل التي تحدد مدى المكاسب التي يمكن تحقيقها إلى حد كـبير وهذه العوامل والخصائص هي على النحو التالي :

- تكامل الهياكل الإنتاجـية للدول الأعضاء في التكتل ، حيث يشكل عامـلاً مهماً في تعظيم المنافع التي يحصل عليها وبشكل أفضل مما لو كان التشابه هو الذي يميز هذه الهـياكل الإنتـاجيـة . ذلك لأن التكامل ينطوي عـلى وجود اخـتلاف بين الميـزات النسبية للدول الأعضاء ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الواردات البينية على حساب الدول الأخرى خارج التكتل .
- حتـى لا يكون تحويل التـجارة من خـارج دول التكتل أعلى من نمو التجـارة داخله ،

ينبغي أن تتقارب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء في التكتل مع هياكل أسعار شركائها التجاريين الرئيسيين ، ذلك لأن تفوق أثر التحويل يفضي إلى خسارة في كفاءة تخصيص الموارد ، نظراً لتحول الاستيراد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة خارج نطاق التكتل إلى المنتجين في الدول الأعضاء الذين حصلوا على ميزاتهم النسبية نتيجة للإعفاءات الجمركية وليس نتيجة تكلفة إنتاجهم المنخفضة .

- إن تقارب مستوى الأداء والاستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل يمثل عاملاً مهماً في تكافؤ المكاسب والتكاليف بين الأعضاء ويقلل من استقطاب المنافع إلى دولة واحدة أو عدد محدود من الدول الأعضاء على حساب الآخرين ، إلا أن هذا لا يمنع من إقامة تكتل بين دول تتباين مستويات أدائها الاقتصادي طالما كان بإمكانها التوصل إلى اتفاق حول السياسات التي تساعد على تحقيق التقارب المنشود مع أسلوب عملي لتقسيم المنافع وتحمل الأعباء فيما بينها .

2/2- الأثر الديناميكي للتكتل

وهو يشير إلى العوامل المؤدية إلى قيام التكتل الاقتصادي، سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكتل ، وهذه العوامل لها أثر إيجابي مع مرور الوقت حيث تؤدي إلى تخفيض معوقات التجارة بين الدول الأعضاء ، وتخفيض درجة الاحتكار وتؤدي إلى توسيع نطاق السوق ، وزيادة فرص الاستثمار وزيادة التوظف والتمتع بوفورات الإنتاج الكبير، وزيادة معدلات التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية وزيادة نصيب التكتل من التجارة العالمية ، وفي النهاية زيادة مستوى الرفاهة الاقتصادية .

3- خصائص التكتلات الاقتصادية القائمة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

في إطار أن مفهوم التكتل الاقتصادي هو الترجمة العملية لدرجة من درجات التكامل الاقتصادي ، تكونت العديد من التكتلات الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، حيث اكتمل التكتل الاقتصادي الأوروبي الممثل في الاتحاد الأوروبي EU ليضم 15 دولة ، وتكون التكتل

الاقتصادي لأمريكا الشمالية من ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في شكل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، وهناك تكتل الأسيان في آسيا وأيضاً تكتل الأنديز في أمريكا الجنوبية ، وأخيراً تكتل الكوميسا في أفريقيا ، وبالتأمل في كل هذه التكتلات الاقتصادية وغيرها يلاحظ أنها تميزت بمجموعة من الخصائص لعل من أهمها:

1/3- أن هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشأ داخل قارة معينة مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي في قارة أوروبا ، والتكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية الممثل في النافتا NAFTA والذي نشأ في قارة أمريكا الشمالية ، وتكتل الأسيان في آسيا وتكتل الكوميسا في أفريقيا.

2/3- إن هذه التكتلات تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ومجموعة تكتلات من دول نامية وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والدول النامية وتكون قيادتها لإحدى الدول المتقدمة مثل النافتا ، مع ملاحظة أن تكتلات الدول المتقدمة هي الأقوى أو حتى التي تقودها دول متقدمة مثل النافتا ، بينما تكتلات الدول النامية ضعيفة .

3/3- إن كل تكتل اقتصادي يتبنى استراتيجية معينة تجاه باقي التكتلات الأخرى ، فالتكتل الاقتصادي الأوروبي هو تكتل ذو استراتيجية هجومية ، حيث يسعى إلى إقامة علاقات مشاركة بينه وبين دول شرق البحر المتوسط ، بينما التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية الممثل في النافتا له استراتيجية دفاعية هجومية ، حيث قام على أساس مواجهة التكتل الاقتصادي الأوروبي الممثل في الاتحاد الأوروبي بينما يسعى إلى ضم دول أمريكا اللاتينية أو الجنوبية إليه ليكون ما يسمى بالتكتل الاقتصادي للأمريكتين أو على الأقل إقامة علاقة مشاركة بينه وبين دول أمريكا الجنوبية .

4/3- إن التكتلات الاقتصادية التي تكونت لم تقتصر على نموذج معين أو صورة معينة من صور التكتل الاقتصادي بل نجد بعضها قد وصل إلى مرحلة أو صورة الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي EU ، بينما التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية قد أخذ صورة منطقة التجارة الحرة ، ووقف عندها ليخلق نجاحاً حديثاً في عملية التكامل الاقتصادي فيما عرف

بالمنهج البديل للتكامل وهو اتجاه براجماتي واقعي ، وهو ما يشير إلى أن من أهم خصائص التكتلات الاقتصادية هو عدم نمذجتها والأهم هو اختيار النموذج الذي يعظم المكاسب لكل الدول الأعضاء.

4- ملاحظات ضرورية حول أوزان وآثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

لعل من الضروري الإشارة في نهاية هذا الفصل إلى أن هناك مجموعة من الملاحظات الختامية المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طورها إلى الاكتمال والتكوين من ناحية الأوزان والآثار على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته ، يمكن تحديد أهمها على النحو التالي :

1/4- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير ، التي تكونت وتلك التي في طورها إلى التكوين والاكتمال ، تقودها الدول المتقدمة ، كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وآسيا ، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي الجديد مع مرور الزمن ، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع مرور الزمن من حيث العلاقات ، ومراكز القوى الاقتصادية ، والمكاسب ، وشكل التكوين .

أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية وقادتها الدول النامية ، فلازالت أوزانها ضعيفة ، وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل والتكتل الاقتصادي حتى تزداد درجة تأثيرها ، وخاصة إذا لوحظ من ناحية أخرى أن هناك تكتلات اقتصادية أخرى تحللت وانسحب منها أعضاؤها وتحتاج إلى إعادة تكوين على أسس أفضل كما حدث في قارة أفريقيا ، وبعضها تجمد العمل فيها مثل السوق العربية المشتركة .

2/4- يرتبط بذلك أن الدول النامية في دوائرها المختلفة الإقليمية تحتاج إلى تكوين تكتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سليمة ، وهو ما تسمح به الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مع ملاحظة أن تلك التكتلات الاقتصادية إذا تكونت في الدول النامية ، فسيكون

لها آثارها الإيجابية على كل دول التكتل الاقتصادي فيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية فيما بينها ، وكذلك عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فإنها ستحصل على مميزات ومكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية أفضل من دخولها فرادى دولة دولة .

ومن هنا فإن الدعوة قائمة لقيام تكتل اقتصادي عربي ، وتكتل اقتصادي إسلامي ، وتكتل اقتصادي في أفريقيا ، وكذلك في أمريكا اللاتينية ، على غرار تكتل الأنديز مع توسيعه .

وياحبذا لو ضمت هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، تكتل اقتصادي يخص الدول النامية في مجموعها ليدعم القوة الاقتصادية للدول النامية عموماً ، ويتطلب ذلك وجود برنامج يمهد لإقامة هذا التكتل الاقتصادي ، يتضمن إطار مؤسسي في شكل منظمة اقتصادية وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل تلك الدول عموماً ، وأوضاع كل دولة على حدة، وتعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين تلك الدول وتقوية البنية الأساسية للتكتل والتكامل الاقتصادي ، وتضع استراتيجية التعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى ، بل تنهض بقيام المشروعات المشتركة والمتعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي لتلك الدول .

3/4- لعل تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها ، يعني وجود اتجاهاً قوياً نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ليكون نطاقاً تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة ، عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي ، بل يحل محلها في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية ، وفي نفس الوقت يضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم .

4/4- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وآسيا ، رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة ، إلا أن كل التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين ، وبالتالي فإنه من الممكن جداً أن يحدث نوع من التنسيق

الاقتصادي بين التكتلات الثلاثة القوية على اقتسام أسواق العالم التي لم تتكتل اقتصادياً بعد ومنها المنطقة العربية وغيرها .

ومن ناحية أخرى فإن حاجتها لبعضها البعض ستتزايد ، لتمثل عاملاً ودافعاً ملحاً لاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها وهو ما سيؤثر بالسالب على باقي أطراف النظام الاقتصادي العالمي .

5/4- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا ، مع نموها وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها ، فإن ذلك قد يؤدي إلى تبدل أدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد ، وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها الحالي في النظام الاقتصادي العالمي .

6/4- تشير كثير من الدراسات إلى أن نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة سيسفر عن وجود ثلاث كتل نقدية هي الدولار ، والمارك أو "اليورو" والين ، وقد تجمعها حقوق السحب الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي ، بل يشير الكثيرون إلى أن العملة الأوروبية هي التي ستسقط الدولار من قمته [1] ، وأن الاتحاد الأوروبي مع اكتماله هو الذي سيسقط الولايات المتحدة الأمريكية من قمتها .

7/4- يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ستزيد من حجم التجارة الدولية ، وستعمق أكثر مبدأ أو مفهوم الاعتماد المتبادل وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية تتمثل في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة . .

8/4- إن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية ، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة

---

(1) تشير تقديرات الخبراء إلى أن الدولار لا محالة سيواجه منافسة خطيرة من اليورو ، وهناك توقعات بازدياد كبير في الطلب على اليورو وانخفاض مقابل على الدولار يقدر بنحو 600 كليار دولار خلال العقد القادم .

انظر : سمير شيخ ، هل سينتهي دور الدولار خلال العقد القادم ؟ مجلة الأموال ، جدة ـ السعودية ـ 2 مارس 1997 ، ص 13 .

العالميـة، ولو في نطاق الإقليم الاقتصـادي للتكتل ، بل إن تحرير التجـارة داخل الإقليم قد يخلق آثاراً مـولدة للتجـارة خارج التكتـل ، حيث من الممكن أن يؤدي تحـرير التجـارة إلي زيادة الدخل ، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية .



نظرة كلية على الاقتصاد العربي
في مطلع الألفية الثالثة

نظرة كلية على الاقتصاد العربي

في مطلع الألفية الثالثة

لعل من الضروري عند البحث حول السوق العربية المشتركة وآفاقها المستقبلية ، أن يتم التعمق في تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد العربي ، في محاولة للتعرف على الواقع الاقتصادي الذي وصل إليه الاقتصاد العربي في المرحلة الحالية وهو ما يحمل دلالات ذات أبعاد كثيرة ، ويصبح من المفيد، بل ومن الضروري إلقاء نظرة إجمالية على الاقتصاد العربي من جوانب متعددة، مثل السكان وهيكل العمالة ومستوى البطالة والناتج المحلي الإجمالي العربي وهيكله والاستثمار كنسبة من هذا الناتج وأوضاع القطاعات الرئيسية سواء القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي أو القطاع النفطي أو قطاع التجارة الخارجية .

بل وماذا عن التجارة العربية البينية وغيرها من الجوانب والمؤشرات التي تكشف عن مدى توافر مقومات التكامل الاقتصادي العربي والإمكانات الاقتصادية العربية في مجموعها والتي تبرز أهمية العمل من خلال سوق عربية مشتركة ، أي في شكل تكتل اقتصادي عربي بدلاً من العمل فرادى في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد لا يعترف إلا بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت أهم خصائصه . وفي ضوء ذلك يمكن إلقاء نظرة إجمالية على الاقتصاد العربي من خلال المؤشرات والجوانب التالية :

أولاً : المساحة والسكان والقوى العاملة العربية

1- المساحة

تبلغ المساحة الكلية للعالم العربي في مجموعه 1.4 مليار هكتار أي ما يعادل 14.2 مليون كيلو متر مربع ، وتمثل هذه النسبة من المساحة الكلية للعالم بحوالي 10.2% .

2- السكان

يقدر إجمالي عدد سكان الوطن العربي طبقاً لإحصاء عام 2000 حوالي 279 مليون نسمة ، ويقدر معدل النمو السكاني بنحو 2.3% وهو ثاني أعلى معدل في العالم بعد مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء والذي يقدر بحوالي 2.6% .

وتشير أوضاع السكان في الوطن العربي إلى ارتفاع معدل الخصوبة الإجمالي ، الذي بلغ في عام 1998 نحو 4.4 ويعتبر هذا المعدل الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم . وكان من نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني من جانب وعدم نمو الخدمات الاجتماعية بنفس المعدل من جانب آخر أن انخفض نصيب الفرد من الخدمات [1] ، حيث ارتفعت الكثافة الطلابية في فصول الدراسة، واشتد التزاحم على الخدمات الطبية في المستشفيات ، ومن ثم انخفضت نوعية التعليم والتدريب والرعاية والخدمات الصحية ، ولا شك أن تدارك هذه الأوضاع وتحسينها يتطلب مزيداً من الاستثمارات في القطاع الاجتماعي وهو مجال خصب للتكامل الاقتصادي العربي وتحديث السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد .

3- القوى العاملة والبطالة العربية

تشير التقديرات إلى أن حجم القوى العاملة في الدول العربية يصل إلى نحو 92 مليون عامل ويقدر معدل النمو في العمالة العربية بنحو 3% بالنسبة للدول العربية ككل وتتجاوز بعض الدول هذا المعدل حيث يصل في الأردن إلى 4% سنوياً ويقل عن 2% في قطر والإمارات ويلاحظ في هذا المجال تباين التوزيع القطاعي للعمالة فيما بين الدول العربية ، إذ تتعدى نسبة القوى العاملة

(1) مع ملاحظة أن نسبة الإعالة في الدول العربية تقدر بحوالي 7.7% ونسبة الأمية 25% في عام 1998 وهي الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم .

في قطاع الخدمات 70% في الأردن والإمارات والسعودية وقطر ومصر ، ويعمل أكثر من 70% من القوى العاملة في الزراعة في الصومال ، وقد بلغ معدل القوى العاملة في قطاع الزراعة في الدول العربية في عام 1999 نحو 35.4% من إجمالي القوى العاملة العربية ، وبلغ معدل القوى العاملة في الصناعة والخدمات 21.5% و 43.6% على التوالي .

ومن ناحية أخرى ، تقدر مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة بنحو 27 في المائة وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع نسبة مساهمة المرأة في الدول النامية والصناعية البالغة 41% و 44% على الترتيب .

ويقدر معدل البطالة في الدول العربية بنحو 20% من إجمالي القوى العاملة العربية أي مايعادل 19 مليون فرد ، وهو معدل كبير إذا ما قورن بمعدلات البطالة في الأقاليم الرئيسية في العالم وخاصة في الدول المتقدمة ، وتتباين معدلات البطالة فيما بين الدول العربية بشكل واضح حيث بلغ معدل البطالة في موريتانيا 29% للذكور و 42% للإناث وفي السودان 12% للذكور و 24% للإناث وفي المغرب 15% للذكور و 22% للإناث وفي تونس 14% للذكور و 23% للإناث، وفي البحرين 12% للذكور و 25% للإناث ، ومن الملاحظ أن معدلات البطالة بين الإناث تصل إلى ضعف المعدلات بين الذكور في عدد من الدول العربية مع ملاحظة أن البطالة آخذة في التزايد بشكل مضطرد بين الشباب المؤهلين الداخلين الجدد لسوق العمل ، كما أن معدلات البطالة لهذه الفئة آخذة في الارتفاع في دول الخليج ،حيث تمثل نسبة العاطلين من الشباب ــ على سبيل المثال ــ نحو 75% من إجمالي العاطلين في البحرين ، كذلك فإن نسبة هذه الفئة لاتزال مرتفعة بين العاطلين في مصر والأردن وسورية وفلسطين حيث تبلغ 60% وتبلغ نحو 40% في الجزائر وتونس.

ولا شك أن هذه المعدلات المرتفعة من البطالة يمكن أن تنخفض لو اكتملت السوق العربية المشتركة وتم تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك في الألفية الثالثة .

ثانياً : الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه

يمكن التعرف على حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه بالأسعار الجارية من خلال الجدول التالي رقم (1) :

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي العربي ومعدلات نموه 1995 - 2000

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية
1995	535,6	2,3
1996	585,2	9,3
1997	607,1	3,7
1998	586,5	3,4
1999	629,5	7,3
2000	709,0	12,6

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي

ويتضح من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية قد بلغ حوالي 709,0 مليار دولار في عام 2000 مقارنة بحوالي 629,5 مليار دولار في عام 1999 وحوالي 586,5 مليار دولار عام 1998 بينما كان 535.6 عام 1995 ، ويلاحظ أنه سجل معدلات نمو موجبة 2,3 ، 9,3 ، 3,7 أعوام 1995 ، 1996 ، 1997 على التوالي ، بينما حقق معدل نمو بالسالب وصل إلى 3.4 عام 1998 ، ثم معدل النمو الموجب عام 1999 الذي بلغ 7,3 ، ثم 12,6 عام 2000 .

مع ملاحظة أن أسعار النفط تلعب دوراً رئيسياً في التأثير على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العربي ، نظراً لأن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط بلغ حوالي 92% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربي في عام 2000 ، وبالتالي فإن معدل النمو الإجمالي في تلك الدول له أثر كبير على النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في مجموعها ، ويعكس هذا الوضع أن القطاع النفطي يعتبر من القطاعات الرئيسية المسيطرة على هيكل الاقتصاد العربي وبالتالي تلعب التغيرات في أسعار النفط دوراً مهماً في التأثير على معدلات النمو للاقتصاد العربي في مجموعه .

ولنا ملاحظة هامـة في هذا المجال ، تشير إلى أن القطاع النـفطي لازال هو القطاع المسيطر على هيكل الاقتصاد العربي واقتصاداته بشكل عـام وهو ما يكشف عن أهمية إعادة بناء السوق العربية المشتركة لتتحول إلى تكتل اقتصادي عربي يؤدي ويعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد العربي حسب الأنشطة الاقتـصادية ، بمعنى إعادة تخـصيص الموارد العربيـة حسب الميزة النسبـية والتنافسـية التي تتمتع بها كل دولة عربية ، وتحديد مناطق التكامل الاقتـصادي التي تحقق إعادة الهيكلة الاقتصادية المطلوبة ، وهنا يمكـن أن نجد أن الاقـتـصاد العـربي يصـبح بعـد ذلك اقـتصـاداً مـتنوع الأنشطة . ومحـتوى الناتج المحلي الإجمالي العـربي يعكس ما يمكن تسمـيته القطاعـات الاقتصادية مـا بعد التكامل وهو وضع سيكون أفضل من الوضع القـائم حالياً . والخريطة الاقتصـادية العربية الجديدة لابد أن تكون تكامليـة لتعظم المصلحة الاقـتصادية العلـيا للاقتـصاد العربي ، فـمن الضروري أن يتحول هذا الاقتصاد إلى اقتصـاد لا يسيطر على هيكله النفط فقط ، بل يتزايد الوزن النسبي لقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة وصولاً إلى قطاع الخدمات .

ثالثاً - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي

لعل التعرف على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي له دلالة كبيرة حيث يكشف عن مـدى التفـاوت الشـاسع بين الدول العربيـة وهو ما يمـكن أن نتعـرف عليه من خـلال الجدول التالي رقم (2) :

جدول رقم (2)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي (2000,1995)

فئة متوسط الدخل السنوي	الدولة	بالأسعار الجارية			
		المتوسط السنوي		المتوسط اليومي	
		1995	2000	1995	2000
أكثر من 21000	قطر	14532	29278	39,8	80,2
	الإمارات	17755	21273	48,6	58,3
6000 إلى أقل من 21000	الكويت	14736	16957	40,4	46,5
	البحرين	10120	11568	27,7	31,7
	عمان	6477	8376	17,7	22,9
2000 إلى أقل من 6000	السعودية	6798	7865	18,6	21,5
	ليبيا	6108	6312	16,7	17,3
	لبنان	3178	4380	8,7	12,0
1000 إلى أقل من 2000	تونس	2015	2033	5,5	5,6
	الجزائر	1470	1751	4,0	4,5
	الأردن	1569	1655	4,3	4,5
	مصر	1046	1513	2,9	4,1
	سورية	1171	1150	3,2	3,2
	المغرب	1150	1145	3,4	3,1
أقل من 1000	جيبوتي	846	807	2,3	2,2
	اليمن	333	467	0,9	1,3
	السودان	351	413	1,0	1,1
	موريتانيا	463	373	1,3	1,0

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

ويلاحظ من الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار ، يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية إذ تراوح في عام 2000 بين أقل من 500 دولار للفرد في العام في موريتانيا حيث وصل 373 دولار والسودان 413 دولاراً واليمن 467 دولار وأكثر من 21000 دولار للفرد في العام في قطر حيث بلغ 29278 دولاراً والإمارات 21273 دولاراً ، ويلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية في عام 2000 يزيد عن 2000 دولار في العام في تسع دول عربية هي قطر والإمارات والكويت والبحرين وعُمان والسعودية ، وليبيا ، وتونس بينما يقل عن 2000 في العام في باقي الدول العربية .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المتوسط اليومي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كان يقل في عام 2000 عن خمسة دولارات في تسع دول عربية يشكل سكانها نحو 73 في المائة من إجمالي سكان الوطن العربي وهي الأردن ، والجزائر ، وجيبوتي ، والسودان ، وسورية ومصر ، والمغرب وموريتانيا واليمن ، وكان في حدود دولار واحد في ثلاث منها وهي السودان واليمن وموريتانيا .

ولا يعتبر نصيب الفرد من الناتج متوسطاً عاماً لكافة أفراد المجتمع ، فإنه لا يعكس مستويات توزيع الدخل حسب فئاته المختلفة وكذلك حسب التوزيع الجغرافي بين الريف والحضر ، ومن ثم فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج بالنسبة لشريحة هامة من المجتمع في الدول المشار إليها يقل عن المتوسطات سابقة الذكر ، الأمر الذي يعكس تدني المستوى المعيشي لهذه الشريحة وعدم مقدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية بصورة مرضية ووقوع غالبيتها تحت خط الفقر الشديد وخاصة في الريف .

والجدير بالذكر ، أن نسبة السكان الذين يبلغ دخلهم اليومي حوالي دولاراً واحداً ، تصل إلى 22% من إجمالي سكان الدول العربية ، أي حوالي 62 مليون نسمة ، وتقدر نسبة الذين يتراوح متوسط دخلهم بين دولارين وخمسة دولارات بنحو 52% من إجمالي سكان الدول العربية ، أي حوالي 145 مليون نسمة . وتتفاوت معدلات الفقر بين الدول العربية ، إذ تقدر نسبة السكان تحت حد الفقر بنحو 57% من إجمالي السكان في موريتانيا و 27% في اليمن و 23% في مصر والجزائر

و 14% في المغرب و 12% في الأردن و 6% في تونس . وينخفض المعدل دون 1% في السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان .

ويلاحظ من ناحية أخرى ، أنه من المستهدف عالمياً خفض معدل الفقر بحلول عام 2015 إلى نصف ما كان عليه في عام 1993 على ألا يتجاوز المعدل 15% في جميع دول العالم ، ويبدو أن عدداً من الدول العربية يكتنفها الكثير من الصعوبات أمام تحقيق هذا الهدف ، ففي حالة موريتانيا على سبيل المثال ، فإن ذلك يقتضي خفض معدل الفقر من 57% من السكان إلى 15% في عام 2015 أي بمعدل يبلغ 42% وهذا أمر يبدو صعب المنال .

ولعل هذه المؤشرات ، تعتبر من وجهة نظرنا عوامل دافعة نحو التكامل الاقتصادي العربي وخاصة إذا حدث ربط محدد بين تحرير التجارة الممثلة في إعادة بناء السوق العربية المشتركة في مرحلتها الأولى أي مرحلة منطقة التجارة الحرة، وبين التنمية العربية الشاملة .

وهي عملية تحتاج إلى جهود كبيرة وتنسيق بين خطط التنمية في الدول العربية والسياسات الاقتصادية ووضع أهداف استراتيجية تتبلور في شكل تنمية تكاملية عربية شاملة .

رابعاً : الاستهلاك النهائي والاستثمار الإجمالي

1- الاستهلاك النهائي

تشير الأرقام المتاحة عن عامي 1999 ، 2000 إلى أن الاستهلاك النهائي قد وصل في الاقتصاد العربي إلى 497.0 مليار دولار عام 2000 مقارنة بنحو 480.3 مليار دولار عام 1999 وهو ما يعكس وجود سوق كبيرة على مستوى الاقتصاد العربي في مجموعه ، وهو من المقومات الضرورية لتعظيم عائد التكامل الاقتصادي ، وخاصة وأن الاستهلاك الخاص يبلغ في الدول العربية ذات الدخل المرتفع حوالي 42.5% من إجمالي الاستهلاك الخاص في الدول العربية عام 2000 وبمتوسط 3779 دولاراً للفرد في السنة ، بينما يمثل الاستهلاك الخاص في باقي الدول حوالي 57.5% من الاستهلاك الخاص للدول العربية ككل وبمتوسط حوالي 899 دولاراً للفرد في السنة أو ما يعادل حوالي 2.5% في اليوم ، ويشكل الإنفاق الحكومي أو الإنفاق العام في الدول ذات الدخل المرتفع حوالي 63.6% من حجم الإنفاق العام الحكومي للدول العربية ككل ويبلغ متوسط نصيب الفرد

منه حوالي 2094 دولاراً في السنة ،أي حوالي عشرة أمثال نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في الدول منخفضة الدخل والذي يبلغ نحو 210 دولارات للفرد في السنة [1] .

2- الاستثمار الإجمالي

وصل الاستثمار الإجمالي في الدول العربية إلى حوالي 138,1 مليار دولار عام 2000 ، بينما كان عام 1999 حوالي 131.8 مليار دولار وبنسبة 19,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 و 20,8% عام 1999 . وتجدر الإشارة إلى أن نسب الاستثمار الإجمالي من الناتج الإجمالي في عام 2000 تتراوح بين 15% في ليبيا وحوالي 29% في لبنان ، وهي أقرب إلى مثيلتها المحققة عام 1999 .

خامساً : التجارة الدولية والتجارة البينية

1- الصادرات السلعية والخدمية

بلغ إجمالي الصادرات السلعية والخدمية حوالي 279.3 مليار دولار وبنسبة 39,4% من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2000 ، مقارنة بحوالي 209.6 مليارات دولار عام 1999 ،بنسبة 33.2% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويلاحظ أن الصادرات السلعية فقط تصل إلى 243.3 مليار دولار عام 2000 بينما كانت 170 مليار دولار عام 1999 وبذلك تشكل نسبة الزيادة في الصادرات السلعية العربية حوالي 43.1% لعام 2000 . وقد فاق معدل نمو الصادرات السلعية العربية لعام 2000 معدل الصادرات العالمية الذي بلغ نحو 12.5% ذلك العام ، وبذلك ارتفعت حصة الصادرات السلعية العربية في الصادرات العالمية إلى نسبة تبلغ حوالي 3.9% وذلك مقارنة بنسبة 3.1% عام 1999 .

أما إذا نظرنا إلى إجمالي الصادرات السلعية والخدمية في مجموعها فسنجدها قد ارتفعت ــ كما أشرنا من قبل ــ إلى أن بلغت 279.3 مليار دولار عام 2000 بعد أن كانت 209.6 مليار دولار عام 1999 ، وترجع تلك الزيادة بصورة رئيسية إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، ذلك أنه من مجمل الزيادة في قيمة الصادرات والبالغة 69.7 مليار دولار ، بلغت مساهمة الزيادة في قيمة صادرات النفط العربية 61.9 مليار دولار ، بينما بلغت الزيادة في قيمة الصادرات غير النفطية

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القاهرة ، سبتمبر 2001 ، ص 23 .

حوالي 7.8 مليار دولار وترجع ضآلة الزيادة في قيمة الصادرات غير النفطية إلى العديد من العوامل منها عدم تطور الطاقات الإنتاجية العربية بالصورة التي تنعكس إيجابياً على زيادة الصادرات وتزايد المنافسة التي تواجهها الصادرات العربية في الأسواق العالمية .

ولعل ذلك يشير إلى أهمية مواصلة الجهود لتطوير القدرات الإنتاجية والقدرات التنافسية في الدول العربية حتى تكون المنتجات العربية قادرة على المنافسة العالمية في ظل تحرير التجارة العالمية ولعل المضي قدماً في إعادة بناء السوق العربية المشتركة يساعد كثيراً في هذا المجال .

2- الواردات السلعية والخدمية

بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية والخدمية في عام 2000 حوالي 205.5 مليارات دولار بينما كانت 192.2 مليار دولار عام 1999 وبنسبة تصل إلى حوالي 29,0% عن عام 2001 مقارنة بنسبة 30.5% عام 1999 .

ويلاحظ أن هناك تباطؤ في نمو قيمة إجمالي الواردات السلعية والخدمية في معظم الدول العربية منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين حيث ارتفعت قيمتها من حوالي 155.4 مليار دولار في عام 1990 إلى حوالي 173.2 مليار دولار عام 1995 ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 2.2% وارتفعت إلى حوالي 205.5 مليار دولار في عام 2000 بينما كانت 192.2 مليار دولار عام 1999 أي بمعدل نمو بلغ نحو 6.9% بين العامين الأخيرين .

ويرجع التباطؤ في نمو الواردات السلعية والخدمية إلى سياسات ترشيد الواردات بصفة عامة التي تتبعها بعض الدول العربية في إطار سياساتها الاقتصادية ، بالإضافة إلى أثر تزايد الإنتاج المحلي الذي يتم إحلاله محل الواردات في بعض الأحوال .

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة بناء السوق العربية المشتركة وتزايد درجة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يؤدي إلى مزيد من الآثار الإيجابية في مجال ترشيد الواردات على مستوى الاقتصاد العربي ككل .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الواردات السلعية فقط بلغت عام 2000 حوالي 152.5 مليار دولار من إجمالي الواردات السلعية والخدمية التي بلغت 205.5 مليار دولار في نفس العام وبنسبة 75%

من إجمـالي الواردات بينما كانت الواردات السلعـية عام 1999 حوالي 144.4 مليار دولار بنسـبة 75% من إجمالي الواردات في نفس العام أيضاً .

ومن الضـروري الإشارة إلى أن الواردات السلعـيـة العربيـة تصل نسبـتهـا 2.4% من إجمـالي الواردات العالمية عام 2000 ، بينما بلغت الصادرات السلعية العربية 3.9% من إجمالي الصادرات العالميـة عام 2000 وهي أعلى من نسـبة الواردات السلعيـة ، وهو ما ينبئ بأن تزايد درجـة التكامل الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى المزيد من النتائج الإيجابية في هذا المجال .

3- التجارة العربية البينية

تشير التقديرات إلى أن قيمة التجـارة العربية البينية صادرات بينية وواردات بينية ، بلغت 33.5 مليار دولار عام 2000 بالمقارنة بقيـمة قدرها 27.7 مليار دولار في عام 1999 ، أي بزيادة نسبـتها 20.9% بين عامي 2000 ، 1999 .

مع ملاحظة أن قيمة الصادرات العربيـة البينية قد ارتفعت بمعدل 27% بين العامين المذكورين ، وهو معدل زيادة أقل من مـعدل الزيادة التي سجلتها قيـمة الصادرات السلعية العربيـة الإجمالية ، التي كانت قـد وصلت إلى 43.1% ما بـين العامين المذكـورين أيضاً . ويعكس ارتفـاع معـدل نمو الصادرات الإجـمالية مقـارنة بمعدل نمو الصـادرات البينيـة الوزن الأكبـر للصادرات النفطـية في إجمالي الصادرات السلعية العربية .

ويلاحظ أن مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة العربية تميل للانخفاض بالرغم من أنها لا تشكل إلا نسـبة ضـعيفـة أو صغـيرة في إجـمالي التـجارة العـربية مع العـالم الخارجي ، فـقد انخفضت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية إلى 8.5% في المتوسط عام 2000 وهي أقل من النسـبـة التي كانت في عـام 1999 حـيث بلغت تلك النسبـة 8.8% ويعزى ذلك إلى الزيادة الكبـيرة التي طرأت على قـيمـة الصادرات الإجـماليـة وبمعدل أعلى من الزيـادة في قيـمة الصادرات البينية كما يظهر من الجدول التالي رقم (3) :

جدول رقم (3)

مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية

بيـــــان	في المائـة				
	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة الصادرات البينية إلي الصادرات العربية الإجمالية	8.3	8.8	9.9	8.3	7.3
نسبة الواردات البينية إلى الواردات العربية الإجمالية	9.0	9.1	8.6	9.4	10.2

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001

وبوجه عام لايزال اتجاه التجارة العربية يتميز بظاهرة التركز الجغرافي ، سواء في جانب الصادرات أو جانب الواردات على شريك أو شريكين ، فعلى سبيل المثال تظهر البيانات الخاصة لعدد من الدول العربية عام 2000 أن اتجاه الصادرات البينية لعمان يتركز في دولة واحدة هي الإمارات بنسبة 62% ، كما تتركز الصادرات البينية لكل من البحرين وقطر في دولتين هما السعودية والإمارات بنسبة 50% و 49% على التوالي ، وكذلك تتركز الصادرات البينية للأردن في اتجاه السعودية والعراق بنسبة 21% و 24% على التوالي .

وينطبق الوضع على الواردات البينية عام 2000 ، حيث تبلغ نسبة تركز واردات عمان من الإمارات حوالي 62% كما يأتي قرابة نصف الواردات البينية من دولة واحدة بالنسبة لتونس من ليبيا ، وموريتانيا من الجزائر .

وتشير كل هذه المؤشرات وغيرها إلى أهمية التعرف عن كثب على هيكل التجارة البينية العربية سواء السلعية أو الخدمية لما سيكشف عنه ذلك من فرص ومجالات جديدة وجديرة بتعميق

التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية ، وهو ما يدفع إلى العمل على تنميتها من خلال أو في إطار إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة تؤدي إلى تغير جوهري في التجارة العربية البينية سواء في مجال التجارة البينية السلعية أو التجارة البينية الخدمية ، وهو ما يحتاج إلى جهود كبيرة ، ونظرة موضوعية تعلو فيها المصلحة الاقتصادية العربية العليا على المصالح الاقتصادية الفردية على مستوى كل دولة .

سادساً : الاحتياطيات الدولية العربية

منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين ، تواصل الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي ، تزايدها ونموها ويرجع ذلك بالدرجة الأولى ، إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في معظم الدول العربية ، وتأتي هذه الزيادات في الاحتياطيات الدولية منسجمة مع التطورات الاقتصادية في العديد من الدول النامية التي تعمل دائماً على تنمية احتياطياتها الدولية الخارجية دعماً للاستقرار وتشجيعاً للاستثمارات الأجنبية .

وفي ضوء ذلك فقد ارتفع إجمالي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي بنسبة 20% عام 2000 لتصل إلى 102.7 مليار دولار بالمقارنة بعام 1999 حيث كانت 85.9 مليار دولار ، وتجدر الإشارة إلى أن أكبر الزيادات في الاحتياطيات الخارجية الرسمية في عام 2000 تحققت في الجزائر حيث بلغت 4.5 مليار دولار عام 1999 ووصلت إلى 12 مليار دولار عام 2000 ويتلوها على الترتيب ليبيا حيث بلغت الاحتياطيات 10.7 مليار دولار بينما كانت 7.2 مليار دولار خلال عام 1999 ، والإمارات حيث ارتفعت من 6 مليارات إلى 13.5 مليار دولار والسعودية من 16.9 مليار دولار إلى 19.5 مليار دولار، ثم الكويت من 4.8 مليار دولار إلى 10.7 مليار دولار بين عام 1999 وعام 2000 على التوالي في هذه الدول وفي المقابل شهد عام 2000 انخفاضاً بدرجات متفاوتة في الاحتياطيات الدولية الرسمية العربية في كل من تونس وجيبوتي وقطر ولبنان ومصر والمغرب. وكانت أكبر مستويات الانخفاض تلك التي حدثت في الاحتياطيات الدولية في لبنان حيث انخفضت من 7.7 مليار دولار عام 1999 لتصبح 5.9 مليار دولار عام 2000 .

ومن ناحية أخرى فإنه فيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الدولية الرسمية العربية للواردات في

عام 2000 فقد بلغت أعلى مستوياتها في ليبيا حيث وصلت التغطية إلى ما يزيد على 30 شهراً ، تلتها الجزائر التي ارتفعت التغطية فيها إلى 15 شهراً ، كما تحققت نسب عالية لتغطية الاحتياطيات للواردات في عام 2000 في الكويت واليمن ، حيث تجاوزت سنة كاملة في كلتيهما ، كذلك زادت تغطية الاحتياطيات للواردات في الأردن وسورية وموريتانيا عن 18 شهراً .

ويضاف إلى ذلك ، أنه على الرغم من بقاء نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات في مستوى مرتفع نسبياً في مصر ، إلا أن اتجاه الانخفاض المستمر فيها منذ عام 1997 قد تواصل ، حيث بلغت النسبة 10.2 أشهر في عام 2000 مقارنة بـ 11.5 شهراً في عام 1999 . ويلاحظ أخيراً ، أنه قد انخفضت أيضاً وبشكل ملحوظ تغطية الاحتياطيات للواردات في لبنان وذلك من 16.1 شهراً في عام 1999 إلى 11.4 شهراً في عام 2000 ، وفي كل الأحوال فإن اتجاه الاحتياطيات الدولية العربية من النقد الأجنبي إلى الارتفاع بصفة عامة ، هو اتجاه إيجابي وأساس جيد في مجال إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة .

سابعاً : الدين العام الخارجي العربي

من المؤشرات الهامة لأداء الاقتصاد العربي ، هو المؤشر الخاص بالدين العام الخارجي ، وإذا تذكرنا أن هناك اتجاهاً لإحلال الاستثمارات الأجنبية محل الدين العام الخارجي في معظم الدول النامية في العقد الأخير من القرن العشرين فإن اتجاهات الدين العام الخارجي تكشف بوضوح عن إمكانيات زيادة الاستثمارات العربية البينية من عدمه .

وفي ضوء ذلك يلاحظ أن الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة [1] قد انخفض عام 2000 حيث وصل إلى 143.8 مليار دولار بنسبة انخفاض قدره 4.9 عن عام 1999 حيث كان حجم الدين العام الخارجي في تلك السنة حوالي 151.2 مليار دولار ، وتعتبر هذه هي المرة الثانية التي

(1) يتكون الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة ، من الديون العاملة طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة المضمونة ، وتشمل الدول العربية المقترضة المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن ، ولا تشمل المجموعة سبع دول منتجة للنفط ولاتزال تعتبر دولاً دائنة من منظور الوضع الصافي للمديونية وهي السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والعراق وليبيا .

ينخفض فيها بمثل هذا المستوى منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين .

وقد سجلت كل الدول العربية تحسناً في وضع مديونيتها ماعدا لبنان وجيبوتي ، وقد شهدت الجزائر أعلى نسبة انخفاض في حجم الديون حيث بلغت 10.8% تلتها الأردن بنسبة 7.5% ثم تونس والمغرب بنسبة 6.7 % لكل منهما ، فمصر بنسبة 5.7% ثم بقية الدول المقترضة والتي انخفض حجم ديونها بنحو 2.6% في المتوسط خلال عام 2000 [1] .

وقد انعكس هذا الانخفاض في الدين العام الخارجي العربي بصور إيجابية على مؤشرات قياس عبء المديونية الأخرى ، كما تزامن مع ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات في مجموعة الدول العربية المقترضة . وقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11% وإلى الصادرات بنحو 22% مقارنة بعام 1999 لتسجل نسبة 49.9% و 162.6% على التوالي خلال عام 2000 ، وتمثل قيم هذين المؤشرين لقياس عبء المديونية القيمة التي يتم تحقيقها خلال العقدين الماضيين .

وقد شهدت جميع الدول العربية المقترضة انخفاضاً في هذين المؤشرين ماعدا لبنان وجيبوتي والصومال والتي شهدت ارتفاعات طفيفة متباينة في قيم هذين المؤشرين [2] .

ومن ناحية أخرى فقد حدث تحسن واضح في مؤشرات قياس عبء المديونية الخارجية خلال عام 2000 نتيجة ، للزيادة الملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات – أيضاً – بالإضافة إلى انخفاض حجم الدين نفسه كما أشير من قبل ، وبالتالي فقد ارتفعت قيمة هذين المؤشرين في جميع الدول العربية المقترضة ماعدا تونس والمغرب اللتين شهدتا انخفاضاً في معدلات نمو هذين المؤشرين .

ومن أجل تسهيل المقارنة بين أوضاع الدول العربية المقترضة ، تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات وفق مؤشر نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية

(1) كانت ديون الجزائر عام 1999 حوالي 28 مليار دولار أصبحت 25 مليار دولار عام 2000 والأردن انخفضت ديونها من 7.3 مليار دولار إلى 6.7 وتونس من 12.3 مليار دولار إلى 11.5 مليار دولار والمغرب كانت ديونها 17.5 مليار دولار وأصبحت 16.3 مليار دولار ، ومصر انخفضت ديونها من 28.7 مليار دولار لتصبح 27.1 مليار دولار بين عامي 1999 و 2000 .

(2) انظر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القاهرة ، سبتمبر 2001 ، ص ص 190 - 191 .

الخارجية ، على اعتبار أن هذه النسبة تشير إلى قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين وإمكانية استمراريته على القيام بذلك ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (4) لإيضاح هذه المؤشرات .

الجدول رقم (4)

تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية الخارجية 2000

المجموعة والدولة	نسبة الدين القائم إلي الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين القائم إلى الصادرات	نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلي الصادرات
المجموعة الأولى			
عمان	18	32.7	2.7
مصر	27.8	144.7	8.6
لبنان	41.7	270.2	19.1
الجزائر	46.5	122.0	24.7
المغرب	49.8	172.2	23.1
المجموعة الثانية			
اليمن	57.8	119.9	5.3
تونس	58.7	134.7	21.6
جيبوتي	72.9	210.5	7.5
الأردن	81.0	168.0	13.2
المجموعة الثالثة			
سورية	118.7	306.6	16.3
السودان	124.2	875.6	11.4
موريتانيا	152.1	344.8	23.0
الصومال	2109.2	1437.0	28.7

انظر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القاهرة ، سبتمبر 2001 ص ص 1990-1991

وواضح تماماً أن المجموعة الأولى التي تضم عُمان ومصر ولبنان والجزائر والمغرب أفضل وضعاً من المجموعة الثانية التي تضم اليمن وتونس وجيبوتي ، والأردن ، والمجموعة الثالثة هي الأسوأ وضعاً والتي تضم سورية والسودان وموريتانيا والصومال .

ثامناً : قطاع النفط والطاقة وأوضاعه

ينطوي قطاع النفط والطاقة على إمكانيات هائلة في تشكيل الاقتصاد العربي ، بل يعتبر من وجهة نظرنا ركيزة كبرى ، يمكن أن تقوم عليها عملية إعادة بناء السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد، ويمكن استعراض قطاع النفط والطاقة وأوضاعه وإمكاناته المختلفة على النحو التالي :

1- عائدات الصادرات النفطية العربية

وصلت قيمة الصادرات النفطية للدول العربية عام 2000 إلى حوالي 179.5 بينما كانت عام 1999 118.1 مليار دولار فقط أي بزيادة قدرها 61.4 مليار دولار ، وتعتبر هذه المستويات من أعلى العائدات البترولية المحققة منذ عام 1982 ، وهو ما يؤكد أن قطاع النفط يمكن أن يكون قطاعاً مؤثراً بقوة في أي توجيهات للتنمية العربية الشاملة ، لو وظفت عوائده بالصورة التي تخدم عملية التكامل الاقتصادي العربي في مجموعه . ومما يؤيد ذلك أن الزيادة الملحوظة في العائدات النفطية بين عامي 1999 ، 2000 انعكست بصورة إيجابية وبشكل واضح على اقتصادات الدول العربية وهو عامل يمكن استثماره بشكل جيد في المستقبل فيما يتعلق بالمشروعات التكاملية بشرط توافر الإرادة السياسية في هذا التوجه .

2- احتياطيات النفط والغاز الطبيعي

2/1- احتياطيات النفط

تشير التقديرات إلى أن الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط وصل إلى 1035.5مليار برميل عام 2000 بالمقارنة بحوالي 1032.7 مليار عام 1999 وبزيادة حوالي 2.73 مليار برميل عام 2000 .

بينما بلغت احتياطيات النفط في الدول العربية عام 2000 حوالي 644.8 مليار برميل وبنسبة تصل إلى حوالي 62.1% من الاحتياطي العالمي ، مقابل 644.5 مليار برميل في نهاية عام 1999 وبنسبة بلغت 62.5% من الاحتياطي العالمي عام 1999 وهو ما يعكس أهمية النفط كعنصر للتكامل

الاقتصادي العربي الإقليمي في المستقبل .

2/2- احتياطيات الغاز الطبيعي

تشير تقديرات الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي إلى أنه زاد من 153.5 تريليون متر مكعب عام 1999 إلى 155.2 تريليون متر مكعب عام 2000 بزيادة قدرها 1.7 تريليون متر مكعب أو مايعادل 10% .

ومن ناحية أخرى بلغت تقديرات احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي 36.7 تريليون متر مكعب في عام 2000 وبالتالي تمثل احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي حوالي 23.7% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي عام 2000 مع العلم أن الاحتياطيات العربية من الغاز الطبيعي عام 1999 كانت 36.1 تريليون متر مكعب عام 1999 وتمثل 23.5% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي . وتشكل زيادة احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي خلال عام 2000 ما يعادل 35% من إجمالي الزيادة في الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي . وتشير هذه الأرقام والتحليلات أيضاً إلى أن الغاز الطبيعي يمكن أن يلعب دوراً متزايداً في المشروعات التكاملية في الدول العربية في المستقبل إذا تم توظيفه التوظيف الصحيح .

3- حجم إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية

3/1- إنتاج النفط العربي

بلغ إنتاج العالم من النفط عام 2000 حوالي 66.9 مليون برميل يومياً مقابل 64.5 مليون برميل يومياً عام 1999 ، علماً بأن هذه الأرقام تشمل إنتاج النفط الخام فقط ولا تشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي .

ومن ناحية أخرى بلغ إنتاج النفط الخام في الدول العربية 21.1 مليون برميل يومياً عام 2000 أي بنسبة 31.5% من حجم الإنتاج العالمي من النفط الخام بينما كان إجمالي إنتاج النفط العربي عام 1999 حوالي 19.8 مليون برميل يومياً أي بنسبة بلغت 30.6% ، ومعنى ذلك أن حوالي ثلث إنتاج العالم من النفط يأتي من الاقتصاد العربي ، وهي نسبة لها دلالتها الكبيرة فيما يتعلق بالإقليم الاقتصادي العربي .

3/2- إنتاج الغاز الطبيعي

بلغ الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي عام 2000 حوالي 2.97 تريليون متر مكعب بينما كان 2.91 تريليون متر مكعب عام 1999 ، وقد بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية عام 2000 حوالي 379.2 مليار متر مكعب وبنسبة تصل إلى 12.8% من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي .

3/3- إنتاج المكثفات وسوائل الغاز في الدول العربية

يلاحظ أن إنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي في الدول العربية في تزايد نتيجة دخول حقول غاز جديدة إلى الإنتاج بالإضافة إلى زيادة نسبة استغلال الغاز في توليد الكهرباء والصناعات البتروكيماوية وانخفاض كميات الغاز المحروق ، حيث يتم استخلاص السوائل منه قبل استخدامه أو إعادة حقنه .

وتساهم الدول العربية بحوالي 32.3% من إجمالي إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات البالغ حوالي 7.2 مليون برميل يومياً عام 2000 .

وهكذا يتضح من كل هذه التحليلات ، أهمية قطاع النفط والغاز العربي في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في المستقبل .

تاسعاً : القطاع الصناعي ومؤشراته

ينقسم القطاع الصناعي إلى مجموعتين من الصناعات هي مجموعة الصناعات الاستخراجية ومجموعة الصناعات التحويلية ، وفي ضوء ذلك يمكن التعرف على قيمة الناتج الصناعي العربي خلال الفترة من 1994 إلى 2000 من خلال الجدول التالي رقم (5) .

جدول رقم (5)

قيمة الناتج الصناعي العربي خلال الفترة من 1994 - 2000

(مليار دولار)

السنوات	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاعي الصناعي	
	القيمة المضافة (الناتج)	المساهمة في الناتج الإجمالي الإجمالي %	القيمة المضافة (الناتج)	المساهمة في الناتج الإجمالي الإجمالي %	القيمة المضافة (الناتج)	المساهمة في الناتج الإجمالي الإجمالي %
1994	92.0	18.5	53.4	10.7	145.4	29.2
1995	103.6	19.3	57.9	10.8	161.5	30.2
1996	127.0	21.3	62.0	10.6	189.0	32.3
1997	130.0	21.4	66.2	10.9	196.2	32.3
1998	90.7	15.5	67.9	11.6	158.6	27.0
1999	119.4	19.0	71.5	11.3	190.9	30.3
2000	186.8	26.3	76.4	10.8	263.2	37.1

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2001

ويلاحظ من الجدول أن مجموعة الصناعات الاستخراجية تساهم بدرجة أكبر بكثير من مساهمة مجموعة الصناعات التحويلية ، حيث يتضح أنه مع بداية الفترة عام 1994 كانت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 18.5% ثم ظلت هذه المساهمة تتزايد حتى وصلت إلى 26.5% من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2000 .

وعلى الجانب الآخر نجد أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي تكاد تكون ثابتة حيث كانت 10.7% عام 1994 ووصلت إلى 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 . وبمقارنة القيمة بالأسعار الجارية نجد أن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية كانت 92 مليار دولار عام 1994 ووصلت إلى 186.8 مليار دولار عام 2000 بينما كانت القيمة المضافة 53.4 مليار دولار للصناعات التحويلية عام 1994 ووصلت إلى 76.4 مليار دولار عام 2000 .

وتجدر الإشارة أن مساهمة القطاع الصناعي العربي في مجموعه في الناتج المحلي الإجمالي زادت من 29.2% عام 1999 ووصلت إلى 37.1% عام 2000 ، وترجع زيادة هذه المساهمة بالطبع إلى الصناعات الاستخراجية . ومن الواضح أن كل تلك المؤشرات ترجع في الأساس إلى أن المصدر الرئيسي لتوليد الناتج الصناعي في الاقتصاد العربي هو النفط والغاز اللذان لايزالان يمثلان الجزء الأكبر من منتجات الصناعة الاستخراجية ، ومصدراً هاماً للقيمة المضافة في هذه الصناعة ، وتقدر مساهمتهما فيها بما يزيد عن 85% ، في حين تساهم الخامات غير المعدنية والمعدنية وخاصة خامات الحديد بالنسبة المتبقية .

ومن الواضح أن الناتج الصناعي العربي يحتاج إلى إعادة هيكلة ، فالصناعات الاستخراجية تحتاج إلى استخدام أكثر للخامات المعدنية وخاصة الحديد الخام والنحاس والزنك واستخراج الخامات غير المعدنية وأهمها صخر الفوسفات والبوتاس ، حيث يقدر الاحتياطي المعروف من خامات الحديد في الدول العربية بحوالي 16.9 مليار طن ، يقع أكثر من 50% منها في الجزائر وموريتانيا، وتتوفر احتياطيات النحاس في عدد من الدول العربية من بينها السعودية والجزائر والمغرب ويعتبر المغرب المنتج الرئيسي للنحاس ، حيث بلغ إنتاجه حوالي 37 ألف طن عام 2000 وتتوفر احتياطيات الذهب في كل من السودان والسعودية وعمان وتعتبر كل من تونس والمغرب من الدول المنتجة للزنك ، وهناك أيضاً خامات غير معدنية في الدول العربية منها الفحم الحجري وخامات مواد البناء مثل الأحجار والجبس والحجر الجيري والدولوميت إلى جانب خامات صخر الفوسفات . وينتج المغرب حوالي 44 مليون طن سنوياً أي حوالي 50% من مجمل إنتاج الدول العربية من الفوسفات .

وكل ذلك يشير إلى أن هناك إمكانيات للتكامل الاقتصادي العربي في مجال الصناعات الاستخراجية إذا أعيد هيكلة هذه الصناعات .

ومن ناحية أخرى فإن الصناعات التحويلية تحتاج إلى إعادة هيكلة وتحديث وتشمل الصناعة التحويلية على مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية من أهمها الصناعات الهيدروكربونية وصناعة الأسمدة ، وصناعة الخشب ومنتجاته وصناعة الأسمنت ومواد البناء ، والصناعات

المعـدنية ، والصناعـات الهندسيـة ، وصناعـة الأدوية ، وصناعة المنسـوجات والملابس ، وصناعـة الأغذية والصناعات الكيماوية ، وتتفاوت هذه الصناعات في أهميتها من دولة إلى أخرى ، حسب توفر المواد الأولية والعمالة المدربة والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي لتلك الدولة وهو أساس جيد لقيـام تكامل اقتصـادي عربي فعال في مـجال الصناعات التـحويلية يقـوم على إعادة توطين تلك الصناعات على أساس الميزة النسبية والتنافسية في ظل اكتمال السوق العربية المشتركة .

والأهم السعي إلى إزالـة كل المعوقات التي تواجـه الصناعة العـربية مثل ضـآلة الاستـثمارات الموجهـة للتصنيع وخاصـة الصناعة التحويـلية ، وعدم التنفيـذ بالمواصفات والمقـاييس وإجراءات مراقبـة الجودة ، وارتفاع تكاليف الإنتاج بـالمقارنة بالدول المتقدمـة اقتصادياً ، نظراً لتـدني المستوى التكنولوجي والإنتـاجية في الدول العـربية مما يحد من قـدرة السلع الصناعيـة العربية وخـاصة في الصناعات التحويلية على المنافسة سواء داخل السوق العربية أو في السوق العالمية .

ويحتاج الأمر إلى إيجـاد الحلول الناجحة التي تذلل المعوقات والتحـديات التي تواجه الصناعة العربية وخـاصة في مجال توسيع الأسواق المتاحة وتحقيق خطوات عمليـة نحو التكامل الصناعي العربي ، وفي مجال توسـيع الأسواق فإنه من الضروري أن تتجه الدول العربيـة في تسويق سلعها الصناعية نحو السوق العربيـة المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة بعـد اكتمال إنشائها ، ولا يمكن إغفال مدى ارتباط مـستقبل الصناعة العربية بقدرة الدول العربية على الاسـتفادة المتبادلة من الموارد والإمكانات المتوافرة لديها في تحقيق تكامل اقتصادي على أساس المنافع المتبادلة ، وهذا من شأنه أن يساعد على إقامة مشـروعات صناعية عـربية مشتركة يمكنها من حل مشكلات التمويل واختلاف مصادر التكنولوجيا والتي تعانيها المشـروعات الصناعية القطرية الصغيرة ، بالإضافة إلى الاستـفادة من مزايا الحـجم وتخفيض التكاليف الاسـتثمـارية وتكاليف الإنتاج ، وبالتالي امـتلاك القدرات التنافسية التي تجعل الصناعة العربية تنتج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وبسعـر تنافسي وهو ما يزيد من قـدرة السلع الصناعيـة العربية على المنافـسة في السوق العـالمية ، ولعل إعادة بـناء السوق العربيـة المشتـركة بداية من منطقـة التجارة الحـرة الشاملة واكـتمـالها هو الطريق الصحيح لتحقيق كل تلك التوجهات والأهداف للصناعة العربية .

عاشراً : القطاع الزراعي وإمكانياته

تشير التقديرات إلى أن المساحة الإجمالية للدول العربية تبلغ 1402 مليون هكتار ، ولا تتجاوز مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار أي نحو 14.1% من المساحة الكلية للدول العربية وتقدر مساحة الأراضي الزراعية في عام 2000 بحوالي 70 مليون هكتار مقارنة بحوالي 67 مليون هكتار عام 1999 ، أي بزيادة تقدر بنحو 4.3% بالمقارنة بعام 2000 وتعكس هذه الزيادة اتجاه السياسات الزراعية في معظم الدول العربية نحو التوسع الأفقي واستغلال المزيد من المساحات المتاحة الصالحة للزراعة . ومن المؤشرات الهامة للقطاع الزراعي أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 12.8% عام 1999 إلى 11.3% عام 2000 ويستوعب القطاع الزراعي العربي حوالي 27.4 مليون فرد من القوى العاملة العربية أي ما يعادل 30.6% من مجموع القوى العاملة العربية عام 2000 وتعتبر الصومال والسودان وموريتانيا واليمن وعمان والمغرب من أعلى الدول العربية في نسبة القوى العاملة الزراعية ؛ ففي الصومال تبلغ النسبة 72% وفي السودان 62% وفي اليمن وموريتانيا 53% وفي عمان حوالي 40% وفي المغرب 37% ثم تأتي بعد ذلك مصر بنسبة 30% ، وسورية بنسبة 28% وتونس والجزائر حوالي 25% ، ثم الأردن 12% على حين تبلغ نسبة العمالة الزراعية 11% في كل من السعودية والعراق وبنسب أقل تراوحت حول 1,6% في كل من لبنان وليبيا والإمارات وقطر والكويت والبحرين . وتعد المنطقة العربية من أفقر مناطق العالم في الموارد المائية ، حيث إن الموارد المائية العربية لا تمثل إلا ما يقرب من 0.5% فقط من المياه العالمية المتجددة . ولا يتعدى معدل نصيب الفرد حالياً من الموارد المائية المتاحة أكثر من 1000 متر مكعب في السنة بالمقارنة مع حوالي 7000 متر مكعب في السنة كمتوسط لنصيب الفرد على نطاق العالم ككل . في حين أن نصيب الفرد في آسيا يقدر بحوالي 56000 متر مكعب في السنة ، ونصيب الفرد في أفريقيا يقدر بحوالي 32000 متر مكعب في السنة وهما القارتان اللتان تضمان الدول العربية . ويتوقع في ضوء المعطيات القائمة أن ينخفض معدل نصيب الفرد إلى 460 متراً مكعباً في السنة في عام 2025 وأن تصبح 13 دولة عربية تحت خط الفقر المائي .

ومن ناحية أخرى تقدر الفجوة الغذائية العربية عام 2000 لأهم السلع الغذائية بنحو 12 مليار

دولار ، وهناك عجز في معظم السلع الغذائية العربية عدا الأسماك والخضار والفواكه ، وتمثل الحبوب المكون الأكبر لهذه الفجوة ، لأن نسبة الاكتفاء الذاتي منها تبلغ حوالي 50% فقط وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان حوالي 72.5% واللحوم حوالي 84.3% والسكر حوالي 34% .

والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعاني من مشكلات كثيرة ، ولديه إمكانيات كبيرة للنمو في نفس الوقت ولن تحل تلك المعادلة إلا بتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ، حيث إن الجهود في هذا المجال لازالت محصورة في نطاق ضيق ومحدود لا يتناسب مع الموارد والإمكانيات المتاحة ولا مع الضرورات الموضوعية لمزيد من اتخاذ خطى أوسع نحو التكامل الاقتصادي .

وتستطيع الدول العربية مجتمعة أن تستفيد من الامتيازات التي تتيحها عملية تحرير التجارة سواء في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة واستكمال إعادة بناء السوق العربية المشتركة ، أو تحرير التجارة في نطاق منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات من حيث تطوير التعاون العربي من جانب ، وتطوير التعاون مع العالم الخارجي من جانب آخر ، ولن يحدث الأخير بشكل إيجابي إلا إذا حدث الأول بمعنى أن قيام تكتل اقتصادي عربي ، يعزز من الموقف التعاوني للدول العربية مجتمعة مع العالم الخارجي أو على المستويات الدولية ، وهذا ما يمكن الإسراع به من خلال خطوات التكامل ، سواء في إطار منطقة التجارة العربية الشاملة التي من شأنها أن تضمن الاتساق بين النظم والسياسات التجارية في الدول العربية أو بالمزيد من الانفتاح نحو بعضها البعض مما يعود بالخير على القطاع الزراعي العربي أو من خلال تكثيف الجهود لتحرير انتقال رؤوس الأموال والخبرات العربية فيما بين الدول العربية ، وإنشاء المشاريع المشتركة التي يمكن أن تتم من خلال تحرير التجارة بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على السلع الزراعية ذات المنشأ العربي في إطار تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة الشاملة ، والوصول إلى استكمال إعادة بناء السوق العربية المشتركة ، أي أن ما يتم تطبيقه في منطقة التجارة العربية الشاملة ما هو إلا خطوة يتعين أن تتبعها خطوات كثيرة لتعميق التكامل الاقتصادي العربي بالوصول إلى سوق عربية مشتركة أكثر فعالية وأكثر كفاءة .

وهكذا كل المؤشرات التي ذكرت في هذا الفصل في إطار النظرة الكلية على الاقتصاد العربي

تحمل دلالات واضحة وهامة ، وهو أن هذا الاقتصاد العربي يحمل في طياته وجنباته إمكانيات هائلة للنمو ، والوصول إلى وضع أفضل في ظل سوق عربية مشتركة فعالة وكفء وهو وضع أفضل بكثير مما لوعملت الدول العربية فرادى واقتصادات منفصلة عن بعضها البعض أو اقتصادات تنافسية وليست اقتصادات تكاملية . والأهم هو أن تصل إلى أن يكون هناك تكتل اقتصادي عربي يواجه كل التحديات الخارجية ويحسن من الأوضاع الداخلية لمجموع الدول العربية .



السوق العربية المشتركة قديماً
وواقع العمل الاقتصادي العربي المشترك

السوق العربية المشتركة قديماً
وواقع العمل الاقتصادي العربي المشترك

قديماً ، أصـدر مجلس الوحـدة الاقتصـادية العربيـة في عام 1964 القـرارين رقـم 17 ، 19 الخـاصين بـالسـوق العـربيـة المشتركة وقـد كان الهدف من القرار رقم 17 هو العمل على إنشاء السوق العربية المشـتركة ، ولم يذهب هذا القرار أبعد من تكوين منطقـة تجارة حـرة ، ثم التوجـه نحو إقـامة اتحـاد جمـركي ، أما القـرار رقم 19 فلقـد كان الهدف منه الـعمل على توحـيد الرسـوم الجمـركيـة بين الدول الأعضـاء ككل والعالم الخارجي .

ويثار التـساؤل هنا ، هل كان قـرار إنشاء السوق الـعربية المشـتركة المعـروف بالقرار رقم 17 ، يطرح نفس المعنى الذي تطرحه نظرية التـكامل بمنهجيتهـا المعروفة والخاصة بالمنهـج التقليدي وهو منهج المراحل الذي أشرنا إليـه في الفصل الأول من هذا الكتاب؟ ومـا هي حقيقـة القرار رقم 17 وما هي النتـائج التي ترتبت على إصـداره؟ وما هي أهم المعوقـات التي حالت دون نجـاح السوق العربية المشتركـة في ثوبها القديم ؟ ما هو الواقع الذي يتسم به العمل الاقتـصادي العربي المشترك وما هي اتجاهاته ، قبل التفكير في إعادة بناء السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد ؟ وتحتاج كل هذه التسـاؤلات وغيرها ، إلى الإجابة عنهـا من خلال تحليل موضوعي وواضـح من خـلال النقاط التالية:

أولاً : إنشاء السوق العربية المشتركة في 1964

لعل من الضـروري الإشارة إلى أنه قبل إنـشاء السوق العـربية المشـتركة بـالقرار رقم 17 لسنة 1964 ، كان العـمل الاقتـصادي المشتـرك قد وصل إلى نقطة أبعـد وأكثـر تقدماً بكثـير في مـجال

التكامل الاقتصادي بمفهومه العلمي حسب نظرية التكامل بمنهجها التقليدي [1] حيث تم القفز مباشرة إلى المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي وهي الوحدة الاقتصادية ، وأعد مشروع للوحدة الاقتصادية في إطار الجامعة العربية ، وقد صادق المجلس الاقتصادي للجامعة على هذا المشروع في 3 يونيو 1957 ، وأصبح يعرف باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وكان القصد من هذه الاتفاقية هو تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية بصورة تدريجية ، وتنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- حرية الرقابة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- حرية النقل والترانزيت .

وللوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة تقضي المادة الثانية من الاتفاقية ، بأن تعمل الدول الأعضاء على :

- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة .
- توحيد أنظمة التجارة الخارجية والنقل والترانزيت .
- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع الدول الأخرى بصورة مشتركة .
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية .
- توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية مثل قوانين العمل والضمان الاجتماعي .
- توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية .

ورغم أن هذه الاتفاقية كانت في غاية الطموح ، إلا أن عراقيل ومعوقات كثيرة اعترضت طريقها ، كان من أهمها تعارض الأنظمة السياسية وتنوع وتباين الأنظمة الاقتصادية وتفاوت الدخول وتنوع الهياكل الاقتصادية وتباينها ، بل واختلاف النظم النقدية ، لكل ذلك ظلت دون

(1) أي المرور بالمراحل الأربع المعروفة للتكامل الاقتصادي وهي مرحلة منطقة التجارة الحرة ، ومرحلة الاتحاد الجمركي ثم مرحلة السوق المشتركة وأخيراً الاتحاد الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية .

توقيع عليها من عام 1957 إلى عام 1962 وكان عدد الدول التي وقعت عليها محدوداً تمثل في مصر ، وسوريا ، والعراق ، والأردن، والكويت ، والمغرب ، أي ست دول ، ولذلك تحول الأعضاء عنها واتجهوا نحو إنشاء السوق العربية المشتركة .

ولذلك فقد صدر القرار رقم 17 ، ورقم 19 بإنشاء السوق العربية المشتركة في 1964/8/13 بالقاهرة ، حيث اعتبر هذا القرار طريقاً وسطاً بين الاتفاق العربي حول التجارة والمرور عام 1953 ، ـ ويبدو أنه يكمله ـ وبين اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أنشأت بقرار عام 1962 ولهذا نظر المحللون إلى السوق العربية المشتركة في ذلك الوقت على أنه خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية العربية الطموح ، ذلك لأنه اقتصر على إنشاء منطقة تجارة حرة ومحاولة تكوين اتحاد جمركي . لذلك بدت السوق العربية المشتركة في نظر القائمين عليها حينها على أنها مجرد مرحلة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية ، ولكنها ظلت مجرد مرحلة ، ذلك أن السوق العربية المشتركة لا تنطوي على شئ من بنود اتفاقية 1962 الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وتوحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية .

وصحيح أنه توجد في مقدمة القرار رقم 17 للسوق العربية المشتركة بعض الأهداف المماثلة لتلك التي صيغت لاتفاقية الوحدة الاقتصادية كحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية ، وحرية الإقامة والاستخدام وحرية النقل والانتقال والترانزيت ولكن القرار لم يهدف في الواقع سوى إلى تكوين منطقة تجارة حرة والتوجه بعد ذلك إلى الاتحاد الجمركي [1] .

بل ومن الطريف أن نشير في هذا المجال ، إلى ما يراه البعض أنه ليس في أحكام القرار رقم 17سنة 1964 الخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة أي مادة من مواده السبعة عشرة ما يشير إلى أنه قرار لإنشاء السوق العربية المشتركة في معناها المعرف في نظرية التكامل الاقتصادي ، فالقرار وفق النصوص التي جاء بها يهدف إلى تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة تجارة حرة ؛ فقد

(1) د. عبد الحميد براهيمي ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1991 ، ص ص 131 - 133 .

عالجت أحكام تحرير انتقال السلع الزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية بين الدول الأعضاء ، دون أن يكون هناك أي نص يعالج حرية انتقال عناصر الإنتاج ، الأشخاص ورؤوس الأموال وممارسة النشاط الاقتصادي والعمل والإقامة كما وردت في ديباجة القرار .

كل ما هنالك هو الإضافة التي أدخلها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الرابعة عشرة يناير/ فبراير 1970 بقرار رقم 411 الذي نص على تضمين القرار رقم 17 لسنة 1964 بشأن التعريفة الجمركية الموحدة إلى قرار السوق – مجازاً – والنص على تاريخ تنفيذها ، اعتباراً من 1973/1/1 ، أي أن المجلس أراد تطوير منطقة التجارة الحرة والانتقال منها إلى اتحاد جمركي ولذلك سعت اللجنة الجمركية إلى وضع القانون الجمركي الموحد الذي يتألف من 294 مادة لمعالجة كافة جوانب توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء إزاء العالم الخارجي ، أي إقامة الجدار الجمركي وقد طوى النسيان هذا القانون العربي الموحد لأن منطقة التجارة الحرة ذاتها لم تتحقق بين الدول الأعضاء فكيف إذن يتم توحيد التعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء [(1)] .

ولهذا كله يبدو من المناسب إلقاء الضوء على أن ما كان مطروحاً ليس سوقاً عربية مشتركة بالمعنى المعروف للنظرية الاقتصادية للتكامل ، ولكن ما كان مطروحاً هو منطقة تجارة حرة تم التوجه بعد ذلك نحو الاتحاد الجمركي ، والسؤال المطروح هنا ، ما هي الصورة التي وصلت إليها السوق العربية المشتركة مجازاً ؟ وللإجابة على هذا السؤال يمكن طرح وتحليل التطورات التالية حول منطقة التجارة الحرة التي كانت مطروحة ، لأن القرار رقم 19 الخاص بإقامة الاتحاد الجمركي لم ينفذ على الإطلاق رغم أن مجلس الوحدة الاقتصادية كان قد عقد العزم على إقامة هذا الاتحاد بعد الانتهاء من مرحلة منطقة التجارة الحرة ووضع تصور للأسس التي تقوم عليها إدارة جمركية موحدة وقانون موحد ، ولكن كل الجهود المتعلقة بهذا الموضوع فشلت بعد ذلك ، حيث تضمن القرار رقم 17 لسنة 1964 ، برنامجاً لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء يهدف إلى إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية السنوية لمجموعتين كبيرتين من المنتجات فيما يسمى بالقائمة أ، والقائمة ب ، والقائمة جـ وذلك كما جاء في المادة الحادية عشرة من القرار 17 ويصور ذلك الجدول التالي :

---

(1) د. سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999 ، ص 96 .

جدول يبين تحرير التجارة بين الدول الأعضاء حسب القرار 17

بيـــــان	قبل 1965	في أول يناير						
		1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
الإعـفاء من الرسـوم الجمـركيـة								
والرسوم الأخرى								
قائمة (أ) سلـع زراعية من أصل	100							
نباتي أو حيواني ومواد أولية								
منتجات صناعية								
القائمة ب ...	25	35	45	55	65	85	100	-
القائمة جـ ...	50	60	70	80	90	100	-	-
منتجات غير مصنفة	_	10	20	30	40	60	80	100
التحرير من القيود الإدارية								
منتـــجـــات من أصل نبـــاتي أو	_	20	40	60	80	100	-	-
حيواني ومواد أولية								
منتجات صناعية	_	10	20	30	40	60	80	100

ويلاحظ من الجدول أن المجموعة في القائمة (أ) حررت عام 1964 بنسبة 100%، بينما القائمة (ب) كان من المفـروض أن تحرر وترفع عنها الرسوم الجـمركية كليـة في عام 1970 والتي سبق أن حررت بنسبة 25% في عام 1964 .

أما منتجات القائمة (ج) فالمفروض أن الرسوم الجمركية بالنسبة لها تصل إلى الصفر عام 1969 بعد أن تم تحـريرها بنسـبة 50% عام 1964 بينمـا هناك منتجـات غيـر مصنفـة كان يجـب أن تحرر بالكامل عام 1971 ، ثم يتم التـحرير من القـيود الإدارية أو الـكميـة لكل من المنتجـات الزراعيـة والصناعية في مجموعات القوائم المختلفة ما بين عامي 1969 و 1971 .

وقد عـرفت الصفة "العربيـة" أي شهادة المنشأ في الفـقرة 5 من المادة الأولى من القرار 17 لسنة 1964 بالتزام الدول الأعضاء بإدخال عناصر محلية في تكلفة الإنتاج بنسبة لا تقل عن 40% أي أن المكون المحلي يصل إلى نسبة 40% من المنتجات لكي تحصل على شهادة منشأ عربية .

وقد تم تنظيم منطقة التجارة الحرة على المبادئ التالية :

المبدأ الأول :تحرير التجارة السلعية بين الدول الأعضاء عن طريق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية سنوياً حتى عام 1970 وإلغاء القيود الكمية أيضاً حتى عام 1971 كما يشير الجدول السابق .

المبدأ الثاني : السيـطرة الكاملة على عمليـات المادة التصـدير ، فمن ناحـية لا تسـتطيع الدولة العضو أن تعـيد تصدير منتج إلى خارج السوق العـربية المشتركة إلا بعـد الحصول على موافقة الدولة المنتجة باستـثناء ما يتعلق بالمواد الأولية أو المدخلات المدرجة في منتج صناعي معين . ومن ناحية أخرى لا يـجوز إعادة تصدير منتج معين إلى دولة عضو إذا كان هذا المنتج قد استـفاد في الأصل من إعانة للتصدير وإذا كانت الدولة المعاد التصدير إليها منتجاً لنفس السلعة .

المبدأ الثالث : منع أي دولة عضو من منح إعانات للتصـدير إلى دول أعضاء أخرى تنتج سلعاً مماثلة .

ويلاحظ أن منطقـة التجـارة الحرة التي ينطوي عليـها القـرار رقم 17 لسنة 1964 الخاص بإنـشاء السوق العربية المشتركة لم ينضم ويوقع عليها إلا أربع دول هي مصر والعراق والأردن وسوريا ، ولم يحظ بأي تطبيق في أي من الكويت أو اليمن أو السودان التي وقعت عليه دون أن تقوم بتطبيقه .

ولأن السوق العربيـة المشتركة اقتصـر عملها على مصر والعـراق والأردن وسوريا ، فإن أثرها على التجارة البـينية كان محدوداً وذلك لسببين أساسيين ، السبب الأول يعود إلى غـياب التنسيق بين إجراءات التـحرير من التـعريفات وانعـدام إجراءات إلغـاء القيود الكمـية ، وبمعنى آخـر فإن المنتجـات المعفاة من الرسـوم الجمركـية في داخل السـوق العربية المشـتركة تعـتبر خـاضعة لقـيود الحصص والرقابة على الصرف ، الأمر الذي كان عائقاً كـبيراً أمام حرية انتقال السلع ، أما السبب

الثاني فهو سبب هيكلي ، حيث إن الكثير من المنتجات المحلية كانت تتأثر بالمنتجات المماثلة الآتية من دول السوق العربية المشتركة الأخرى ، ولم تتخذ الدول الأعضاء منذ عام 1965 أي إجراء من شأنه تكييف إعادة ترتيب القطاع الصناعي وإقامة عدد من الصناعات التي تجعل الاقتصادات المعنية أكثر تكاملاً .

كل ذلك دفع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى تأكيد أن نظام الحصص والقيود الكمية والنقدية تؤدي إلى الحد من التجارة البينية بين الدول الموقعة على الاتفاقية ، وقد حاول المجلس وضع صيغة مرنة لانضمام الدول العربية الأقل نمواً إلى السوق العربية المشتركة وهي السودان والصومال واليمن وموريتانيا وذلك بما يتناسب مع أوضاعها الاقتصادية ، وأقر المجلس البدء في تهيئة المتطلبات القانونية والفنية والإدارية لتوحيد التعريفة الجمركية على مراحل ، وتشكيل لجنة على مستوى نواب الوزراء المختصين لدول السوق العربية المشتركة لمعالجة ما يطرأ من صعاب عند تنفيذ أحكام السوق واقتراح الوسائل المختلفة لتطوير نشاط السوق .

وكان من المتوقع أن تلك الإجراءات التي اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية ستشجع المزيد من الدول العربية للمشاركة في السوق والعمل على نجاحها وتحقيق أهدافها ، لأن قلة عدد الدول التي اشتركت في توقيع وتطبيق اتفاقية السوق ، وضعت قيداً أمام السوق يتمثل في عدم الاستفادة بالوفورات التي تحققها المشروعات الكبرى ، لأن هذه المشروعات لا يمكن إقامتها إلا في ظل أسواق واسعة حتى تستمر وتنجح ، ولأن عدد دول السوق العربية المشتركة ظل محدوداً والقيود الكمية ظلت قائمة ، فقد بقي التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة محدوداً ولم يحقق نمواً ملحوظاً ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن القيمة الكلية لصادرات السوق العربية المشتركة كانت 31 مليون دولار عام 1965 ووصلت إلى 82 مليون دولار عام 1969

وفي عام 1971 اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم 688 بشأن تقييم كل من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ، ومحاولة معرفة العقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة لكل منهما ، وكانت آراء اللجنة بخصوص السوق العربية المشتركة أن بعض المقومات اللازمة لإقامة السوق لم تتوفر في قرار إنشاء السوق العربية المشتركة ، وبذلك

فإن الهدف لم يكن إقامة السوق بمعناه المتعارف عليه في نظرية التكامل الاقتصادي ، ولكنه كان عبارة عن إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية .

وقد تعثرت السوق العربية المشتركة تعثراً جعلها تكاد تكون عبارة عن حبر على ورق ، لأسباب كثيرة لعل من أهمها : أن قرار إنشاء السوق العربية نفسه لم يتضمن أية ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق ، وبذلك اعتبر السوق تابعاً لمجلس الوحدة الاقتصادية وبالتالي لم يكن ليتحقق للسوق الكيان المستقل مما أدى إلى صعوبة اتباع أي إجراءات إلا من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية ، بل لم تتمكن دول السوق العربية المشتركة من إيجاد نوع من التنسيق بين خططها الاقتصادية ، كما احتوت الاتفاقية الخاصة بإنشاء السوق على بنود تتيح إمكانية الحصول على استثناء بعض السلع من التعريفة الجمركية وعدم الالتزام بالقيود الكمية مما أدى إلى ضعف في قواعد التعامل مع دول السوق ، بل أيضاً عدم وضع ترتيبات للتنسيق بين التشريعات التي تمس الحياة الاقتصادية في كل من الدول الأعضاء في السوق ، ومن ثم أدت الاختلافات الموجودة بين التشريعات النقدية والمالية والتجارية بين الدول الأعضاء إلى صعوبة قيام منطقة التجارة الحرة على مستوى الوطن العربي ، ولم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق التحرير الكامل للمنتجات سواء من حيث القيود الجمركية أو من حيث القيود النقدية أو الإدارية والكمية ، فمازال الواقع يبين أن غالبية دول السوق تستخدم القيود الإدارية والنقدية والكمية ، هذا بالإضافة إلى قصور قرار السوق العربية المشتركة عن علاج السياسات المتبعة داخل الدول ذات الاستثمار المعادلة للقيود الجمركية مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف ، بل أيضاً عدم التنسيق بين سياسات الإنتاج وسياسات التبادل داخل دول السوق ، بالإضافة إلى ضعف الإرادة السياسية من جانب الدول الأطراف في السوق .

ولعل أهم دليل على كل ذلك هو فشل اتفاقية السوق العربية المشتركة التي أعلن عن إنشائها "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية" [1] بالقرار رقم 67 لسنة 1964 في دور انعقاده الثاني في 1964/8/13 ولعل أهم مؤشرات إخفاق تلك السوق العربية في العالم الخارجي هو انخفاض حجم

(1) جامعة الدول العربية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقات ، اتفاقية السوق العربية المشتركة ، القاهرة ، 1964 ، ص 307 .

التجارة الغربية البينية دون الـ 10% من حجم التجارة العربيـة مع العالم الخارجي بالرغم من مرور 30 عـاماً على هذا الـقرار ، بالإضـافـة إلى أن عدد الدول التي وافـقت على تلك الاتفـاقـية كـان محدوداً منذ البداية .

حيث ظلت عـضوية السوق محدودة فـي أربع دول هي الأردن وسوريا والعراق ومصـر ، كما أخفقت دول السوق في اعتماد القانون الجمركي الموحد وإقامة الاتحاد الجمركي [1] حيث كان قرار السوق العربيـة المشتركة ، يسعى إلى تحـرير التجارة بين الدول الأعضاء تدريجيـاً عن طريق تحرير الرسوم الجمركية ، بهدف الوصول إلى "منطـقة تجارة حرة" بين الدول الأعضاء كخطوة أولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة ، تليها خطوة إقامة الاتحاد الجمركي .

ولم يكن الوصول إلى إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 ، إلا بعدما وصل مشـروع السوق العربية المشتركـة إلى مأزقه المعروف من شلل وتعثر تـتحمل سائر الأطراف مسئوليته بـالإضافة إلى عوامل أخرى ، وتتضمن تلك الاتفاقية مـجموعة من الإعفاءات والأفضليات التي تـتمتع بها السلع والمنتجات العـربية في إطارها ، إضافة إلى ما توفـره من حماية للسلع العربيـة في مواجهـة السلع الأجنبية المثيلـة والبديلة ومواجهـة حالات الإغراق وسيـاسات الدعم التي تمارسـها الدول غـير العربـية المصدرة لـلأسواق العربيـة . والمبدأ المهم الـذي جاءت به الاتفاقية مؤخراً هو إنشاء "سوق سلعية عربيـة مشتركة" لعدد من السلع يجري انتقاؤها سنوياً وفقاً لأولويات وضوابط مـعينة مثل حـجم الإنتاج والتبـادل والطبيعـة الاستراتيـجية للسلع ومنتـجات المشروعـات المشتـركة ونسبـة المكون العربي منـها والأهميـة التصـديرية ، ومدى خدمـة التكامل الاقتـصادي كي تتـمتع بـالإعفاء مـن الرسوم الجمـركيـة والقيـود الإدارية والإجراءات الداخلـية وبالحـماية الجـمركـية الخـارجيـة ضد السلع الأجنبـية المـماثلة والمنافـسة وذلك عن طريق الجـدار الجمركي المشترك والموحد مع تمتع هذه السلع بحريـة التسويق في السوق العربية وقد حظيت تلك الاتفاقية بـاهتمام خاص ، حيث عقـد من أجلها مؤتمر موسع للتجارة العـربية بالرياض عام 1987

(1) وافقت ثلاث دول على الاتفاقـية هي الكويت ، السودان ، اليمن ، لكن لم تصـدق عليها بسبب مخـاوفها من إقامة الاتحـاد الجمركي وقد أخفقت دول السوق في إقامة هذا الاتحاد .

واعتمدت توصياته من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (الدورة 42) بالعاصمة السعودية والذي دعا الدول العربية التي أودعت وثائق تصديقها على الاتفاقية - 17 دولة حتى اليوم - للدخول في التفاوض فيما بينها حول تحرير قوائمها السلعية التي تقدمت بها لأمانة الجامعة العربية ، وقد أسفرت المفاوضات عن قائمة واحدة من 52 مجموعة سلعية اتفق على تحريرها من الرسوم الجمركية ، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهد في هذا المجال .

ويبدو أن هناك معوقات حالت دون نجاح السوق العربية المشتركة في ثوبها القديم ، وتحول دون تطوير اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، التي تسعى إلى إقامة "سوق سلعية عربية مشتركة" لعل من الضروري السعي إلى تحديدها . ولأنه لا مناص من إقامة تجمع (تكتل) عربي يخدم المصالح الاقتصادية العربية المشتركة ، ويتعامل مع المتغيرات العالمية والإقليمية ، فإن الأمر يتطلب البحث في صيغة تكاملية تؤدى إلى إعادة بناء السوق العربية المشتركة بناء على أسس جديدة تتعامل بكفاءة مع تلك التغييرات وتتلافى المشكلات التي ظهرت ، وتضع أسس العلاج لتلك المعوقات التي تعمل على إزالتها تدريجياً في المدى المتوسط والطويل .

ثانياً: أهم المعوقات التي حالت دون نجاح السوق العربية المشتركة في ثوبها القديم :

لعل من المعروف أن هناك العديد من الكتابات والدراسات التي قامت بتحليل المعوقات التي حالت دون نجاح السوق العربية المشتركة في ثوبها القديم ، ويبدو أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية لم تكن مواتية لتحقيق نجاح السوق ، بل والظروف التي صاحبت إصدار القرار رقم (17) الخاص باتفاقية السوق العربية المشتركة لم تكن مواتية أيضاً ، ويكفي الإشارة إلى أن الكثيرين رأوا أن هذا القرار لم يعبر عن الطموحات العربية التي كانت متطلعة إلى الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة في ذلك الوقت ، بل يعتبر في نظر الكثيرين خطوة إلى الوراء ، ولذلك واجهت السوق العربية المشتركة منذ إنشائها وبعد ذلك مشاكل ومعوقات كثيرة ، لعل من أهمها :

1- الاختلافات الكبيرة بين النظم الجمركية والضريبية فيما بين الدول الأعضاء من جانب ، والدول العربية الأخرى من جانب آخر ، ويكفي الإشارة على سبيل المثال إلى أنه مما صعب من عملية التنسيق بين إجراءات التحرير من التعريفات وحرية انتقال السلع ، خضوع

المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية داخل دول السوق العربية المشتركة ، للقيود الكمية (الحصص والرقابة على الصرف) الأمر الذي كان يعيق حرية انتقال السلع .

2- تباين السياسات التجارية للبلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة الناتج عن اختلاف النظام السياسي والاقتصادي والأهداف الاقتصادية ، شكل عقبة أمام زيادة المبادلات وتوسيع التعاون بين الدول العربية .

3- اشتداد تباين واختلاف الأنظمة الاقتصادية العربيـة ، فهناك دول توجهاتها اشتراكية مركزية ذات توجه داخلي ، وهناك دول توجهاتها رأسمالية تحررية ذات توجه خارجي ، ويكفي الإشارة إلى أن اختلاف نظم التجارة الخارجية من ناحية سيطرة الدولة من عدمه ، كانت تمثل عائقاً كبيراً أمام تطوير المبادلات العربية وتنميتها .

4- عدم ملائمة الهياكل الاقتصادية القائمة للدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء لمتطلبات التكامل الذي سعت إليه السوق العربية المشتركة حيث كان من المفترض وجود اتجاه لإعادة الهيكلة بما يتناسب مع المزايا النسبية للدول العربية تدريجياً ، وما يتطلبه ذلك من إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية لإحداث التشابك الاقتصادي الذي يمثل الأساس في عملية التكامل الاقتصادي التي كان يهدف إليها السوق ، بل لم تتخذ البلدان الأعضاء منذ عام 1965 ، إجراءات مرضية لإعادة الهيكلة وإقامة أنشطة وصناعات لجعل الاقتصاديات المعنية أكثر تكاملاً وأقل تنافساً ، حيث كانت الكثير من المنتجات تتأثر بمنافسة المنتجات المماثلة الآتية من بلدان السوق العربية المشتركة الأخرى .

وعموماً هذه ظاهرة تحتاج إلى المعالجة الواعية للاستراتيجية العربية في المستقبل ، لأنها مرتبطة بمشكلة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية عموماً وخاصة في هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي وهو ما أثر على نمط الصادرات والواردات العربية ، فالصادرات تتألف أساساً من منتجات لا أسواق لها في البلدان العربية الأخرى ، بل في البلدان الصناعية المتقدمة ، والواردات العربية لا يوجد البديل العربي لها في دول عربية أخرى.

5- إن ظروف الدول الأعضاء لم تسمح بالالتزام بتنفيذ المخطط المرحلي الذي تتطلبه السوق ،

لأن ذلك قد يتعارض مع الأهداف الاقتصادية الخاصة للدول الأعضاء ، ويكفي الإشارة إلى أن بعض الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة أجلت تطبيق 16 مادة من قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي تهدف إلى تحقيق وإلغاء التعريفات الجمركية وتحرير المبادلات لحاجتها إلى حماية صناعتها ومنتجاتها وأنشطتها الاقتصادية وزيادة الموارد من النقد الأجنبي في ذلك الوقت .

6- عدم وجود آلية تستطيع تلطيف وتهذيب الآثار السلبية للسوق في البلد المتضررة ، ويكفي الإشارة إلى أن الميزانية المشتركة لدول السوق الأوروبية المشتركة تخصص نحو 6 مليار دولار سنوياً لبلدان الجنوب الأوروبي وأيرلندا للتخفيف من الآثار السلبية لانضمام تلك البلدان إلى ترتيبات السوق الأوروبية المشتركة .

7- ضعف الربط بين تحرير التجارة والتنمية العربية مما جعل الكثير يهاجمون اتفاقية السوق العربية المشتركة ، من منطلق أن آثارها محدودة في ظل هذا الوضع ، وتحمس هؤلاء لضرورة إحداث التكامل الاقتصادي من خلال المشروعات المشتركة وإهمال أسلوب تحرير التجارة (منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي) ، من منطلق أنه لا زيادة في التبادل التجاري قبل أن تنشأ المشروعات التي تنتج السلع والخدمات التي تكون مجالا للتبادل ، إلا أنه اتضح بعد ذلك ، اتساع الفجوة بين مفهوم المشروعات العربية المشتركة وأسس بنائها من منظور قومي وبين واقعها وضآلة آثارها الاقتصادية فيما يتعلق بمسألة تحقيق عملية التكامل الاقتصادي [1] حيث إن تلك المشروعات لم تتم ضمن برامج معينة تتخذ أشكال الارتباط اللازمة بين المشروعات لتحقيق التشابك الاقتصادي بين مختلف الأقطار ، وهو مايقتضي الاتفاق على أولويات التنمية ، وقد قام خبراء وفنيون بإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة معمقة لخطة التنمية العربية الشاملة التي تعالج هذا الوضع بدرجة كبيرة ، تنفيذاً لقرار قمة عمان 1980 ، فيما سمي باستراتيجية عربية للتنمية ، إلا أنها

(1) انظر في تقويم أداء المشروعات العربية المشتركة : د. عبد الوهاب حميد رشيد ، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة ، كاظمة للنشر ، الكويت ، 1985 ، ص 250-258 .

لم تقنن ولم تنفذ .

وتجدر الإشارة إلى أن البعض يعيب على المشروعات العربية المشتركة أنها كانت بين الحكومات ، ولم تكن بين الشعوب ممثلة في القطاع الخاص من رجال أعمال ومؤسسات أهلية ، وكان على الحكومات أن تضع الأطر المؤسسية اللازمة لتسهيل حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج وتترك القطاع الخاص هو الذي يقيم المشروعات .

8- التشوه الكبير لهيكل الأسعار النسبية للسلع والخدمات من ناحية ولأسعار عناصر الإنتاج من ناحية أخرى بل وأسعار الصرف .

9- قلة الأساليب الفعالة لحماية المنتجات الوطنية تجاه المنتجات الأجنبية المنافسة والمقصود هنا المعاملات التفضيلية ، رغم الوصول إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981 والتي وقع عليها حوالي 17 دولة حتى عام 1987 ، إلا أنها لاتزال محدودة وتحتاج إلى المزيد من التطوير .

10- مشكلة الوصول إلى توحيد المواصفات القياسية للمنتجات العربية ، وذلك لأن أي تجمع اقتصادي ليس من المتصور أن ينجح دون توحيد المواصفات القياسية ، مثلما حدث بين دول السوق الأوروبية والتي نجحت في توحيد حوالي 1400 مواصفة حتى إعلان اكتمال السوق مع بداية 1993 .

11- ضعف الأسواق المالية العربية وعدم تكاملها ، وبالتالي عدم قدرتها على تمويل المبادلات والمشروعات [1] حيث لا تتوافر في الدول العربية أسواق مالية واسعة ومتطورة ومتكاملة ، وما يوجد منها في بعض البلدان لازال في مراحله الأولى ، أو غير نشط ، وتتصف عموماً بضعف ناجم عن ضيقها وقلة أدواتها وعدم مرونة التشريعات التي تحكمها ، ونظراً لضآلة التجارة العربية البينية ، فإنه من الصعب تحقيق تكامل وترابط بين الأسواق المالية العربية ، ويزيد من صعوبة ذلك غياب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية العربية .

(1) د. عبد المنعم السيد سعيد ، الوحدة النقدية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1986 ، ص 103 - 104 .

12- غياب التنسيق بين السياسات النقدية والاقتصادية للاقتصادات العربية عموماً ، ولعل أهم الدلائل على ذلك أن الدول العربية لازالت تعاني من غياب نظام المقاصة لتسوية المدفوعات الجارية وتعطيل العمل باتحاد المدفوعات العربية ، أما صندوق النقد العربي، الذي بدأ العمل عام 1977 والذي من ضمن أهدافه تسوية المدفوعات الجارية ، فإن من مشاكله أن عدداً من الدول العربية ذات الفيتو الاقتصادي "تحبذ التعاون الثنائي على العمل المتعدد الأطراف خاصة في قضايا التجارة والمدفوعات ، وقد اقترح برنامج لتمويل التجارة العربية لعلاج جانب من تلك المشكلة قيمته 500 مليون دولار ، إلا أنه لا يقوم بوظيفة المقاصة وتسوية الأرصدة الدائنة والمدينة للدول والناجمة عن التبادل التجاري ، وهي المهمة الرئيسية لاتحاد المدفوعات الذي أصبح لزاماً على صندوق النقد العربي أن ينهض بأعبائها تنفيذاً لاتفاقية إنشائه ، حيث إن السوق المشتركة لا يمكن أن تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل في ظل ظروف تختلف فيها النظم النقدية وسياسات المدفوعات الخارجية من دولة لأخرى ، ولابد من وجود نظام المقاصة . حتى لا تقف قيود المدفوعات الجارية عقبة في سبيل اتساع المبادلات بين البلدان العربية .

13- عجزت السوق العربية المشتركة في ثوبها القديم عن تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية لوجود المعوقات والقيود وعدم التنسيق بين خطط التنمية العربية خلال تلك الفترة وخاصة في مرحلة التسعينيات .

14- هناك مجموعة من المعوقات الإدارية والتنظيمية تتلخص في النظم البيروقراطية العربية المعوقة على مستوى كل دولة ، والتي تدار من قبل بيروقراطيات تعمق هذا الاتجاه من أجل مصالحها الذاتية ، مما يؤدي إلى زيادة القيود وتقييد الأنظمة والإجراءات التي تتحكم في العلاقات الاقتصادية العربية والقطرية الداخلية .

ومن المعوقات التنظيمية ، تلك الازدواجية الواضحة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية ، وهي من أخطر الظواهر السلبية التي اتسم بها العمل الاقتصادي العربي المشترك ؛ والتي أدت إلى تشتيت الجهود وتبديد الموارد . حتى أصبحت

نتائجـها السلبـية تسـتخدم كـغطاء ومبـرر للتشكيك في جـدوى وجدية العـمل التكاملي المشترك .

15- وفوق كل هذه المعوقـات تأتي المعوقات السياسـية التي تمثلت في غياب الإرادة السيـاسية حيث إن دول كثيرة لم توقع أساساً على اتفاقيـة السوق العربية المشتركة في ثوبها القديم ، وتلك المعوقـات تتعلق أيضاً بمشكلة كـيفية تحـييد العـمل الاقتصادي وإبعـاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة ، وبمعنى آخر ، انعـدام رغبة صانعي القرار السياسي في السير قُدماً إلى الأمـام في مجال التعـاون الاقتصادي العـربي والاكتفاء بالأقـوال دون الأفعال ، علاوة على عـدم قدرة الإرادة الشعبـية في الدول العربية على التـأثير في الإرادة السيـاسية ويضاف إلى ذلك عدم تحييد العمل الاقتصـادي المشترك ، ومن ثم أصبحت مسيرته تتوقف إلى حد بعيد على العلاقات السياسية ، وبالتالي فإن الخلافات والهزات السياسية كانت لها دائماً انعكاسـات سلبية على مسـيرة التعاون الاقـتصادي العربي ، بحـيث نجد أن أي أزمة سياسـية لحادث طارئ كانت دائمـاً كفيلة بالقضـاء على مجهود سنوات طويلـة في مجال التعاون الاقتـصادي العربي ، ولعل أوضح مثال على ذلك هو انسحـاب الدول العربية من الهيئة العربية للتصنيع إثر توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979 .

16- عدم وجود سيـاسة قومية للتصنيع عـلى مستوى الاقتصاديات العـربية ، الأمر اللذي أدى إلى وجود صناعات متكررة في أكثـر من دولة عربية حتى أدى ذلك إلي التنافس بينها بدلاً من التـعاون والتكامل ، ومن ثم لم تسـتفـد هذه الصناعات من وفـورات وميـزات الإنتاج الكبير Mass production بل وراحت تتنافس فـيما بينهـا على التصـدير وأقامت الحـواجز الجمركية لتحقيق الحماية ، وإزاء ذلك لم يكن لديها دافع للتطوير والتحديث .

17- عدم الاهتمام بوجود شبكة جيدة من وسائل النقل وطرق المواصلات لتربط أجزاء الوطن العربي بعضها ببعض وهو شرط أساسي لإمكان تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، حيث يلاحظ أن خطوط الملاحـة البـحـرية والطرق البـرية والخطوط الجويـة التي تربط بين الدول العربية بعضها ببعض مازالت محدودة وتحتاج إلى إنشاء المزيد منها والتنسيق فيما بينها .

18- عدم توافر البيانات والمعلومات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية، والقدر اليسير المتوافر منها إما أنه غير دقيق أو غير حديث أو غير متكامل ، فعلى الرغم من وجود العديد من المؤسسات والاتحادات والمنظمات ، إلا أنه لا يوجد حتى اليوم مركز معلومات على المستوى العربي ، وفي هذا الصدد فإنه يمكن تطوير الشبكة العربية للمعلومات الصناعية التي أنشأتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والنقدية بحيث تشمل المعلومات كافة الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الاقتصار على الصناعة فقط ، وجميع الدول العربية بدلاً من الدول الست التي تشارك في شبكة المعلومات وهي مصر والمغرب وتونس وليبيا والسعودية وسوريا .

ناهيك عن أن شبكة المعلومات المقترحة لابد أن تشمل كل المعلومات عن أسواق الدول العربية واحتياجاتها ، والفرص التصديرية التي يمكن أن تجدها أي دولة عربية في سوق أي دولة عربية أخرى ، بل وفرص الاستثمار في الدول العربية فيما بينها وغيرها من الأنشطة .

19- عدم توافر المناخ الاستثماري الملائم ، ويقصد بالمناخ الاستثماري ، مجموعة المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن أداء الاقتصاد القومي في كل دولة من الدول العربية ، وكذلك النظام الاقتصادي والنظام المؤسسي والمعلوماتي ، وقوانين وتشريعات الاستثمار والسياسات الاقتصادية المتبعة التي تؤثر في القرار الذي يتخذه المستثمر في توجيه استثماراته إلى اقتصاد دون آخر ، وهو قرار لا يتخذه المستثمر إلا إذا تولد لديه شعور بالثقة وتوقع الربحية والعائد المتزايد على الاستثمار .

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن المناخ الاستثماري في الدول العربية لم يصل بعد إلى المستوى الذي يشجع على تدفق الاستثمارات داخل الوطن العربي بشكل يسمح له بالانطلاق في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

20- السياسة الخاطئة التي تسير عليها صناديق الإنماء العربي مما أدى إلى عدم تحقيقها لأهدافها وعدم إسهامها بشكل فعال في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، فهذه الصناديق يلاحظ عليها أنها ليست متخصصة بمعنى أن كل صندوق يقدم المعونات بأشكالها المختلفة من منح

وقروض ميسرة أو قروض عادية ، لتصب في تمويل مختلف أنواع المشروعات سواء كانت مشروعات بنية أساسية أو مشروعات صناعية أو زراعية دون استراتيجية معلومة ودون أهداف إنتاجية واستثمارية محددة ، وبعبارة أخرى فإن هذه الصناديق تقدم المعونات حسب احتياجات كل دولة عربية على حدة وليس تبعاً لاحتياجات الوطن العربي ككل .

21- بقيت التشريعات التجارية والنقدية والعالمية لم يتم توحيدها وهو ما أدى إلى الحد من إمكانيات قيام منطقة التجارة الحرة التي كان يستهدفها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة ، بل وعدم تنفيذ اتفاق اتحاد المدفوعات العربي رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في صياغته على مدى ثماني سنوات انتهت بإلغائه بحجة إنشاء صندوق النقد العربي بديلاً له .

22- ضعف القابلية والقدرة التصديرية لدى دول السوق والتشابه السلعي في مكونات تجارتها يمثل عائقاً هاماً أمام اكتمال السوق ، بل وتماثل جهود التنمية ومشروعاتها كان في حد ذاته حائلاً دون تحقيق السوق لأهدافها وخاصة فيما يتعلق بزيادة التبادل التجاري بين دول السوق .

بل من المفارقات الغريبة ، أنه في حالة وجود فائض متاح للتصدير لدى دول السوق أو في حالة وجود حاجة للاستيراد منها ، فإن بعض الدول الأعضاء كانت تستورد احتياجاتها من خارج منطقة التجارة الحرة المكونة للسوق ، وفي نفس الوقت فإنه لو وجد فائض تصدير لدى دولة من دول السوق ، فإنها كانت تقوم بتصديرها خارج السوق بحجة أنها سلع يجري تسويقها بالنقد الأجنبي .

23- بعض الدول كانت تلجأ إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة المرتفعة والالتجاء إلى القيود الإدارية في ذلك ، نظراً لاختلاف هياكل التكاليف بين دول السوق ، ويرجع هذا الاختلاف أساساً إلى اختلاف الرسوم الجمركية على المواد الأولية والوسيطة المستوردة من العالم الخارجي . وكل ذلك أدى إلى اتخاذ إجراءات حمائية من قبل دول السوق رغم أن ذلك يتعارض تماماً مع قرار إنشاء السوق العربية المشتركة .

24- اختلاف دول السوق العربية المشتركة على تصنيف السلع المستوردة إلى ضرورية وشبه

كمالية وكمالية ، بل واختلاف وجهات النظر حول الأسس التي يقوم عليها هذا التصنيف، وهو ما يؤدي إلى تضييق نطاق السلع المستوردة بين دول السوق ، ويخلق عائقاً كبيراً أمام تنمية التجارة البينية بين هذه الدول .

25- انعدام التدابير التي يمكن اتخاذها تجاه الدول الأعضاء التي تتلكأ في تطبيق أحكام السوق أو تخالفها ، بل ويزيد الأمر سوءاً أن الرأي القانوني انتهى إلي أنه ليس من حق الدول الأعضاء في السوق أن تمتنع عن الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن أحكام قرار السوق أو تُوقف تطبيق أحكامه كرد على قيام إحداها بمثل هذا العمل .

ويزيد الأمر تعقيداً أن الدولة التي لا ترغب في تنفيذ أحد قرارات المجلس لا يتطلب منها ذلك أكثر من أعمال تشريعية طبقاً للأصول الدستورية المعمول بها لديها لتصبح بمنجاة عن آثاره وفي حل من الالتزام بتطبيقه [1] .

ثالثاً : اتجاهات العمل الاقتصادي العربي المشترك ما قبل التفكير في إعادة بناء السوق العربية المشتركة

إذا كان لنا أن نؤرخ لإعادة بناء السوق العربية المشتركة ، فإننا يمكن أن نختار التاريخ الخاص ببدء منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة الذي بدأ تطبيقه اعتباراً من 1998/1/1 . والسؤال المطروح هنا كيف كانت أوضاع العمل الاقتصادي العربي المشترك قبل هذا التاريخ ؟ ما هو واقعه ؟ وما هي اتجاهاته ؟. ويلاحظ أنه بإجراء محاولة رصد التغيرات التي حدثت على العمل الاقتصادي العربي المشترك ، فإن هذه المحاولة يمكن أن تسفر عن وجود اتجاهين رئيسيين يحكمان التغيرات في العلاقات الاقتصادية العربية ، ويشترك الاتجاهان في سمة واحدة تتمثل في أن التغيرات التي حدثت من خلالهما كانت تمثل محاولات لإيجاد صيغ للتعاون الاقتصادي العربي ، فيما يطلق عليه العمل الاقتصادي المشترك ، ومن ثم تنظيم العلاقات الاقتصادية العربية في إطار معين ، ولعل من المناسب أن نتناول هذين الاتجاهين بشئ من التفصيل في التحليل التالي :

---

(1) انظر في ذلك :

د. سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999 ، ص 195 .

1- الاتجاه الأول "الذي حكم التغيرات في العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال الجامعة العربية

وكان هذا الاتجاه الذي حكم التغيرات في العلاقات الاقتصادية للعمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار تشكيل وتكوين النظام الاقتصادي العربي من خلال الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها وتوجهات ومجهودات الدول العربية الأعضاء بها . وقد اتخذت في هذا الإطار العديد من الإجراءات الهادفة إلى دعم التعاون الاقتصادي العربي ، من خلال عقد العديد من الاتفاقات الجماعية وإقامة العديد من المنظمات المتخصصة المستقلة ، بل وإنشاء العديد من الصناديق والمؤسسات المالية العربية والأطر المؤسسية العربية ، وكانت المحصلة لكل هذه المجهودات والتغيرات على النحو التالي : (1)

1/1- في إطار عقد الاتفاقيات الجماعية ، تم إقرار اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم التجارة بين دول الجامعة العربية عام 1953 ، واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية عام 1954 .

2/1- تم عقد اتفاقية "الوحدة الاقتصادية العربية" والتي أقرها المجلس الاقتصادي العربي (أصبح فيما بعد يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي) بالقرار رقم 85 بتاريخ 1957/6/3 والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا عام 1964 ، وقد عملت تلك الاتفاقية على تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت وغيرها.

3/1- بمقتضى اتفاقية "الوحدة الاقتصادية العربية" تم إنشاء "مجلس الوحدة الاقتصادية

---

(1) يمكن الرجوع إلى تفاصيل ذلك إلى :

مجلس الشورى ، آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية ، تقرير مبدئي للجنة الشئون المالية والاقتصادية ، القاهرة ، 1991 ، ص ص 7 - 9 .

العربية" الذي أصدر بدوره القرار رقم 17 لسنة 1964 بإنشاء "السوق العربية المشتركة" ولم يصدق عليه فور إصداره إلا أربع دول هي مصر وسوريا والعراق والأردن ، ثم انضمت إليها كل من ليبيا والسودان وموريتانيا بعد ذلك ، وقد فشل قرار إنشاء "السوق العربية المشتركة نظراً لوجود الكثير من المعوقات التي حالت دون قيامها في ذلك الوقت ، كان من أهمها التباين الشديد بين النظم الاقتصادية العربية ، وقيام الهياكل الاقتصادية العربية على أساس تنافسي وليس تكاملي ، بل وعدم إدراك أن مبدأ الوحدة الشاملة كان يتطلب وجود قواعد إنتاجية عربية قوية قادرة على التصدير ، وتتسم بالمرونة لتوسيع التبادل التجاري استجابة لإلغاء القيود الإدارية والكمية والجمركية على الصادرات والواردات وغيرها من الأسباب .

4/1- بعد أن وصل مشروع السوق العربية المشتركة في منتصف السبعينيات إلى ما يشبه الشلل وأصابه التعثر ، تم في عام 1981 إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، لتترجم المبادئ الأساسية التي تضمنتها وثيقتا استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي اللتان أقرتهما قمة عمان الحادية عشرة في نوفمبر 1980 .

والاتفاقية تتضمن مجموعة من الإعفاءات والأفضليات التي تتمتع بها السلع والمنتجات العربية في إطارها ، إضافة إلى ما توفره من حماية للسلع العربية في مواجهة السلع الأجنبية المثيلة أو البديلة ، ومواجهة حالات الإغراق وسياسات الدعم التي تمارسها الدول غير العربية المصدرة للأسواق العربية .

وتقوم الاتفاقية على عدد من المبادئ المهمة [1] مثل الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية والخدمية والتدرج الانتقائي في تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم المفروضة ومبدأ التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين أطراف العلاقات التبادلية ، وتوفير عدد من الحوافز

(1) انظر في تفاصيل ذلك :

د. سليمان حميد المنذري ، إنجازات التكامل الاقتصادي العربي بالمقارنة بالأهداف المتوخاه ، في كتاب آليات التكامل الاقتصادي العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص ص 214 - 215 .

المالية وغيرها لتيسير تنفيذ أحكام الاتفاقية في مجالات الإنتاج والتبادل والخدمات واستبعاد اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية بالنسبة للمخالفات القومية وبقرار من المجلس الاقتصادي . أما المبدأ الأخير والمهم الذي جاءت به الاتفاقية فهو إنشاء "سوق سلعية عربية مشتركة" لعدد من السلع التي يجري انتقاؤها سنوياً وفقاً لأولويات وضوابط معينة ، مثل حجم الإنتاج والتبادل والطبيعة الاستراتيجية للسلع ومنتجات المشروعات المشتركة ونسبة المكون العربي فيها والأهمية التصديرية ومدى خدمة التكامل الاقتصادي .

وفي ظل هذه الضوابط ، يمكن للسلع المنتقاه أن تتمتع بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والإجراءات الداخلية ، وبالحماية الجمركية الخارجية ضد السلع الأجنبية المماثلة والمنافسة وذلك عن طريق الجدار الجمركي المشترك والموحد مع تمتع هذه السلع بحرية التسويق في السوق العربية .

ولقد حظيت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باهتمام خاص ، ولذلك عقد أول مؤتمر موسع للتجارة العربية بالرياض عام 1987 ، لمناقشة سبل ووسائل تنفيذها ، واعتمد توصياته المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في الدورة 42 بالعاصمة السعودية ، والذي دعا الدول العربية التي وافقت عليها ، (17 دولة) للدخول في التفاوض فيما بينها حول تحرير قوائمها السلعية التي تقدمت بها لأمانة الجامعة العربية .

وقد تمت الموافقة على تحرير حوالي 20 مجموعة سلعية خلال الفترة من 1987 - 1997 من 52 مجموعة تم الاتفاق على تحريرها من الرسوم الجمركية وغير الجمركية ، ويحتاج العمل في هذا المجال إلى دفعة قوية وإجراءات أخرى مكملة مثل التمويل وتسوية المدفوعات الجارية وضمان ائتمان الصادرات ، ولازالت الجهود مستمرة في هذا الاتجاه حيث تم التوصل عام 1990 إلي برنامج تمويل التجارة العربية ، وهو مؤسسة مالية عربية مقرها دولة الإمارات العربية برأس مال 500 مليون دولار وقد وافق البرنامج خلال الفترة 1991 - 1993 على خطوط ائتمان بلغت 256 مليون دولار .

5/1- في مجال إقامة العديد من المنظمات المتخصصة في إطار الجامعة العربية تم تكوين الاتحاد

العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، اتحاد الإذاعات العربية ، الاتحاد البريدي العربي، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، منظمة العمل العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المجلس العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية ، مجلس الطيران المدني للدول العربية ، المنظمة العربية للمواصفات القياسية ، المركز العربي للدراسات في المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مجلس وزراء الداخلية العرب ، الأكاديمية العربية للنقل البحري ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .

6/1- تم إقامة عدد من المنظمات الاقتصادية المتخصصة ، هي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا .

ومن الواضح أن الاقتصاد العربي شهد فيضاً من الأطر المؤسسية والاتفاقيات الجماعية طبقاً لهذا الاتجاه ، وكلها كانت تعمل على زيادة التعاون في شتى المجالات عامة ، وفي دفع مسيرة التكامل الاقتصادي وزيادة التعاون الاقتصادي في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك خاصة، إلا أن المحصلة النهائية لكل ذلك كانت محدودة على أرض الواقع وليست على قدر الطموحات العربية والتحديات الملقاه على عاتق الشعوب العربية من أجل الوصول إلى معدلات أفضل للتنمية العربية .

وقد يرجع ذلك إلى أسباب كثيرة ، قد يأتي في مقدمتها الأسباب التنظيمية حيث يعاب على البنيان المؤسسي للنظام الاقتصادي العربي ، طبقاً لهذا الاتجاه وجود الازدواجية في العمل الاقتصادي العربي المشترك ، حيث توجد مجموعتان من المنظمات الاقتصادية العربية ، وهما : المجموعة الأولى التي أنشأتها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1955 والمجموعة الثانية التي أنشأتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957 .

بالإضافة إلى وجود عيب آخر هو كثرة المؤسسات والأنشطة دون الوصول من خلالها إلى

الفعالية والكفاءة المطلوبة .

ويضاف إلى كل ذلك أسباب سياسية تتعلق بمبدأ السيادة الوطنية ، والخلافات والتصادمات بين زعامات الأنظمة العربية .

ويبدو أن تلك الأسباب وغيرها بالإضافة إلي التغيرات العالمية ، وقيام التكتلات الاقتصادية في عقد الثمانينيات ومع بداية التسعينيات ، هو الذي حكم تطور العلاقات الاقتصادية العربية في تلك الحقبة .

2- الاتجاه الثاني : الذي حكم التغيرات في العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال التجمعات الإقليمية العربية

وقد ساد هذا الاتجاه تقريباً مع بداية عقد الثمانينيات ، وأسفر عن ثلاثة تجمعات إقليمية عربية للتعاون الاقتصادي العربي والتكامل بين الدول الأعضاء ؛ اقتناعاً بفعالية مثل تلك التجمعات الإقليمية عن الاتجاه الأول ، وفي إطار التأثر بوجود التكتلات الاقتصادية العملاقة على مستوى العالم . ومن هذا المنطلق فقد تم إقامة ثلاثة تجمعات إقليمية عربية هي :

1/2- مجلس التعاون الخليجي ، الذي أعلن عن قيامه في القمة الخليجية بالرياض في 1981/2/4 ويضم دولة الإمارات العربية المتحدة ، ودول البحرين ، والسعودية ، وعمان وقطر والكويت .

2/2- مجلس التعاون العربي ، الذي أعلن قيامه في 1989/2/16 في قمة بغداد ، ويضم مصر والأردن والعراق ، واليمن ، وقد تجمد نشاطه تقريباً بعد اشتعال الحرب وغزو العراق للكويت في أغسطس 1990 .

3/2- اتحاد المغرب العربي ، الذي أعلن عن قيامه في اليوم التالي لإعلان قيام مجلس التعاون العربي عام 1989 ، ويضم في عضويته كل من تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا .

ويلاحظ على هذه التجمعات أن مجلس التعاون العربي قد تجمد نشاطه تماماً ، بل تم إلغاؤه. والاتحاد المغاربي تجمد نشاطه وشلت فاعليته ولم يبق إلا مجلس التعاون الخليجي الذي يعاني من العديد من المشاكل ، وفي ظل هذين الاتجاهين للعمل الاقتصادي المشترك وعدم فاعليتهما ، بل

وفي إطار النتائج المحدودة التي نتجت عنهما ، وفي ظل العولمة ومتغيراتها ، فقد أصبحت هناك حاجة ملحة لإعادة صياغة جديدة للعمل الاقتصادي العربي المشترك .



التجارة العربية البينية
وآفاقها المستقبلية

التجارة العربية البينية
وآفاقها المستقبلية

لعل من الأهمية بمكان ، إجراء محاولة في هذا الفصل للتعرف على التجارة العربية البينية بكل جوانبها ومعوقاتها وآفاقها المستقبلية ونحن بصدد التوجه نحو إحياء السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد .

وتتضح تلك الأهمية إذا علمنا أن التجارة البينية العربية لازالت تتراوح نسبتها ما بين 10% إلى 18% من حجم التجارة الدولية العربية مع العالم الخارجي وهي بلا شك نسبة ضعيفة للغاية ، وبالتالي فهي مسألة جديرة بالبحث والتحليل ، نظراً لأنها ظلت بهذا الوزن الضعيف والضئيل رغم كل المحاولات التي بذلت فيما يتعلق بمسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك بداية من القرار الشهير لإنشاء السوق العربية المشتركة رقم 17 لسنة 1964 ، ومروراً باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري التي وقعت بين الدول العربية عام 1981 وتخصيص حوالي 500 مليون دولار لتمويل التجارة العربية البينية في إطار تلك الاتفاقية ، وانتهاء بالإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة في 1998/1/1 .

وفي ضوء ذلك يثور التساؤل الهام هنا في هذا الفصل حول ما إذا كانت هناك إمكانية لتنمية التجارة العربية البينية في ضوء التحول نحو إحياء السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد والانطلاقة الجديدة في العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو قيام تكتل اقتصادي عربي فعال ، أي ما هي الآفاق المستقبلية للتجارة العربية البينية في ظل الألفية الثالثة والعولمة بكل متغيراتها ؟ وهل هناك علاقة ارتباط بين قيام تكتل اقتصادي عربي وتنمية التجارة العربية البينية ؟

وفي ضوء ذلك يمكن التعامل مع التجارة العربية البينية بكل أبعادها من خلال التحليل التالي:

أولاً : واقع واتجاهات التجارة العربية البينية

عند محاولة دراسة واقع واتجاهات التجارة العربية البينية ، فإننا يمكن أن نلقي الضوء على النقاط التالية :

1- حجم وقيمة التجارة العربية البينية

للتعرف على قيمة التجارة العربية البينية ، وتطورها يمكن الاستعانة بالجدول التالي رقم (6) :

جدول رقم (6)

تطور قيمة ومعدلات نمو التجارة العربية البينية

بيــــــان	1996		1997		1998		1999		2000	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
التجارة العربية البينية	27.1	12.6	28.5	5.0	20.8	5.7	27.7	3.2	33.5	20.9
الصادرات العربية البينية (فوب)	14.7	11.4	15.7	6.7	13.9	6.7	14.1	11.7	17.9	27.0
الواردات العربية البينية سيف	12.4	12.6	12.8	2.9	13.0	1.5	13.6	4.9	15.6	14.6

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002

ويتضح من الجدول ، أن قيمة التجارة العربية البينية ، أي مجموعة الصادرات والواردات البينية ، قد وصلت إلى 33.5 مليار دولار عام 2000 بينما كانت 27.7 مليار دولار عام 1999 أي بزيادة قدرها 20.9% ومن الملاحظ أيضاً أن قيمتها عام 1996 كانت 27.1 مليار دولار وبالتالي لم تتغير كثيراً في الأعوام 1997 ، 1998 ، 1999 .

ومن ناحية أخرى لو نظرنا إلي معدل نمو التجارة العربية البينية سنجده متذبذباً من سنة لأخرى

وأن أكبر معدل للنمو لها كان عام 2000 .

ويضاف إلى ذلك أن قيمة الصادرات العربية البينية قد زادت بمعدل 27% عام 2000 بالمقارنة بعام 1999 وهو أكبر معدل للنمو خلال الفترة 1996 - 2000 مع ملاحظة أن معدل نمو الصادرات البينية يتذبذب أيضاً من سنة لأخرى ، وإذا قورن بمعدل النمو البالغ 27% عام 2000 فإنه يعتبر أقل من معدل الزيادة التي سجلتها قيمة الصادرات العربية الإجمالية التي زادت بنسبة 43.1 % خلال عام 2000 . ويعكس ارتفاع معدل نمو الصادرات الإجمالية مقارنة بمعدل نمو الصادرات البينية الوزن الأكبر للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات العربية وبالتالي الزيادة التي طرأت في أسعار النفط عام 2000 وبالنسبة للواردات البينية فقد سجلت قيمتها زيادة أيضاً بمعدل 14.6% عام 2000 في الوقت الذي سجلت فيه قيمة الواردات العربية الإجمالية زيادة أقل تبلغ نسبتها حوالي 5.6% خلال نفس العام ، مع ملاحظة تذبذب معدل النمو للواردات العربية البينية خلال نفس الفترة .

وتجدر الإشارة إلى أنه على مستوى الدول العربية فرادى فإن تقديرات عام 2000 تشير إلى أن الدول التي سجلت أعلى معدلات زيادة سنوية في قيمة الصادرات البينية هي السعودية 55.6% ، ثم الجزائر 39.7% فاليمن 28% والعراق 22.8% ، قطر 22.4% ، مصر 19% ، ثم عُمان 17.5% وكل من الكويت ، وليبيا والإمارات 15.3 ، 14 ، 14.7% على التوالي .

أما تطور قيمة الواردات البينية على مستوى الدول العربية فرادى ، فقد سجلت الجزائر أعلى معدل 61.3% فمصر 42.8% ، العراق 40.1% ، لبنان 37.6% ، الأردن 35.8% ، تونس 33.4% ، سورية 28.2% ، اليمن 19.6% ، وسجلت كل من موريتانيا ، السعودية ، البحرين ، عمان ، ليبيا ، السودان ، قطر والمغرب زيادة في الواردات البينية بمعدل يقل عن 10% ، أما عن مدى مساهمة الدول العربية فرادى في إجمالي التجارة العربية البينية ، فنجد أن السعودية والإمارات تساهم بما يزيد عن نصف هذه التجارة ، ففي جانب الصادرات تضاعفت قيمة الصادرات البينية للسعودية من 4.9 مليار دولار عام 1995 إلى 7.8 مليار دولار عام 2000 أي بزيادة قدرها حوالي 60% ، كما ارتفعت قيمة الصادرات البينية للإمارات من 1.4 مليار دولار عام 1995 إلى 2.5 دولار عام 2000 ، أي بزيادة تقارب 79% وفي جانب الواردات تأتي السعودية والإمارات وعمان في المقدمة حيث

تبلغ قيمة الواردات البينية للسعودية حوالي 2.4 مليار دولار وكل من عمان والإمارات 1.7 مليار دولار ، أما الدول العربية الأخرى فقد كانت مساهمتها أقل من نسبة 8% سواء من جانب الصادرات أو الواردات البينية خلال عام 2000 .

2- نسبة التجارة البينية العربية من إجمالي التجارة العربية

ويمكن إيضاح تطور نسبة التجارة البينية العربية من إجمالي التجارة الدولية العربية من خلال الجدول التالي رقم (7)

جدول رقم (7)

نسبة مساهمة التجارة البينية العربية في إجمالي التجارة العربية %

البيان	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية	8.6	8.9	9.3	8.8	8.8
نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية	8.3	8.8	9.9	8.3	7.3
نسبة الواردات البينية إلي الواردات العربية الإجمالية	9.0	9.1	8.6	9.4	10.2

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001

ويلاحظ من الجدول ضعف نسبة مساهمة التجارة البينية العربية في إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي حيث كانت هذه النسبة 8.6% عام 1996 و 8.9% عام 1997 و 9.3% عام 1998 و 8.8% عام 1999 وأيضاً 8.8% عام 2000 وهي نسبة ضعيفة ولم يطرأ عليها تغيير يذكر خلال تلك الفترة 1996 - 2000 . [1]

(1) يعتبر ضعف نسبة التجارة البينية ظاهرة عامة في تكتلات الدول النامية حيث تتعدى تلك النسبة 10% في تكتل جنوب شرق آسيا (الأسيان) وفي أمريكا اللاتينية حوالي 8,5% من إجمالي التجارة الخارجية و 7,5% في أفريقيا من إجمالي تجارتها الخارجية .

ويسير في نفس الاتجاه كل من نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية ، وكذلك نسبة الواردات البينية إلى الواردات العربية الإجمالية ، حيث نجد أن نسبة الصادرات البينية إلي الصادرات العربية الإجمالية هي 8.3% عام 1996 ثم 8.8% عام 1997 ثم 9.9% عام 1998 ثم 8.3% عام 1999 بل وانخفضت إلى 7.3% عام 2000 ، بينما كانت نسبة الواردات البينية إلى الواردات العربية الإجمالية تشير إلى 9.0% عام 1996 ثم 9.1% عام 1997 ثم 8.6% عام 1998 ثم 9.4% عام 1999 ووصلت إلى 10.2% عام 2000 .

مع ملاحظة أن استمرار انخفاض نسبة مساهمة التجارة العربية البينية سيكون له دائماً تأثير سلبي على الاستثمار من أجل التصدير إلى السوق العربية ، وبالتالي إذا لم نعط دفعة قوية للتجارة البينية العربية من خلال تفعيل السوق العربية المشتركة والبحث بقوة في إزالة المعوقات التي تحول دون زيادتها فإن النتيجة النهائية ، هي التأثير السلبي على الاستثمار العربي المشترك والتعاون الاقتصادي المشترك ، وهو ما يؤدي إلى استمرار هذه المساهمة الضعيفة والمنخفضة للتجارة العربية البينية في إجمالي التجارة العربية الدولية .

3- اتجاهات التجارة العربية البينية

تشير اتجاهات التجارة العربية البينية إلى اتجاهين أساسيين هما :

1/3- الاتجاه الأول يشير إلى أن السوق السعودية تعتبر أهم سوق تصدير للدول العربية ، حيث تشكل ما يزيد على نصف الصادرات البينية إلى كل من البحرين والسودان والصومال وحوالي ربع الصادرات البينية إلى كل من الأردن وسوريا وقطر ولبنان واليمن ، وفي جانب الواردات البينية ، تعتبر السعودية أيضاً أهم مصدر للواردات البينية ، حيث تأتي نصف الواردات البينية تقريباً من الإمارات والبحرين والسودان والصومال والكويت ومصر والمغرب من السعودية .

2/3- وجود ظاهرة التركز الجغرافي في التجارة العربية البينية [1] سواء في جانب الصادرات أو جانب الواردات ، حيث يكون التركز على شريك واحد أو شريكين من الشركاء التجاريين،

(1) يعرف التركز هنا لأي من الدول بنسبة تساوي أو تزيد عن 20% للتجارة البينية

فعلى سبيل المثال تشير البيانات لعدد من الدول العربية لعام 2000 ، أن اتجاه الصادرات البينية لعُمان يتركز في دولة واحدة هي الإمارات بنسبة 62% كما تتركز الصادرات البينية لكل من البحرين وقطر في دولتين هما السعودية والإمارات بنسبة 50% و 49% على التوالي وكذلك تتركز الصادرات البينية للأردن في اتجاه السعودية والعراق بنسبة 21 و 24% على التوالي.، بل من ناحية أخرى يلاحظ أن السوق العربية تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لعدد من الدول العربية ، فالصومال مثلاً ، تتجه نحو 65.7% من صادراتها إلى السوق العربية ، ولبنان نحو 57.1% والأردن نحو 42% والبحرين نحو 27.8% .

وتظهر ظاهرة التركز أيضاً من خلال تركز الواردات البينية لمعظم الدول العربية في أسواق ثلاثة بلدان عربية على الأكثر ، فمثلاً عُمان تستورد 95% من وارداتها البينية من ثلاث دول عربية هي الإمارات 80% والسعودية 13% والبحرين 2% ومصر تستورد نحو 91.2% من وارداتها البينية من ثلاث دول عربية هي السعودية 89% والبحرين 5.1% والأردن 2.1% .

مع ملاحظة أن العلاقات السياسية الثنائية بين الدول العربية تؤثر بقوة في اتجاه ، بل وفي حجم التجارة العربية البينية ، وبالتالي كلما كانت هذه العلاقات ممتازة كلما أثر ذلك إيجابياً على التجارة العربية البينية والعكس صحيح ، بالإضافة إلى أن مجالس التعاون على مستوى المجموعات العربية تؤثر أيضاً في اتجاه التجارة العربية البينية ، فعلى سبيل المثال مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي يسهمان في 81% من إجمالي التجارة العربية البينية ، وفي مجلس التعاون الخليجي ، تصل الصادرات البينية فيه نحو 80% من إجمالي صادرات هذه الدول إلي الدول العربية الأخرى ، والواردات البينية بلغت 75% أما الاتحاد المغاربي ، فنجد أن الصادرات البينية بين دول الاتحاد وصلت إلى 74.7% من إجمالي صادراتها إلى الدول العربية الأخرى ، أما الواردات فقد وصلت إلى 51% في هذه المجموعة .

4- الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

للتعرف على الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية يمكن الاستعانة بالجدول رقم 8

جدول رقم 8

الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية عام 2000

البند السلعي	الصادرات العربية البينية		الواردات العربية البينية	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%
الأغذية والمشروبات	2834.6	15.9	2401.3	15.4
المواد الخام والوقود المعدني	9275.6	51.9	7783.3	49.8
المواد الكيماوية	1231.4	18.1	2653.4	17.0
الآلات ومعدات النقل	1098.1	6.1	793.8	5.1
المصنوعات	1425.8	8.0	1991.9	12.7
الإجمالي	17865.5	100.0	15623.7	100.0

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001

ويتضح من الجدول أن الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية يتركز في مجموعة المواد الخام والوقود المعدني حيث تصل نسبة الصادرات العربية البينية من هذا البند إلى 51.9% والواردات البينية إلى 49.8 ، يليه في الأهمية بند المواد الكيماوية بنسبة 18.1 صادرات بينية و 17.0% واردات بينية ، ثم الأغذية والمنسوجات بنسبة 15.9 صادرات بينية و 15.4% واردات بينية ، وبالتالي يتشابه في هذا المجال ، كل من هيكل الصادرات البينية وهيكل الواردات البينية .

5- **التجارة البينية للخدمات**

يلاحظ أن التجارة البينية للخدمات لها أهمية نسبية أكبر من تلك التي تحتلها التجارة البينية للسلع ، حيث تشير البيانات المتاحة عن بعض الدول العربية أن تجارتها البينية للخدمات تمثل نسبة أكبر في تجارتها الإجمالية للخدمات مما تشكله نسبة التجارة البينية للسلع في إجمالي التجارة

السلعية لهذه الدول .

فمثلاً في مصر ، تشكل نسبة الصادرات البينية للخدمات حوالي 16.6% من صادراتها للخدمات إلى جميع دول العالم ، وبالمقارنة تشكل صادرات مصر البينية للسلع نسبة 9.8% في المتوسط خلال الفترة من 1995 - 2000 ، وفي تونس تشكل صادرات تونس البينية للسلع ، 7.6% من إجمالي الصادرات التونسية وتبلغ نسبة صادرات المغرب البينية للخدمات 8% من الصادرات المغربية الكلية للخدمات ، في حين لا يزيد متوسط نسبة صادرات المغرب البينية للسلع عن 4.5% من إجمالي صادراتها السلعية .

وأيضاً تشير البيانات المتاحة عن الواردات البينية العربية للخدمات عن اتجاهات مماثلة لتفوق حصة الواردات البينية للخدمات على نسبة الواردات البينية للسلع في هيكل التجارة الدولية لكل من تونس ومصر .

ويرجع تزايد الأهمية النسبية لتجارة الخدمات البينية في التجارة العربية البينية الإجمالية إلى العديد من العوامل ، من أهمها القرب الجغرافي من مستهلكي الخدمات ومورديها مثل السياحة ، ودور بعض الاتفاقات الثنائية بين الدول العربية التي تمنح معاملة تفضيلية لتوريد الخدمات العربية لتسهيل حركة النقل بين الدول العربية وتبادل إعفاءات ضريبية على الخدمات المستوردة من الدول العربية مثل خدمات الاتصالات والبريد .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هيكل التجارة البينية للخدمات يشير إلى أن تونس ومصر والمغرب يغلب على تجارة خدماتها ، خدمات السفر والسياحة ، ثم تأتي بعد ذلك خدمات النقل ، ثم خدمات الاتصالات ، وخدمات التأمين الدولي ، فالخدمات المصرفية والمالية الأخرى ، وخدمات الأعمال مثل الأعمال الفنية والمشورة القانونية والأعمال المحاسبية والإعلانات وبحوث التسويق وغيرها .

ثانياً : معوقات التجارة العربية البينية

لعل كل المؤشرات الخاصة بالتجارة العربية البينية تشير إلى ضآلة وضعف مستوى التجارة العربية البينية في إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي ويرجع ذلك الأداء الضعيف للتجارة

العربية البينية رغم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك الطويلة ، إلى العديد من المعوقات التي تعوق تنمية ونمو التجارة العربية البينية ولذلك يصبح من الضروري إجراء محاولة لرصد أهم هذه المعوقات على النحو التالي :

1- من العقبات الهامة أمام تنمية التجارة العربية البينية ، تأثر الكثير من الاقتصادات العربية بالاتجاه الذي كان سائداً نحو تبني استراتيجية الإحلال محل الواردات وبالتالي ارتفاع معدلات الحماية للمنتجات والصناعات الوطنية لتلك الاقتصادات ، رغم تحول معظم الاقتصادات العربية على الأقل مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير إلا أن معظمها لازال في بدايات هذا التحول وبالتالي فإن التأثر السلبي باستراتيجية الإحلال محل الواردات لازال موجوداً .

2- لازالت القيود الجمركية وغير الجمركية أو الكمية في الاقتصادات تلعب دوراً خطيراً كمعوق أساسي أمام نمو التجارة العربية البينية ، حيث كانت تجربة السوق العربية المشتركة عام 1964 محدود في أربع دول فقط ولم تتعد منطقة التجارة الحرة بل لم تكتمل عملياً ، مواصفات هذه المرحلة . ومن ناحية أخرى لازالت منطقة التجارة العربية الحرة الشاملة في عامها الرابع فقط ومخطط لها أن تتم في 2007 بل وتعاني في الوقت الحالي من مشكلات التطبيق .

3- الإنتاج العربي لازال محدود التنوع مقارنة بالاقتصادات الصناعية المتقدمة أو حديثة التصنيع ، ولازالت القدرات التنافسية للمنتجات العربية أقل من القدرات التنافسية للاقتصادات الأخرى سواء المتقدمة أو حديثة التصنيع ، مما يؤدي إلى غزو منتجات الاقتصادات الأخرى للأسواق العربية ، ويغذى ذلك بالطبع الممارسات التجارية التقييدية في الاقتصادات العربية مما يقلل الفرص التفضيلية أمام الصادرات العربية البينية للوصول إلى أسواق الاقتصادات العربية .

4- إن ارتفاع معدلات الحماية والقيود يدفع المصدرون العرب إلى الأسواق التقليدية في الدول الصناعية المتقدمة التي قد تفرض حماية أقل نسبياً من الاقتصادات والأسواق العربية، حيث يلاحظ أن معدلات التعريفة الجمركية في الاقتصادات الصناعية المتقدمة

منخفضة وخاصة على السلع الاستهلاكية ، وهذه أحد العوامل التي تفسر زيادة حصة السلع الاستهلاكية في الصادرات العربية الإجمالية ، أمام ثبات الحصة في الصادرات العربية البينية .

5- غياب التنسيق فيما بين الهياكل الإنتاجية في الاقتصادات العربية بدرجة كبيرة ، ويعاب على هذه الهياكل أنها تتسم بالتشابه ، بل والضعف وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المطلوبة منها ، إلى جانب أنها تعاني من اختلالات واضحة ، بل إن الهياكل الإنتاجية للسلع العربية القابلة للتجارة البينية تعتبر غير مرنة . وكذلك يمكن أن نعزي انخفاض حجم التجارة البينية إلى وجود مشكلة إنتاج في جانب العرض ومشكلة تفاوت في هيكل الدخل في جانب الطلب .

6- إن الهيكل الإنتاجي السلعي القابل للتجارة يتسم بالتركز في إنتاج عدد محدود من السلع ، مما يؤدي إلى تزايد درجة التركز في الصادرات السلعية العربية لا تتعدى سلعتين أو ثلاث على الأكثر ، بل ومما يزيد الأمر تعقيداً ، هو تركز اتجاهات هذه السلع المحدودة في سوقين أو ثلاثة على الأكثر من أسواق الاقتصادات الصناعية المتقدمة ، ولعل المثل الواضح لذلك ، منتجات الصناعات البتروكيماوية ذات الكثافة التكنولوجية العالية ، والتي لا نجد في الغالب أسواقاً لها داخل الاقتصادات العربية .

7- عدم كفاءة التدابير النقدية في الاقتصادات العربية ، وهو ما يؤثر سلباً على التجارة العربية البينية لأنها تميل إلى تجميد نمط التبادل التجاري وتقلل من المنافسة .

8- إن حصر تحرير التجارة البينية في قوائم سلبية تختارها الدول المتفاوضة تحيزاً لحماية المنتجات الوطنية أو المحلية ، وبما أن الهياكل الإنتاجية للاقتصادات العربية متشابهة ، فإن المسألة تنتهي إلى وجود فئة قليلة من السلع المصنفة في كل دولة ليس لها مثيل في الصناعات المحلية في الدول العربية الأخرى والتي تكون قابلة للتحرير وإزالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية .

وبالتالي فإن عملية التحرير الانتقائي للتجارة العربية البينية قد أدت إلى حرمان الصناعات

العربية من الاستفادة من الفرص التي تتبعها اتفاقيات تحرير التجارة بحيث لم يؤد تطبيق هذه الاتفاقات إلي زيادة صافية في التجارة العربية البينية .

9- الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصادات العربية ، والتي تعتمد أساساً على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة والتكنولوجية ، وضعف نسبة الصناعات التحويلية في هيكل الإنتاج السلعي عموماً في الاقتصادات العربية المختلفة .

10- من المعوقات الهامة أمام نمو التجارة العربية البينية هو ضعف البنية الأساسية التي تسهل عمليات التبادل التجاري مثل عدم وجود شبكة مواصلات ذات كفاءة عالية ، وهو مايؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل وبالتالي تجعل الصادرات العربية البينية أعلى سعراً وينطبق نفس الشئ على قطاعات الطاقة والمعلومات ، حيث لا توجد شبكة معلومات متكاملة من الأسواق العربية .

11- مازال مناخ الاستثمار العربي يعاني من ضعف جاذبيته للاستثمارات العربية البينية ، بل إن معظم الاستثمارات العربية المشتركة رغم ضآلتها تتجه إلى قطاعات غير منتجة للسلع القابلة للتجارة البينية ، بل تتجه أكثر للسوق المحلية ، وبالتالي لا تساهم في نمو التجارة العربية البينية ، الأمر الذي يجعل تيار الاستثمارات العربية المشتركة لا يقابل بتيار سلعي متبادل ، وبالتالي يؤدي إلى ضعف استفادة التجارة العربية البينية من هذه الاستثمارات

12- هناك دائماً مخاوف تثيرها العديد من الاقتصادات العربية من الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة العربية البينية على الاقتصادات الوطنية ، ومن أهم هذه المخاوف ، الخوف من انهيار الصناعات الوليدة ، والمخاوف الخاصة بانخفاض الإيرادات العامة للدولة ، رغم أن تحرير التجارة البينية سوف يؤدي إلى زيادة دخل الصادرات نتيجة لتوسيع السوق العربية أمامها ، مما قد يعوض أو يفوق الانخفاض أو التقلص في الإيرادات العامة للدول الداخلة في عملية التحرير . بل ومن المخاوف أيضاً ارتفاع معدلات البطالة على الأقل في الأجل القصير ، إلا أن ذلك يمكن التعامل معه بنجاح في الأجلين المتوسط والطويل ، مما يؤدي إلي التعويض بل وزيادة معدلات التشغيل والتوظيف . كذلك من المخاوف أيضا ، ارتفاع

المديونية المستحقة على بعض الدول العربية ، تجاه الدول العربية الأخرى ، يؤدي إلى عدم تشجيع مواصلة التصدير خوفاً من زيادة حجم تلك المديونية .

13- انخفاض مستوى جودة الكثير من المنتجات العربية القابلة للتجارة البينية ، بالمقارنة بالمنتجات المثيلة لها ذات الجودة المرتفعة والمواصفات القياسية المطلوبة ، والتي تأتي من الاقتصادات الأخرى وخاصة من الاقتصادات الصناعية المتقدمة والمنافسة للمنتجات العربية في الأسواق العربية ، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تفضيل المستهلك العربي للمنتجات الأجنبية والإحجام عن شراء المنتجات العربية ، وهو ما يؤثر سلباً على التجارة العربية البينية .

14- تعاني التجارة العربية البينية من الافتقار إلى الخدمات المتطورة اللازمة لإتمام عمليات التبادل التجاري البيني العربي ، ويكفي الإشارة إلى ضعف الخدمات التسويقية والتمويلية وهو ما يمثل عائقاً أمام نمو التجارة العربية البينية .

15- هناك مجموعة من المعوقات التي تسببها الاقتصادات الصناعية المتقدمة وتؤثر سلباً على التجارة العربية البينية ، مثل سياسات الإغراق والدعم للصادرات المتجهة إلى الاقتصادات العربية والتي تؤثر سلباً على القدرة التنافسية للسلع العربية داخل الأسواق العربية ، ومن ناحية أخرى ، تقوم الاقتصادات الصناعية المتقدمة بربط ما تقدمه للدول العربية من تسهيلات ائتمانية ومالية بشرط الاستيراد من نفس هذه الاقتصادات وهو ما يؤثر سلباً على التجارة العربية البينية ، أخذاً في الاعتبار أن ثلثي واردات الدول العربية عبارة عن مجموعة السلع الصناعية المتقدمة وفي نفس الوقت ضعف إمكانات الاقتصادات العربية على إنتاج هذه السلع داخل المنطقة العربية ، وهو ما ينعكس سلباً على نمط وحجم التجارة العربية البينية ، ناهيك عن التأثير السلبي لاتفاقات التعاون الاقتصادي المالي والفني التي تتم بين الاقتصادات الصناعية المتقدمة والاقتصادات العربية ، حيث تحصل الأخيرة على إعفاءات وامتيازات جمركية تؤدي إلى الانحياز إلى زيادة معدلات التجارة الدولية مع الاقتصادات الصناعية المتقدمة ، وهو ما يؤثر سلباً على التجارة العربية البينية . ويبدو أن الواقع يشير إلى

أن تكامل اقتصادات الدول العربية مع الاقتصادات الخارجية أجود من تكامل الاقتصادات العربية فيما بينها ، ويقدم هذا نموذجاً عجيباً للفرص الضائعة . وهكذا تعاني التجارة البينية من مجموعة من المعوقات الهيكلية والنقدية والمؤسسية وغيرها والتي تفسر بوضوح لماذا بقيت التجارة العربية البينية عند هذا المستوى المتواضع (8%) من إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي ، ولا سبيل إلى تنمية التجارة العربية البينية بقوة إلا إذا أزيلت هذه المعوقات واجتمعت الإرادة العربية على أن من صالح كل الاقتصادات العربية العمل على تنمية التجارة العربية البينية تعميقاً لمفهوم الاعتماد العربي الجماعي على الذات وترسيخاً لمبدأ زيادة الاعتماد المتبادل ولعل إحياء السوق العربية المشتركة التي تشارك فيها كل الدول العربية ، يعد أحد المداخل الضرورية في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية لتنمية التجارة العربية البينية ، والإحياء لابد أن يكون على أسس جديدة ، أخذاً في الاعتبار منهجية نظرية التكامل الصحيحة ، ذلك لأن السوق العربية المشتركة في ثوبها القديم ، لم ينطبق عليها مفهوم السوق المشتركة بالمواصفات اللازمة لقيام هذه السوق ، حيث إن السوق المشتركة بالمعنى المتعارف عليه في نظرية التكامل لم تنطبق على القرار رقم 17 لسنة 1964 الخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة ، فهذه التجربة لم تتجاوز أولى مراحل التكامل الاقتصادي ألا وهي مرحلة منطقة التجارة الحرة ، بل تطبق هذه المرحلة بالصورة المطلوبة وظلت دول السوق المشتركة محدودة ، بل وأصبح القرار في حقيقته حبراً على ورق .

ثالثاً : مبررات ودوافع تنمية التجارة العربية البينية في ظل العولمة

رغم كل المعوقات التي طرحت في التحليل السابق ، والتي تحول دون تنمية ونمو التجارة العربية البينية ، فإن هناك الكثير من المبررات والدوافع التي تحتم تنمية التجارة العربية البينية وخاصة في ظل العولمة وفي إطار النظرة المستقبلية ، وخاصة بعد ظهور العديد من المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية التي قد تكون قد هيأت المجال أكثر لتنمية التجارة العربية البينية .

وفي هذا الإطار يمكن إلقاء الضوء على أهم مبررات ودوافع تنمية التجارة العربية البينية في التحليل التالي :

1- سياسات الحماية المطبقة في الاقتصادات الصناعية المتقدمة فيما يطلق عليها بالحمائية الجديدة أو القيود الرمادية ، تدعو بقوة إلى زيادة الاهتمام بتنمية وتوسيع التجارة العربية البينية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك .

2- إن النمو المتوقع في التجارة العربية البينية ينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى .

3- إن هناك الكثير من السلع الصناعية المستوردة يتم استيرادها في الأسواق العربية تقدر بمليارات الدولارات سنوياً يوجد بديل عربي لها بنفس درجة الجودة تقريباً .

4- إن تزايد معدلات التجارة العربية البينية سوف يحفز عناصر الكفاءة في اقتصادات الدول العربية ويوجهها نحو استغلال المزايا النسبية المتاحة وتحويلها إلى مزايا تنافسية .

5- إن اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات العربية ، بفعل سياسات تحرير وتدابير تنمية التجارة يؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي ، وحفز الصناعات التحويلية ، وتحقيق اقتصادات الحجم الكبير ، وتوليد الوفورات التي تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات العربية .

6- الحاجة الماسة في كل الاقتصادات العربية ، لتوسيع أسواقها مع تعاظم طاقاتها الإنتاجية ووجود نسبة كبيرة عاطلة منها بسبب ضيق حجم السوق على مستوى الاقتصاد الواحد من الاقتصادات العربية .

7- تزايد الاتجاه إلى التنويع النسبي في الهياكل الإنتاجية والتركيب السلعي للصادرات في الاقتصادات العربية مع التنوع في الصناعات التحويلية من خلال إعادة الهيكلة الحادثة في الاقتصادات العربية سواء من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي أو من خلال الدول البترولية ورغبتها في تنويع الاقتصاد القومي .

8- حدوث تقارب في الأنظمة والسياسات الاقتصادية في الاقتصادات العربية بعد التطبيق المتزايد لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي والتي تتجه بها جميعاً نحو اقتصادات السوق وسياسات تحرير التجارة الدولية وبذلك تزول أو تخف إحدى العقبات التي كانت تقف أمام انطلاق ونمو التجارة العربية البينية .

9- انضمام الكثير من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية . حيث انضمت 10 دول إلى تلك المنظمة فعلاً هي الأردن والبحرين وجيبوتي ومصر والكويت وقطر والإمارات وتونس والمغرب وموريتانيا وتوجد أربع دول في مرحلة التفاوض هي سلطنة عمان والجزائر والسودان والسعودية في طريقها للانتقال إلى العضوية الكاملة للمنظمة ، وستتلوها حتماً باقي الدول العربية ، وهو اتجاه وإقرار من الدول العربية نحو قناعتها بتحرير التجارة ، الأمر الذي يسهل عملية تنمية التجارة العربية البينية وخاصة مع استكمال بناء وقيام منطقة التجارة العربية الشاملة في 2007 .

10- هناك مبرر سياسي يجعل تنمية التجارة البينية العربية أكثر إلحاحاً ، لأن الإرادة السياسية اعتبرت في القمة العربية 1996 ، أن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، يجب أن تتم على أساس أن تحرير التجارة العربية البينية هو المدخل الأساسي للتعاون وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقتصادات العربية في مجموعها ، والاتفاق على إعلان قيام منطقة التجارة العربية الشاملة في 1998/1/1 والتي وافقت عليها 18 دولة وهو ما تم بالفعل في هذا التاريخ بالتطبيق في 14 دولة .

ولعل تطور الاقتصادات العربية في مجالات الإنتاج والتصنيع وإدراكها للمتغيرات العالمية يمكن أن يساعد على تحول هذا المبرر السياسي إلى مبرر اقتصادي لتنمية التجارة العربية البينية من منظور اقتصادي عربي واتخاذ خطوات أكثر إيجابية في هذا الاتجاه لتعظيم المصلحة الاقتصادية العربية في مجموعها .

11- إن زيادة التجارة العربية البينية أصبح ضرورة ملحة في ظل العولمة ، نظراً لتزايد التنافسية العالمية في ظل العولمة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تزايد التجارة العربية البينية يزيد من المنافسة بين الصناعات العربية وهو في حد ذاته يجعل تلك الصناعات أكثر قدرة على المنافسة العالمية .

12- إن تقارب النمط الاستهلاكي العربي ، من ناحية الأذواق واللغة والقرب الجغرافي يعطي الصناعات العربية خبرة نسبية وتنافسية يمكن أن تجعل المنتجات العربية أقل تنافسية فيما

بينها وأكثر تنافسية للمنتجات التي تأتي من الاقتصادات الأخرى .

وفي نهاية هذا الفصل ، فمن الضروري الإشارة إلى أن وجود المعوقات المختلفة أمام تنمية التجارة العربية البينية ، وفي نفس الوقت وجود مبررات ودوافع قوية لتنمية هذه التجارة تدفع بالضرورة إلى العمل بأقصى سرعة إلى إزالة كل هذه المعوقات ، ولعل المدخل الرئيسي لذلك هو إحياء السوق العربية المشتركة وبالتالي استكمال منطقة التجارة العربية الشاملة والدخول إلى المرحلة الثانية ، أي إقامة الاتحاد الجمركي ، ثم الوصول إلى السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد في ظل العولمة لتضم كل الدول العربية ، والوصول إلى ذلك يعمل على اتساع السوق أمام المنتجات العربية مما يحفز على الإنتاج الكبير ، وتوليد الوفورات وإقامة التكامل الإقليمي الصناعي والزراعي ، وخاصة إذا ارتبط ذلك بإحداث المزيد من إعادة هيكلة الاقتصادات العربية بهدف تحقيق التنسيق بين هياكلها الإنتاجية التصديرية وتحقيق التنوع السلعي لصادراتها وتقوية مركزها التنافسي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة . بالإضافة إلى ذلك العمل على توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات العربية في القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتجارة العربية البينية ، ويساعد في ذلك أيضاً العمل على تطوير الخدمات اللازمة لعمليات التبادل التجاري البيني مثل الخدمات التسويقية والتمويلية والشحن والنقل وغيرها بالإضافة إلى العمل على الارتقاء بمستوى جودة المنتجات العربية محل التبادل التجاري البيني ، بل والأهم من كل ذلك هو البحث دائماً في كيفية إكساب المنتجات العربية المزيد من القدرات التنافسية التي تجعل تلك المنتجات تنتج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن صورة وبأعلى إنتاجية وبسعر تنافسي وبأقل وقت ممكن ، مع إعادة تخصيص الموارد العربية على أساس الميزة النسبية والتنافسية وفي كل ذلك تعظيم للمصلحة الاقتصادية العربية المشتركة وخاصة في الأجل المتوسط والطويل ، وهو يعمق قناعتها الفكرية بضرورة إحياء وإعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة وهذا ما سنتناوله في الفصل التالي مباشرة .



إعادة بناء السوق العربية المشتركة في ظل العولمة

إعادة بناء السوق العربية المشتركة
في ظل العولمة

لعل التحليلات الخاصة بالسوق العربية المشتركة في ثوبها القديم تشير من الناحية الموضوعية إلى أنها حسب النظرية الاقتصادية بمنهجها التقليدي ، كانت تحتاج إلى وقت طويل، أو مدى طويل وفي الغالب كانت ستنحصر في إطار عدد محدود من الدول كما حدث بالفعل ولمدة طويلة نسبياً ، وستبقى عند "منطقة التجارة الحرة" وإن أمكن قد تصل إلى صيغة الاتحاد الجمركي لأن الظروف لم تكن مهيأة بالصورة المطلوبة في وقت صدور القرار رقم 17 الخاص بإنشائها في ثوبها القديم .

ومع ظهور العولمة فإن ذلك يعطي فرصة تحفيزية هائلة للاقتصادات العربية لوضع استراتيجية لإعادة البناء للتعامل بها مع التغيرات الجديدة في ظل العولمة ، ليس فقط للتعامل مع منظمات التمويل الدولية ولكن أيضاً للتعامل مع التكتلات الاقتصادية التي تتشكل على المستوى العالمي ، بل ومع اتفاقية "الجات" . ومنظمة التجارة العالمية التي تم الاتفاق عليها والتي قد ترتب آثاراً سلبية على الاقتصادات العربية تحتاج إلي صيغة جماعية للتعامل معها لتحويل الآثار السلبية إلى آثار إيجابية كلما أمكن ذلك . وهي استراتيجية من المتصور أن تسعى إلى ضمان وحدة المنطقة العربية والحفاظ على هويتها ومصالحها الاقتصادية ، وتعمل على تعظيم المقومات الإيجابية وعوامل القوة التي تملكها الاقتصادات العربية ، وتقلل من عوامل الضعف أو تحيدها ، وتقضي على المعوقات التي تحول دون تعظيم العائد من الإمكانيات والموارد والمقومات الإيجابية العربية .

ومن الواضح أنه في ظل العولمة ، ظهرت العديد من الدوافع والعوامل المؤثرة والدافعة لإعادة

بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة ، وهذا الفصل يمثل محاولة لتحليل تلك الدوافع والعوامل المؤثرة ، ويضع مجموعة من الأسس التي يمكن بناء عليها إعادة بناء السوق العربية المشتركة بالصورة التي يجب أن تكون عليها في الألفية الثالثة ، ويظهر ذلك من خلال التحليل التالي :

أولاً : الدوافع والعوامل المؤثرة والدافعة لإعادة بناء السوق العربية المشتركة في ظل العولمة

مع دخول عصر العولمة ظهرت العديد من العوامل المؤثرة على الاقتصادات العربية والتي تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة لضرورة تجمع الإرادة العربية على إعادة بناء السوق العربية المشتركة ؛ نظراً لأن العولمة خلقت فرصاً تحتاج إلى عمل اقتصادي عربي مشترك فعال لكي يقتنصها ، وخلقت تحديات وتأثيرات سلبية وتكاليف يمكن من خلال قيام تكتل اقتصادي عربي جديد مواجهتها وتقليلها عند أدنى مستوى ، فالعولمة تحتاج إلى عمل جماعي مؤسسي يعمل على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العربي بكل تنظيماته وهياكله ومن أهم تلك العوامل الدافعة :

1- تأثير الجات ومنظمة التجارة العالمية

يمكن تلخيص موقف الاقتصادات العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية حسب آخر المعلومات المتاحة في : أن هناك سبع دول تتمتع بالعضوية الكاملة ، التي وقعت على اتفاقية الجات في جولة أوروجواي الأخيرة التي تم التوقيع عليها في مراكش بالمغرب عام 1994 ، وهذه الدول هي مصر والكويت والمغرب وتونس والإمارات والبحرين وقطر ، وهناك ثلاث دول تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب هي الجزائر والسودان واليمن ، وهناك ست دول تحضر الاجتماعات بصفة مراقب وهي السعودية والعراق والأردن وسوريا ولبنان وليبيا . وفي الوقت الحالي يتم دراسة انضمام اليمن والسعودية والأردن ، بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول لها ظروفها الخاصة مثل العراق والصومال وجيبوتي وسلطنة عُمان .

والأهم أنه من المتوقع أن تسعى معظم الدول العربية غير الأعضاء حالياً إلى اكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية في القريب العاجل . إذن لا خلاف على أن الاقتصادات العربية ستتأثر

بالجات ومنظمة التجارة العالمية سلباً وإيجاباً بدرجة أو بأخرى .

ومن الآثار السلبية التي تم رصدها [1] للجات ومنظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية مايمكن تلخيصه في :

ـ ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصاً السلع الغذائية .

ـ تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول العربية تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة .

ـ ارتفاع تكلفة برامج التنمية العربية ، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية .

ـ الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي العربي بوجه عام في الإنتاج والتوظف والصناعة العربية .

ـ تقلص قدرة الدول العربية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية .

أما الاثار الإيجابية التي تم رصدها للجات ومنظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية فيمكن تلخيصها على النحو التالي :

ـ إن الاتفاقات الجديدة تتيح للاقتصادات العربية فرص أوسع لتصدير منتجات تملك فيها ميزة نسبية وتنافسية مثل السلع الزراعية وبعض المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والملابس .

ـ إيجاد فرص أفضل لحماية الحقوق التجارية العربية ، والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى .

ـ تكفل الاتفاقات الجديدة معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً في الكثير من الحالات ، بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية .

---

(1) انظر في تفاصيل ذلك :

د. إبراهيم العيسوي ، الجات وأخوتها ، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس ، 1995 .

ـ إن الارتفاع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية قد يدفع الاقتصادات العربية إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية واستغلال الإمكانيات والموارد الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي .

ـ إن تحرير التجارة العالمية ، واحتدام المنافسة سوف يمثل حافزاً للصناعات المحلية العربية على رفع مستوى الإنتاج والجودة وتحسين الكفاءة ، في تخصيص الموارد ، ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة للسكان في المنطقة العربية ، بل يؤدي التحرير من ناحية أخرى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة العربية .

ويصبح التحدي الذي تطرحه الجات ومنظمة التجارة العالمية على العمل الاقتصادي العربي المشترك ، هو كيفية إيجاد الصيغ الاستراتيجية والآليات التي تعظم من الإيجابيات وتقلل من السلبيات ، بل تدعو أكثر من أي وقت مضى إلى قيام تكتل اقتصادي عربي ، وخاصة أن الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بوجود التكتلات الاقتصادية ، بل إن قيام التكتل الاقتصادي العربي يجعل الاقتصادات العربية في مجموعها في وضع أفضل بكثير مما لو بقيت فرادى في ظل تحرير التجارة العالمية .

2- تأثير منظمات التمويل الدولية :

يمكن القول إن الاقتصادات العربية قد تأثرت بشكل أو بآخر بالتحولات التي حدثت فيما يتعلق بتزايد دور مؤسسات أو منظمات التمويل الدولية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال آليات جديدة في إطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع المنظومة العالمية

وقد أدى ذلك إلى قيام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لتشمل الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين ، وبالطبع شملت عدداً ليس بالقليل من الاقتصادات العربية ، في مقدمتها مصر ، والأردن ، وتونس، والمغرب ، والجزائر ، وغيرها .

وقد ترتب على تزايد أهمية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اتساع المشروطية الدولية Conditionality المرتبطة بالتمويل الدولي ، حيث أصبح الاتفاق مع

صندوق النقد الدولي من جانب دولة عضو شرطاً ضرورياً للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولية الأخرى ، سواء المصادر الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية ، فيما يمكن أن يطلق عليه ضرورة الحصول على شهادة الجدارة الائتمانية الدولية ، بل إن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أصبح أيضاً شرطاً للحصول على الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين في نادي باريس .

ومن ناحية أخرى ، أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي مشروطاً بتطبيق الإصلاح الهيكلي الذي ينفق عليه البنك الدولي والمشروط بإجراء تصحيحات هيكلية من قبل الدولة المدينة ، وأدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالمشروطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومعناها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين ، يتوقف على تنفيذ اشتراطية المنظمة الأخرى . حيث يشتمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نوع من التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة في ظل المشروطية الدولية .

ولعل وجود المشروطية الدولية ، قد يدعو الاقتصادات العربية إلى البحث في إيجاد آليات تمويلية عربية – عربية تؤدي إلى تخفيف عبء المديونية الخارجية عن الدول العربية المدينة ، من جانب وفي نفس الوقت تعمل على إعادة هيكلة الاقتصادات العربية لتأهيلها بدرجة أكثر لتكون تكاملية وليست تنافسية ، ومن ناحية أخرى العمل على أن تكون الاقتصادات العربية مؤهلة أكثر لجذب الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة العربية ، بل تكون جاذبة بالدرجة الأولى للاستثمارات العربية الموظفة في الخارج لتصب في الاقتصادات العربية بدرجة أكثر .

ويضاف إلى ذلك أن التغيرات في النظام النقدي العالمي ، سواء في أسعار صرف العملات الرئيسية أو أسعار الفائدة العالمية يؤثر على الاقتصادات العربية البترولية بصفة خاصة ، حيث تعتمد على صادراتها من البترول كمصدر أساسي لتمويل برامج التنمية في تلك الدول ، وهذا يتطلب تعميق إعادة هيكلة الصادرات العربية لكي لا تعتمد على سلعة واحدة هي البترول ، وهو يرتبط بدوره بإعادة هيكلة الاقتصادات العربية كما تمت الإشارة آنفاً .

3- تأثير التكتلات الاقتصادية العملاقة

يشير الفصل الرابع من هذا الكتاب ، إلى أن هناك عدداً من التكتلات الاقتصادية العملاقة قد تكونت ، وهناك أخرى في سبيلها إلي التكوين ، ولعل أهم هذه التكتلات الاقتصادية هو الاتحاد الأوروبي والنافتا ، والأسيان والأبيك .

ولا خلاف أن هذه التكتلات الاقتصادية تؤثر من عدة اتجاهات على الاقتصادات العربية ، في ظل عدم نجاحها في إقامة تكتل اقتصادي عربي فعال فيما بينها ، حيث بقيت المنطقة العربية فضاء اقتصادي لم يتكتل ، ومن ثم قابل للاحتواء والاستقطاب ، تتنافس عليه الكتل الاقتصادية المختلفة، بل إن تلك التكتلات الاقتصادية قد تؤثر بالسالب على الصادرات العربية والاستثمارات الأجنبية التي كانت تتدفق على المنطقة العربية ، بل والقروض والمساعدات الدولية أيضاً .

ومن هذا المدخل يمكن رصد أهم آثار التكتلات الاقتصادية العملاقة على الاقتصادات العربية ، وبخاصة التكتل الاقتصادي الأوروبي ، حيث يلاحظ :

1/3- أن التكتلات الاقتصادية العملاقة ستؤثر على الاقتصادات العربية بارتفاع حدة المنافسة الدولية والنزاعات الحمائية ، وستقلل من فرص وقدرة صادرات الدول العربية على الوصول إلى أسواق الدول الصناعية . وخاصة أن معظم التكتلات تضع في تعاملاتها مواصفات فنية موحدة للمنتجات التي تدخل أسواقها قد يصعب على المنتجات العربية أن تصل إليها [1] .

2/3- أن دول أوروبا الشرقية التي تسعى إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها وإصلاحها ، تملك إمكانات زراعية وصناعية كبيرة وقدراً من التقدم التقني أكثر بكثير من الدول العربية ، وسوف تمثل هذه الدول عامل جذب للاستثمارات والمساعدات الإنمائية لأسباب اقتصادية وسياسية ومن المتوقع أن ينشأ عن هذه التطورات تحسن في الإنتاجية وزيادة في قدرة هذه الدول على المنافسة .

---

(1) انظر في تفاصيل ذلك :

عبد اللطيف يوسف الحمد ، مستقبل التنمية العربية في مواجهة التحديات المعاصرة ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان 429 ، 430 ، القاهرة ، أكتوبر 1992 ، ص 96 .

3/3- أدت هـــذه التكتـلات الاقـتصـــاديـة إلى وجــود ما يـسـمى باقـتصـــاديات المشاركـة الدولية ، وبخـاصة التكتل الاقتصـادي الأوروبي الذي يسعى إلى عقـد اتفاقيات مـشاركة أوروبية – عـربية متوسطية مع الدول العـربية الواقـعة على حوض البـحر المتـوسط ، وقد وقعت دول عـربية مـثل تونس والمغرب على هذه الاتفـاقية ، وقـد وقعت مـصر على هذا الاتفاق فـي عام 2001 وفي الطريق باقي الدول الأخـرى ، وتثور المخـاوف حول اتفـاقيـة المشاركة الأوروبية – العربية المتوسطية فيما يتعلق بالصناعة العربية ومستقبلها ، وياحبذا لو كانت الاقتصادات العربية قد دخلت مع هذه التكتـلات ، في مفاوضات جماعية وليست فردية ،فقد كانت ستحصل على مزايا أفضل بالقطع .

وفي كل الأحـوال ، يبـدو من رصـد بعض آثار التكـتلات الاقـتـصـادية العـمـلاقـة على الاقتصادات العربيـة ، أنها تدعو تلك الاقتصادات العربية إلى إقامـة تكتل اقتصادي عربي يتعـامل بشكل أفضل مع هذه التـكتلات بدلاً من وقوع المنطقـة العربيـة كفريـسة بين تلك التكتلات وسوقاً تصرف فيه منتجاتهـا ، ولذلك لم يعد التكتل الاقتصادي العربي هو خيار الاعتبار القومي فحسب ، لكن بات أيضاً هو خيار الحاجة الموضوعية .

4- تأثير الشركات متعدية الجنسيات

تشير التقـديرات إلى أن الشركات متعدية الجنسيات لا تركز نشاطها في المنطقة العـربية ، فما تخصصـه من استثمارات ضـعيف بالمقارنة باستثـماراتها في باقي العالـم ، وأن هذه المخـصصات القليلة تتركز في الصناعات الاستخراجية أو بعض الصناعات المسببة للتلوث البيئي .

ومن هنا أصبح أمـام الاقتصادات العـربية معضلة تحتـاج إلى آلية مناسبـة للتعامل معـها ، فهي تحتاج إلى المزيد من الاسـتثمارات الأجنبـية المباشرة وخاصـة فيما يتعلق بنقل التـكنولوجيا ، وفي نفس الوقت عليها أن تجذب اسـتثمارات تلك الشركات في الصناعات التحـويلية والخدمات لكي تزداد درجة تنافسية المنتجات العربية في الأسواق العالمية .

5- تأثير الثورة التكنولوجية والمعلوماتية

إن تحليل النظام الاقـتصادي العـالمي من منظور تكنولوجي قد أوضح أن الاقـتصادات العـربية

ليس لها دور يذكر في الثورة التكنولوجية وبالتحديد الثورة الصناعية الثالثة ، وبالتالي تزداد درجة تهميش الاقتصادات العربية ، وهو ما يضعف من قدرتها على التأثير في التغيرات العالمية . ويترتب على عجز الاقتصادات العربية من استيعاب الثورة التكنولوجية أنها تفتقد القدرة الذاتية على التطور والتقدم ، ومن ثم فإن الواقع التكنولوجي العربي يعاني من قصور ، ولا يغير من ذلك ما نراه في كثير من الاقتصادات العربية من إقامة مشروعات صناعية وزراعية وخدمية تستخدم الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة وذات محتوى تكنولوجي متقدم وبالغ التعقيد ، حيث إن تلك الاقتصادات تعتمد على الخارج في استيراد هذه الآلات والمعدات ، وبالتالي تزداد الحاجة لتنمية القدرة التكنولوجية العربية باعتبارها مفتاحاً لتأمين الوجود العربي واستمرار فاعليته على خريطة النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ومن ثم فإن بناء وتنمية القدرة التكنولوجية العربية يعد هدفاً مصيرياً للاقتصادات العربية في مجموعها .

ولعل التأمل في الآثار والتأثيرات المختلفة للعولمة بمتغيراتها على الاقتصادات العربية لا يجب أن يدعو إلى اليأس ، بل يجب أن ينظر إليها على أنها تحديات لابد من مواجهتها والبحث في الآليات المناسبة للتعامل معها بنجاح ، ومن ثم العمل على إقامة نظام اقتصادي عربي جديد ليتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ومن المهم في مرحلة إعادة البناء أن نعي دروس الماضي ، فالحد الأدنى الذي ينبغي علينا عمله هو إجراء دراسة مدققة لاتفاقات العمل الاقتصادي المشترك القائمة ، والذي يغلب عليها عدم الواقعية فقد امتلأت بطموحات فضفاضة وعبارات عامة ، ومن ثم لم تحدد الأهداف المراد تحديدها تحديداً دقيقاً ، بالإضافة إلى عدم وجود الآليات التي تحقق هذه الأهداف ، بل وعدم وجود برامج العمل الزمنية والتفصيلية التي تحدد توقيتات تحقيق هذه الأهداف، ناهيك عن عدم وجود الإرادة السياسية التي تعمل على تحقيق كل ذلك .

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن مستقبل الاقتصادات العربية في ظل العولمة يتوقف على :

- العمل على توفير المناخ السياسي الملائم والضروري لقيام تنمية اقتصادية متواصلة ومطردة .
- ضرورة وجود تكتل اقتصادي عربي يمكن من خلاله التعايش مع متطلبات القرن الحادي

والعشرين . والتكتل الاقتصادي العربي هنا لم يعد خيار الاعتبار القومي فحسب ، لكن بات أيضاً هو خيار الحاجة الموضوعية . وبالتالي فإن المسألة تحتم إعادة بناء السوق العربية المشتركة في ظل العولمة على أسس جديدة .

ـ قيام الاقتصادات العربية باختيار الصيغة المناسبة للنظام الاقتصادي العربي التي تجعلها مشاركة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ضوء إعادة بناء النظام الاقتصادي العربي بعد إجراء مجموعة من التحولات التي تجعله يتعامل بكفاءة ومن مركز قوة ، يعظم من خلالها الإيجابيات ويقلل السلبيات .

ثانياً : إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة :

لعل إعادة بناء السوق العربية المشتركة يعني محاولة التغلب على المعوقات التي حالت دون نجاحها في ثوبها القديم ، وفي نفس الوقت الأخذ في الاعتبار التغيرات الإقليمية والدولية وآثارها على المنطقة العربية ، وكذلك الأخذ في الحسبان ما حدث للاقتصادات العربية من تغيرات إيجابية وتأثيرها الإيجابي في مرحلة إعادة البناء ، حيث تتجه معظم الدول العربية إلى برامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي والسماح لقوى السوق أن تعمل من خلال زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، وزيادة الإمكانيات العربية عما كانت عليه في الستينيات بصورة كبيرة بالرغم من إهدار بعض من تلك الإمكانيات في حرب الخليج الثانية .

ولا يخفى أن إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة هي مسألة واقعية أكثر من أي وقت مضى فالظروف الحالية قد تكون أفضل مرحلة لإعادة البناء التي تجعل من المنطقة العربية تكتلاً اقتصادياً ينأى بالاقتصادات العربية عن أي عملية احتواء وتجعلها في مركز تفاوضي أفضل عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى ، أو مع اتفاقية الجات [1] . بل يجعلها تمنح وتمنع بما يؤمن المصالح الاقتصادية العربية في مجموعها بشرط توافر الإرادة السياسية العربية التي تؤدي إلى

(1) ويكفي الإشارة إلى أن اتفاقية الجات التي وقعت أخيراً في جولة أوروجواي عام 1994 وأنشأت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية ، تشير في ثناياها بعد انتهاء المرحلة الانتقالية ؛ أنها لن تسمح لأي دولة أن تعطي معاملة تفضيلية لدولة أخرى دون أن تعطيها لكل الدول ، ومعنى ذلك أن إقامة السوق العربية المشتركة أو على الأقل منطقة التجارة الحرة العربية يجب أن تتم قبل مرحلة التطبيق الشاملة لاتفاقية أوروجواي وإلا فقدنا ميزة المعاملة التفضيلية بيننا كدول عربية .

إنجاح أي صيغة للتعاون الاقتصادي الإقليمي العربي ، وإعطاء الحرية للشعوب العربية لكي تملك إرادة العمل الحر .

وفي هذا الإطار يمكن أن تقوم استراتيجية إعادة بناء السوق العربية المشتركة على المدى المتوسط والطويل ، وتدريجياً على الأسس التالية :

الأساس الأول : إقامة منطقة تجارة حرة عربية شاملة :

وتقوم على تنسيق السياسات الجمركية العربية وتطوير اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، والقضاء على المعوقات البيروقراطية واختلاف وتباين النظم الجمركية والضريبية بما يسمح بنجاح إقامة منطقة تجارة حرة عربية شاملة على أن تتحول إلى اتحاد جمركي بعد فترة لما يحتاجه ذلك من إعداد عملي متكامل ومتدرج ويقصد بمنطقة التجارة الحرة العربية AFTA ، العمل بالتدريج على الإلغاء الكامل لكافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الكمية غير الجمركية المفروضة على كافة السلع الداخلة في التبادل التجاري بين الدول الأطراف في الاتفاقية ، وحظر كافة الممارسات التجارية التقييدية أو التميزية في معاملاتها التجارية وتوفير الشروط والأوضاع الملائمة للمنافسة التجارية العادلة والمتكافئة فيما بينها وتنسيق السياسات الجمركية والأنظمة التجارية العربية المطبقة فيما بينها وتجاه العالم ، على أن تحتفظ كل دولة مرحلياً بحرية تحديد مستويات الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية التي تعرضها تجاه الدول الأخرى على أن تتحول تلك المنطقة بعد فترة إلى اتحاد جمركي تمهيداً للدخول بعد ذلك في مرحلة السوق المشتركة ولعل ما يبعث على التفاؤل في هذا المجال هو صدور قرار القمة العربية رقم 197 في 1996/6/23 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية باتخاذ ما يلزم للإسراع بإقامة المنطقة الحرة العربية الشاملة . وقد أعلن البدء بالفعل فيها ابتداء من 1998/1/1 على لسان أمين الجامعة العربية مع ملاحظة أن دخول الدول العربية في منطقة تبادل حر فيما بينها وعدم قبول أعضاء آخرين لا يتعارض مع القوانين الدولية السائدة ، وهو حق من حقوق السيادة حتمية دخول أعضاء آخرين في منطقة تجارة حرة معهم ، إلا أنه يحمل علاقات تجارية عادية وفق القوانين والمعاهدات التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول .

والأهم أن تطبيق "منطقة تجارة حرة عربية شاملة" سيحقق مزايا اقتصادية للدول العربية في مجموعها ، استاتيكية وديناميكية تفوق المزايا في ظل الوضع الحالي ، والمزايا التي يمكن تحقيقها في حالة "منطقة تجارة حرة شرق أوسطية" وجدول الآثار المحتملة رقم (1) في الفصل الثاني ، يبين أهم الآثار الإيجابية المحتملة من إقامة "منطقة تجارة حرة عربية شاملة" على الاقتصادات العربية [(1)].

والتي تتلخص فيما يلي :

فيما يتعلق بالأثر على القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي العربي ، يلاحظ ارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي في الدول العربية مقابل احتمالات الانخفاض في حالة "منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية" ومن ناحية أخرى ، يلاحظ ارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات بدرجة أكبر منه في حالة "منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية" بالإضافة إلى تحسن أداء القطاع الزراعي وقطاع التشييد اللذين لا يتوقع حدوث تغيرات إيجابية لهما في حالة "منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية" .

فيما يتعلق بالأثر على قطاع التجارة الخارجية ، يتوقع حدوث زيادة في نمو الصادرات السلعية الصناعية الاستهلاكية في حالة "منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة" بينما يتوقع انخفاضها في حالة "منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية" ، ومن ناحية أخرى يتوقع زيادة الصادرات من السلع الاستثمارية في الأجل المتوسط من الأسواق العربية ، وتقديم خدمات التمويل للتجارة العربية البينية ، من خلال برنامج فعال للتمويل ونظام كفء لتسوية المدفوعات الجارية ، على أن يقوم بذلك صندوق النقد العربي ، مع تطوير اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، من ناحية أخرى إدخال واستيعاب المزيد من السلع محل التبادل في إطار ما تسعى إلى تكوينه "من سوق عربية سلعية مشتركة" ووضع الأساليب الأكثر فعالية للمعاملات التفضيلية للمنتجات العربية .

ومن ناحية أخرى ، العمل على رفع كفاءة الإدارة الجمركية العربية وتطويرها بما يتلاءم والتطورات

(1) الجدول وأهم الآثار نقلاً عن : جامعة الدول العربية ، التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية ، مرجع سبق ذكره ص 95 - 96 .

الدولية في هذا الشأن وخاصة مراعاة انعكاسات "الجات" كما جاءت في جولة أوروجواي عام 1994 ، كالتعميم والفحص والتفتيش والتخليص والحجر الصحي ، بالإضافة إلى توحيد المواصفات القياسية للمنتجات العربية ، وتطبيق معايير الجودة وتحسينها وتكوين علامات تجارية تخلق الثقة لدى المستهلك العربي في منتجاته العربية ، من حيث السعر والجودة ، ولابد من تشجيع المشروعات الإنتاجية والخدمية العربية على تطوير ذوق المستهلك العربي باتجاه خلق نمط استهلاك متميز ذي خصوصية عربية وفقاً للعادات والتقاليد الحضارية العربية وبأشكال حديثة ومتطورة .

الأساس الثاني : إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون ملائمة لإحداث التكامل الاقتصادي تدريجياً :

ويتم ذلك من خلال اتجاهين ، الاتجاه الأول يتلخص في الإسراع بالخصخصة ودعم وتشجيع القطاع الخاص ، حتى تقوم المشروعات العربية على الشعوب ممثلة في القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية العربية ، بدلاً من الحكومات والقطاع العام ، أما الاتجاه الثاني ، فيتعلق بإعادة توطين الأنشطة الاقتصادية العربية على أساس مبدأ "الميزة النسبية" بحيث تكون الاقتصادات العربية في هياكلها الصناعية والزراعية والخدمية تكاملية وليست تنافسية ، وقد يتطلب الأمر تقوية قاعدة البحث العلمي العربية لبناء قاعدة تكنولوجية عربية تعمل على تطوير الصناعة والزراعة العربية وتشارك في إعادة البناء . وهذا يتطلب "إنشاء البنك العربي للإنشاء والتعمير" الذي يمكن تدبير أمواله بسهولة من داخل المنطقة العربية ، ليعمل على مساندة عملية إعادة الهيكلة وإقامة المشروعات التي تصب في هذا الاتجاه وتعمل على تصحيح هياكل الإنتاج العربية .

الأساس الثالث : العمل على زيادة وتشجيع الاستثمارات داخل المنطقة العربية :

وذلك بتهيئة المناخ الملائم لنمو تلك الاستثمارات وتعظيم دور القطاع الخاص في هذا المجال ، حيث إن الواقع يشير إلى أن نسبة الاستثمارات العربية البينية ضعيفة بشكل واضح ، حيث بلغت خلال الفترة من 1980 - 1990 4% في المتوسط من إجمالي الاستثمارات العربية المستثمرة في الخارج والبالغة 670 مليار دولار تقريباً ، بالرغم من إقرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في سنة 1980 والتي صدقت عليها حتى الآن 18 دولة عربية وتشرف عليها الهيئة

العربية لاتفاقية الاستثمار ، ورغم أن تلك الاتفاقية جاءت بضمانات واسعة ونصت على مزايا إضافية للاستثمار العربي [1] وتساندها المنظمة العربية لضمان الاستثمار التي أنشأت عام 1975 ، وتجدر الإشارة إلى أن تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية ، لكي يجذب المزيد من الاستثمارات العربية ، لا يقف فقط عند وضع تشريعات الاستثمار والإطار المؤسسي ، بل يحتاج إلى المزيد من العمل على معالجة جوانب أخرى كثيرة ، أهمها إزالة التشوهات في هيكل الأسعار سواء للسلع والخدمات أو عناصر الإنتاج ، أو أسعار الصرف ، من خلال إحداث المزيد من الإصلاحات النقدية والسعرية والهيكلية ، ووضع السياسات الاقتصادية الأكثر كفاءة لخلق الحوافز وفرص الاستثمار المحفزة للمستثمر العربي ، ناهيك عن باقي الجوانب الأخرى المكونة لمناخ الاستثمار .

ويرتبط بذلك تطوير الجهاز المصرفي العربي وتسهيل انتقال الخدمات المالية بين الدول العربية ليشارك في تجميع المدخرات العربية وزيادة الاستثمار العربي بالمشاركة المباشرة في رؤوس أموال المشروعات العربية .

ويضاف إلى ذلك ، دعم عملية بناء سوق مال عربية متطورة ومتكاملة وياحبذا لو وصلت إلى مرحلة سوق مال عربية مشتركة ، حتى تساعد على الإسراع بالتحولات المطلوبة وتزيد من الاستثمار العربي في المزيد من المشروعات العربية .

الأساس الرابع : ضرورة وجود الإطار المؤسسي والتنظيمي الملائم لتلك المرحلة :

حيث لابد من القضاء على ازدواجية وتضارب الاختصاصات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية ، والأمر يحتاج إلى وجود وحدة متخصصة أو لجنة تنسيق ، لتطوير ومتابعة استراتيجية إعادة بناء السوق العربية المشتركة ، والجوانب المرتبطة بها في إطار الجامعة العربية .

ولعل النتيجة المترتبة على "إعادة بناء السوق العربية المشتركة" تبعاً لتلك الأسس ، هي العمل

---

(1) انظر في تفصيل ذلك : جامعة الدول العربية ، الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، وثائق اقتصادية ، رقم 3 ، تونس ، 1982 ، الفصل الثاني المادة 9 .

على إعادة صياغة علاقة التجمع العربي بالتجمعات الاقتصادية الكبرى الأخرى ، بل وباقي أطراف الاقتصاد الدولي ، للحصول على أكبر مكاسب ومنافع ممكنة في مجال التبادل الدولي .

وتبقى الإشارة إلى أن تلك الأسس قد تكون ليست بالضرورة هي كل المطلوب ، ولكن قد يكون المطلوب هو وجود "إرادة العمل" وبكل قوة نحو البحث في مستقبل أفضل للمنطقة العربية والحفاظ على الذات العربية . في إطار ما يمكن تسميته "استراتيجية البقاء" .

ويضاف إلى تلك الأسس الخمسة مجموعة من الأسس الأخرى يمكن أن تطلق عليها مجموعة الأسس المكملة ، فالأولى يمكن أن نسميها الأسس الضرورية والأساسية والثانية يمكن تسميتها بالأسس المكملة لإعادة بناء السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد ، ويمكن إلقاء نظرة سريعة عليها على التوالي دون الفصل بينها وبين الأسس الخمسة السابقة لأنها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الأسس .

الأساس الخامس : وضع استراتيجية عربية ملائمة للتعامل مع الشركات متعدية الجنسيات :

ويتأتى ذلك من ضرورة ألا تهمل الاقتصادات العربية أهمية دور الشركات متعدية الجنسيات ، ولكنها مطالبة بالعمل على تعميق علاقات التعاون مع هذه الشركات بما يحقق المصلحة الاقتصادية العربية القومية . ولذلك يجب وضع استراتيجية عربية تحدد ما الذي تريده المنطقة العربية من تلك الشركات ، وتوضح الآلية التي يمكن التعامل بها مع هذه الشركات ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال استخدام كافة الإمكانيات والأساليب التفاوضية سواء المالية أو غير المالية التي تملكها الاقتصادات العربية عند التفاوض مع تلك الشركات للحصول على التكنولوجيا التي تلائم تحقيق التنمية الاقتصادية داخل الاقتصادات العربية ، وفي نفس الوقت محاولة تحقيق المزيد من الصادرات العربية ، وفتح أسواق جديدة من خلال الشركات المتعدية الجنسيات للمنتجات العربية على أن توضع السوق العربية والقوة الشرائية العربية كورقة رابحة عند التفاوض مع تلك الشركات على مثل تلك النقاط .

الأساس السادس : بناء قاعدة تكنولوجية عربية لتواكب الثورة التكنولوجية العالمية:

وهي تتطلب حشد للإمكانيات العربية سواء كانت مالية تكنولوجية أو علمية وتوجيهها لإحداث التطوير المطلوب في قاعدة البحوث والتطوير ، وقد يتطلب ذلك تكوين كيانات عملاقة من الشركات العربية متعدية الجنسيات تتوافر فيها الإمكانيات المالية الكبيرة التي تستطيع تغطية أنشطة اقتصادية مختلفة سواء في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات والتي تخصص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير .

بل إن ذلك قد يتطلب تعاون مراكز البحوث العلمية والتكنولوجية العربية في ضرورة العمل على ترسيخ وتكوين قاعدة تكنولوجية ومعرفية عربية على درجة عالية من التنسيق والتماسك بحيث تؤدي إلى الوصول إلى اختراعات عربية مشتركة ، تخدم المصالح الاقتصادية العربية العليا.

ولن يقوم هذا الصرح التكنولوجي العربي إلا إذا كانت هناك استراتيجية لتنمية الموارد البشرية العربية والأنظمة التعليمية العربية للتعامل بكفاءة مع الثورة التكنولوجية العالمية ، وهنا يجب على المنطقة العربية أن تهيئ المناخ الملائم للإبقاء على العقول العربية داخل المنطقة العربية والحيلولة دون استمرار هجرة العقول العربية إلى الدول غير العربية .

الأساس السابع : وضع استراتيجية عربية محددة للتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد

وتهدف هذه الاستراتيجية ضمن ما تهدف إليه إلى تحقيق أسعار مجزية للصادرات العربية من المواد الأولية ، لأن معظم الصادرات العربية في المرحلة الحالية هي صادرات من المواد الأولية ، بالإضافة إلى السعي إلى تحسين شروط الحصول على التكنولوجيا الملائمة والمعاونة على بناء القاعدة التكنولوجية العربية ، حيث إن معظم الاقتصادات العربية تفتقر إلى القاعدة التكنولوجية اللازمة والمطلوبة لتحقيق التنمية الصناعية والزراعية ، بل وتعمل تلك الاستراتيجية على الاستفادة من تقسيم العمل الدولي ، بالحصول على نسب متزايدة من الإنتاج الصناعي العالمي لتزداد الصادرات الصناعية العربية ، وتهيئ تلك الاستراتيجية ، مناخ الاستثمار العربي على زيادة تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية ، مع العمل على تخفيف عبء

المديونية الخارجية عن الدول العربية المدينة .

ولعل ذلك يتطلب أن يحدث نوع من التنسيق بين كل الأطراف العربية على أهداف تلك الاستراتيجية وآليات تحقيقها عند التعامل مع الأطراف والمنظمات المختلفة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

الأساس الثامن : إصلاح الإطار المؤسسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك

تحتاج الاقتصادات العربية إلى إطار مؤسسي قوي كفء قادر على دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ويتطلب ذلك [1] العمل على إعمال اتفاقية الوحدة الاقتصادية واعتبار أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو الأساس وهو ما يتطلب انضمام كافة الدول العربية إليه وإكساب قراراته الإلزام على نحو متدرج ، مع وضع منهج محدد لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية على مراحل ، وإنشاء محكمة اقتصاديةعربية تفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الوحدة ، وإشراف المجلس على تخطيط أعمال أجهزة العمل الاقتصادي المشترك على نحو يزيل التضارب ويكفل دعم تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية مع التمييز بين الأجهزة التي تعمل في أنشطة ذات طابع قومي ، وتلك التي تعمل كبيوت خبرة لخدمة الدول الأعضاء .

ويضاف إلى ذلك ضرورة تعزيز الصندوقين العربيين للنقد والإنماء ودعم قدرتهما على التعامل في الأسواق المالية ، وإقامة مركز علمي تابع للمجلس ، يقوم بتفاصيل الفكر المتكامل وإجراء الدراسات العلمية لتقييم آثار الإجراءات المطبقة واقتراح أساليب معالجة المشاكل التي تفرض المسيرة التكاملية .

واقتصاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا تقرر إبقاؤه على المجالات التي لا تتعارض مع عمل مجلس الوحدة والمؤسسات العاملة تحت إشرافه ويقتضي ذلك وضع أسس واضحة لعمله .

---

(1) انظر في تفصيل ذلك :

د. محمد محمود الإمام ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، تقييمه ومستقبله ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يونيو 1997 ، ص ص 36 - 37 .

الأساس التاسع – وضع برامج عمل للتنفيذ والمتابعة :

وتقوم هذه البرامج الزمنية على تحقيق الأهداف الموضوعة بدقة للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، سواء في الأجل القصير أو المتوسط أو الأجل الطويل وتوضع هذه البرامج التنفيذية ، بحيث تتضمن السياسات والإجراءات والأنشطة التي يتم القيام بها على المستويين القطري والقومي ، وفي نفس الوقت تضم آليات وأساليب للمتابعة تتميز بالوضوح والكفاءة .



منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة

(كمرحلة أولى لبناء السوق العربية المشتركة AFTA)

منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة

(كمرحلة أولى لبناء السوق العربية المشتركة AFTA)

لعل من أهم نتائج التحليل في الفصول السابقة ، أنها انتهت إلى أنه من الأفضل للاقتصادات العربية أن تعمل بكل قوة نحو إعادة بناء السوق العربية المشتركة في مواجهة العولمة والتحولات الاقتصادية العالمية وما يبعث على التفاؤل الشديد في هذا المجال صدور قرار القمة العربية في يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ مايلزم من إجراءات وتدابير نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة العربية الشاملة وفق برنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما .

وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا التوجه عكف الخبراء العرب منذ يونيو 1996 على دراسة كافة التفاصيل الدقيقة المتعلقة بآليات العمل والقواعد التطبيقية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة AFTA، حتى قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده التاسع والخمسين في القاهرة وبالتحديد في 19 فبراير 1997 ، الإعلان عن قيام المنطقة الحرة خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/1/1 ، وحتى 2007/12/31 ليكون هذا القرار بمثابة مشروع العرب الاقتصادي للدخول إلى القرن الحادي والعشرين وإيذاناً بوأد مشروع السوق الشرق أوسطية ومرحلة لابد منها لقيام تكتل اقتصادي عربي يتسم بالفعالية في مواجهة التحديات والتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية .

وبالفعل أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد ــ أمين عام جامعة الدول العربية في هذا الوقت ــ بداية تنفيذ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة AFTA في 1998/1/1 بموافقة 18 دولة من 22 دولة عربية على بدء التنفيذ لهذا المشروع الاقتصادي العربي .

وبناء على ذلك يصبح من الضروري أن يخصص هذا الفصل لإلقاء الضوء على الجوانب المختلفة لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة AFTA سواء من ناحية المفهوم والأهمية والمقومات والإطار القانوني والمؤسسي لقيامها والبرنامج الزمني للتنفيذ ، والعوامل المساعدة على إقامتها ، والشروط اللازمة لذلك وعلاقة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة AFTA بالجات ومنظمة التجارة العالمية WTO ، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على واقع التطبيق لهذه المنطقة ومشكلات هذا التطبيق كما يظهر من التحليل التالي :

أولاً : مفهوم وأهمية منطقة التجارة الحرة :

لعل من الضروري أن نتذكر أن منطقة التجارة الحرة Free Trade Area ، هي إحدى مراحل قيام السوق العربية المشتركة ، وصورة من صور قيام التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر يجمعها مصالح اقتصادية مشتركة وتتجانس اقتصادياً وتاريخياً وثقافياً وحضارياً ، ويكون من أهدافها الرئيسية إزالة جميع القيود التعريفية وغير التعريفية الكمية على التجارة الدولية في السلع والخدمات فيما بين أعضاء التكتل الاقتصادي من أجل زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بحرية تامة بين الدول الأعضاء ، وهو مايؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويرفع من مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء في التكتل ، ويساعد على التوسع في النشاط الصناعي وإنشاء المناطق الصناعية داخل تلك الدول في إطار تطبيق اقتصاديات الإنتاج الكبير Massproduction مما يتيح استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وعناصر الإنتاج على نحو أفضل ومن ثم يؤدي ذلك إلى تخفيض معدلات البطالة ويخلق طاقات إنتاجية جديدة ويساعد على تحديث وتطوير الإنتاج وتنويعه ويخلق مجالاً كبيراً للتعاون الاقتصادي في مجال التكنولوجيا والبحث والتطوير ومن ثم الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من الدول الأعضاء ، وزيادة القدرات التنافسية تجاه العالم الخارجي الذي يموج بالتنافسية والتحديات التي جعلت معظم دول العالم تلجأ للتكتل حتى أصبح حوالي 85% من العالم الذي نعيشه في حالة تكتل اقتصادي بصورة أو بأخرى [1] .

---

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى كتابنا د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1998 ، ص 99 .

ومن ناحية أخرى تخلق منطقة التجارة الحرة مجالاً ومناخاً مناسباً للغاية في تحقيق التعاون في علاج مشكلات البيئة ومنع التلوث في تلك الدول وهو ما يتمشى مع ما جاء في اجتماعات منظمة التجارة العالمية WTO في سنغافورة عام 1997 التي أقرت ضرورة استبعاد السلع الملوثة للبيئة من التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الجات ومنظمة التجارة العالمية .

ومن ناحية أخرى تساعد منطقة التجارة الحرة ، على التعاون في مكافحة الجرائم الاقتصادية والاجتماعية والتعاون في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ، وزيادة القدرة على التعامل على التكتلات الاقتصادية الكبرى الأخرى في العالم ، بل والعمل على زيادة القدرة على التصدي لمنافسة السلع والخدمات المستوردة داخل منطقة التكتل الاقتصادي وفي نفس الوقت على زيادة القدرة على النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى غير الأعضاء ، ومواجهة السياسات الحمائية التي تضعها الدول الأخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة بين الدول الأعضاء يتطلب تحديد برنامج زمني يتم من خلاله إزالة القيود الجمركية التعريفية وغير التعريفية ثم بعدها التحرير الكامل للمعاملات والمبادلات داخل المنطقة المزمع قيامها ، وتختلف في ذلك منطقة التجارة الحرة الشاملة عن الاتحاد الجمركي حيث يعتبر أحد المراحل التالية لقيام السوق المشتركة ، ويتطلب قيامه توحيد المعاملة الجمركية للدول الأعضاء لدى تعاملها مع الدول الأخرى غير الأعضاء ، أي يتم تكوين مايسمى بالحائط الجمركي في معاملات دول التكتل الاقتصادي مع الغير ، وهو ما لا يوجد في حالة منطقة التجارة الحرة الشاملة التي تمنح الدول الأعضاء فيها لبعضها البعض تخفيضات جمركية أو إعفاءات من كافة الرسوم والضرائب الجمركية وإزالة القيود التعريفية وغير التعريفية (1) .

ومن ناحية أخرى ، لابد من الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة الشاملة Free Trade Area تختلف عن المنطقة الحرة Free Zone (2) التي تقوم بوظائف التجميع والتصنيع والتجهيز والتصدير

(1) Hrebert G, Gubel, International Economics, Richard D. Irwin, Inc, USA, 1977, Ch 27, PP. 585 - 586.

(2) يمكن الرجوع في ذلك إلى بحثنا : د. عبد المطلب عبد الحميد ، مستقبل المناطق الحرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، بحث منشور في المجلة العلمية لمعهد البحوث والدراسات العربية ، العدد 27 ، يوليو 1997 ، ص 16 - 18 .

وإعادة التصدير والتي تتم من خلال سياسات تنشيط وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والعمالة المدربة ، والاستثمار من أجل التصدير وتنمية الموارد من النقد الأجنبي للدولة المضيفة .

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة Free Trade Area يمكن أن تقتصر في بعض أشكالها على نوع معين من السلع مثل السلع الزراعية ، ليشمل التحرير هذه السلع فقط دون السلع الصناعية والنصف مصنعة فهي تخضع لآليات التفاوض حول مجموعات سلعية متدرجة تدخل في نطاق التحرير بالتدريج ، ويطلق على هذه الصورة من المناطق التجارية الحرة اتفاقيات لتيسير وتسهيل التبادل التجاري وهو ما ينطبق على الاتفاقية الموقعة بين 17 دولة عربية عام 1981 . والتي اعتبرت نواة يمكن تفعيلها للوصول إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة التي أعلن عن قيامها بداية من 1998/1/1 على لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية .

ومن هذا المدخل تتجلى بوضوح أهمية قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة ، حيث تعتبر نقطة البداية لتحريك المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي الذي يرتكز على سوق كبيرة من أجل الاستفادة من المزايا المباشرة وغير المباشرة للتكتل الاقتصادي في ظل تطبيق آليات السوق القائمة على التحرير والحرية الاقتصادية ، وبالتالي تتزايد فرص الاستثمار مع تحقيق الوفورات الاقتصادية المرتبطة بحجم الإنتاج الكبير وتعظيم الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتعميق التخصص والتشابك الاقتصادي ومبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence وما يترتب عليه من إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية ، وبالتالي توطين التكنولوجيا وتخفيض التكاليف وزيادة القدرات التنافسية للصادرات وزيادة التبادل الدولي بين الدول الأعضاء وكذلك مع بقية دول العالم غير الأعضاء [1] ومعنى ذلك أن منطقة التجارة الحرة ترجع أهميتها إلى أنها تستجيب للتحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية التي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين حيث تعمق وتعظم من شأن التنافسية

---

(1) انظر في تفاصيل ذلك : ممدوح محمد المصري ، دور التجارة العربية البينية في كمية الاستثمار والتكامل الاقتصادي في ظل سياسة التحرير الاقتصادي في الدول العربية ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد الثالث عشر السنة التاسعة يوليو 1996 ، ص 137 - 138 .

الاقتصادية التي تعتبر أهم التحديات التي وضعتها تلك التحولات أمام دول العالم وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، بل تبرز أهمية قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة في هذا العالم الذي يتجه بصورة واضحة إلى إقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل الاتحاد الأوروبي والأبيك والنافتا والآسيان وغيرها ، وهو اتجاه تؤيده وتدعمه اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية والتي تعلن بوضوح أنه لا مكان للاقتصاد الذي يعمل بمفرده في هذا العالم الذي يتكتل اقتصادياً وبالتالي فإن الدول التي لا تقع في نطاق تكتل اقتصادي قوي سيكون حالها التهميش وضعف الوزن النسبي في التجارة الدولية . وقد توصلت بعض الدراسات القياسية إلى أن مناطق التجارة الحرة باعتبارها صورة من التكتل الاقتصادي ، يترتب عليها زيادة ملموسة في إنتاجية عوامل الإنتاج وزيادة حجم الاستثمار والتجارة البينية وتنويع النشاط الاقتصادي وزيادة معدل التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي [1] .

ثانياً : مقومات قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة :

تحتاج منطقة التجارة الحرة الشاملة إلى أن تستند على مجموعة من المرتكزات والتي يمكن اعتبارها مقومات أساسية يمكن أن يستند عليها التكتل الاقتصادي في مرحلة إنشائه وهي لازمة لنجاحه ، وتعمل على تفعيل الجهود التكاملية وتضمن لها الاستمرار بفعالية في المستقبل القريب والبعيد .

ولعل من المفيد إلقاء الضوء على أهم هذه المقومات من خلال التحليل التالي [2] .

1- تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي :

وهذه المسألة ضرورية لترسيخ مبدأ الإنتاج هو المحرك للتجارة ، ذلك لأن تنوع الإنتاج وارتفاع كفاءة الإنتاج يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي للدول الأعضاء وتزايد قدراتها على جذب الاستثمارات الأجنبية

---

(1) A. MEL. Agraer, Measuring the Impact of Economic Integration from theary and Measurement, tohnson, 1989. pp. 133, 153.

(2) تمت الاستعانة في هذا الجزء وبتصرف كبير على بحث : د. حمدي عبد العظيم ، جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة من 20 - 22 نوفمبر 1997 ، ص 7 - 9 .

وإقامة المشروعات الإنتاجية للتصدير ، وبالتالي ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence بين الدول الأعضاء ومن ثم تحول الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي إلى اقتصاديات تكاملية وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم ومعدلات التجارة البينية للدول الأعضاء .

ولعل بناء نسيج متماسك وفعال للتشابك الاقتصادي بين دول المنطقة الحرة الشاملة يحتاج إلى بناء قدرات ذاتية تكنولوجية متطورة في إطار تعميق عملية تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي وبالتالي بناء استراتيجية متكاملة للتشابك الاقتصادي والإنتاجي بين الدول الأعضاء في المستقبل يضمن تزايد العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الأعضاء بل ومع العالم الخارجي في المستقبل .

2- حرية تدفق السلع والخدمات وإنتقال الملكية الفكرية :

ويتطلب ذلك أن يكون هناك توجهات محددة وواضحة نحو ضمان حرية تدفق السلع والخدمات عبر الدول الأعضاء المكونة للتكتل الاقتصادي دون عوائق أو عراقيل أو قيود كمية أو غير كمية وينطبق ذلك على انتقال الملكية الفكرية وحمايتها كما جاءت في اتفاقية الجات 1994 بأوروجواي .

ويقصد بالتحرير هنا التحرير الشامل لكافة السلع والخدمات دون اختيار مجموعة معينة من السلع وإلا تفقد منطقة التجارة الحرة الشاملة أهم مقومات قيامها ، ناهيك عن أن الاختيار لسلع معينة دون الأخرى مسألة تتعارض مع اتفاقية الجات وآليات عمل منظمة التجارة العالمية وهو مايقتضي توافر المقوم الخاص بالتحرير الشامل لكافة السلع والخدمات في نطاق منطقة التجارة الحرة الشاملة كإحدى مقومات قيامها واستمرارها .

3- تحرير خدمات النقل الترانزيت وحرية استخدام الموانئ والمطارات :

وهذا المقوم يدعم المقوم الخاص بضرورة تحرير وحرية تدفق السلع والخدمات ، حيث من الضروري أن تتعهد الدول المكونة للتكتل الاقتصادي في شكل منطقة تجارة حرة شاملة ، بتوفير التسهيلات اللازمة التي تعمل على تسهيل حركة النقل والترانزيت داخل أراضي كل دولة من الدول الأعضاء ، والتي تعمل على نقل السلع بسهولة ويسر ، سواء من خلال السفن أو الطائرات

أو السيارات ، لتحقيق هدف انسياب وتدفق السلع المتداولة في نطاق منطقة التجارة الحرة الشاملة وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة حجم التجارة البينية وهو ما يؤدي إلى نجاح واستمرار منطقة التجارة الحرة الشاملة في تحقيق أهدافها .

4- توافر آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة ونظام متكامل للمقاصة وتسوية المدفوعات :

وهي مسألة ضرورية لتمويل التجارة البينية وما ينتج عنها من ضرورة تسوية المدفوعات وإجراء المقاصة بين معاملات الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي وبالتالي إتاحة نظام للائتمان التجاري بين الدول الأعضاء على درجة عالية من الكفاءة لتحقيق الهدف الرئيسي من قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة وهو زيادة حجم التجارة البينية وزيادة معدلاتها بين الدول الأعضاء وهو مايعود بالنفع والعائد المتزايد لدول التكتل الاقتصادي .

ولعل ذلك يؤدي إلى تشجيع المؤسسات المصرفية والمالية على تمويل التجارة البينية بين الدول الأعضاء ، وإلا تفقد منطقة التجارة الحرة الشاملة أحد المقومات الهامة لقيامها ونجاحها واستمرارها .

5- كفالة تعويض الدول الأقل تقدماً في التكتل الاقتصادي :

فمن المعروف أن إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ما يترتب على قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة من تعميق التخصص وإعادة تقسيم العمل ، يؤديان إلى انخفاض الإيرادات العامة الناتج من انخفاض حصيلة الجمارك ، وبالتالي التأثير السلبي على أوضاع الموازنة العامة للدولة وبخاصة في الدول الأقل تقدماً ، بالإضافة إلى تضرر بعض الصناعات والأنشطة الاقتصادية ، وبالتالي يصبح من الضروري البحث في توفير الآلية المناسبة التي تقدم التعويض المالي للدول الأقل تقدماً والتي توفر الأموال اللازمة لإعادة تأهيل القوى العاملة ، وإعادة تأهيل تلك الصناعات والأنشطة في تلك الدول ، وهو المنهج الذي اتبعته الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة (الأفتا) تجاه كل من أيرلندا والبرتغال وجنوب إيطاليا وأسبانيا .

6- تحول العلاقات السياسية لتخدم اقتصاديات التكتل الاقتصادي :

أي من الضروري أن تتبع السياسة الاقتصادية وليس العكس ، ومعنى ذلك يصبح من الضروري أن تتجه القرارات السياسية إلى خدمة المصالح الاقتصادية في كل دولة من دول التكتل الاقتصادي ويرتبط بذلك توافر الإرادة السياسية التي تؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء ولا يخفى أن ذلك يتطلب نوعاً من التوافق السياسي والانسجام بين النظم السياسية لدول التكتل الاقتصادي والاتجاه بدرجة أكثر نحو تطبيق أنظمة الحكم الديمقراطي وترسيخ الحرية والديمقراطية على مستوى الدول الأعضاء .

7- وجود شبكة متكاملة للمعلومات بين دول التكتل الاقتصادي :

وهنا يمكن استخدام التكنولوجيا ومستحدثات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما أتاحته من أدوات وتسهيلات ، بل واستخدام نظم المعلومات العالمية الإنترنت حتى يتوفر لدى كافة الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي ، كل المعلومات الضرورية عن الأسواق وفرص التصدير والاستثمار في كل دولة ، والمعلومات والبيانات الضرورية عن التطورات والمؤشرات الاقتصادية ، والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، والمواصفات القياسية وفرص البيع والشراء . وهي لازمة في كل الأحوال لتنمية التجارة البينية بين دول التكتل الاقتصادي .

ثالثاً : الإطار القانوني والمؤسسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة والبرنامج الزمني للتنفيذ:

في إطار التفكير في إعادة بناء نمط العلاقات الاقتصادية العربية البينية ، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال جامعة الدول العربية ، باعتباره جهة الإشراف على تنظيم العلاقات الاقتصادية العربية البينية ، وبناء على قرار منها بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة (الكبرى) لتلبي مطالب الدول العربية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية دون أن تتعارض مع نظام التجارة العالمية الجديد ، وفي نفس الوقت تستفيد من التغيرات الإيجابية التي حدثت في الاقتصادات العربية في الثمانينيات والتسعينيات وبناء على ذلك أعلن في 1998/1/1 بداية العمل باتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة أو الكبرى ، لتكون أول وثيقة عربية جماعية تقر

بشكل واضح إقامة منطقة تجارة حرة عربية تشمل كافة الدول العربية خلال عشر سنوات من 1998/1/1 إلى 2007/12/31 وبموافقة 18 دولة عربية لتمثل الحد الأدنى من حرية التبادل التجاري بين الدول العربية ويجوز للدول العربية فرادى أو ثنائية أو متعددة الأطراف أن تحقق منطقة تجارة حرة في فترة تقل عن الفترة الزمنية التي حددها البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة .

ولعل من المناسب في هذا الصدد إعطاء فكرة سريعة عن الإطار القانوني والمؤسسي والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية في النقاط التالية :

1- الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة :

يتمثل الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة في الاستناد إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي تم التوقيع عليها في السعودية في إطار جامعة الدول العربية عام 1981 ، حيث تضمنت الاتفاقية في مادتها السادسة ، أحكاماً تؤدي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة عربية بين الدول العربية الأعضاء فيها ، وإن لم تنص صراحة على مسماها ، وحتى يتم تجاوز هذا النقص في الاتفاقية ودون الدخول في خضم التعديلات وتعقيداتها ، فقد تم الاتفاق بين الدول العربية على وضع برنامج زمني لتفعيل الاتفاقية وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية بحيث يكون ملزماً للدول الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بعد مرور شهر من تاريخ إقراره من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وبالتالي فإن الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية والذين يبلغ عددهم 16 دولة هي الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية والسودان وسوريا والصومال والعراق وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ، المغرب واليمن ، كلهم أعضاء حكماً في منطقة التجارة الحرة العربية وملتزمين بتنفيذ البرنامج الخاص بها ، وعلى الدول غير الأعضاء الانضمام إلى الاتفاقية أولاً لكي تصبح طرفاً في منطقة التجارة الحرة العربية ، وتلتزم بتطبيق البرنامج ، ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية في حالة تطبيقها بشكل كامل تنشئ اتحاداً جمركياً بين الدول العربية .

وتجدر الإشارة إلى أنه مع التحضير للإعلان عن منطقة التجارة العربية فقد انضمت كل من مصر وسلطنة عُمان ليصبح عدد الدول المكونة لنواة التكتل الاقتصادي العربي 18 دولة عربية .

2- **الإطار المؤسسي :**

حيث يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهة الإشراف الرئيسية على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية ويساعده في أداء مهامه لجنة التنفيذ والمتابعة التي ينبثق عنها عدة لجان فنية وتنفيذ مثل لجنة مدبري الجمارك ولجنة قواعد المنشأ . والعديد من اللجان الفنية الأخرى ، وترفع لجنة التنفيذ والمتابعة تقريراً دورياً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول السياسات التجارية في الدول الأعضاء وتعمل على معالجة حالات الإغراق والدعم وخلل ميزان المدفوعات الناتجة عن تطبيق البرنامج التنفيذي ووضع برنامج التطبيق السنوي لتحقيق الرسوم الجمركية ، والرسوم والضرائب ذات الأثر الكامل ، ووضع جداول المواسم الزراعية لكل دولة عضو وتحديد تاريخ بدء وانتهاء الموسم لكل سلعة زراعية وتعقد اللجنة اجتماعها كجهاز لفض المنازعات بناء على طلب أي دولة عضو أو طلب من الأمانة الفنية للتجارة الحرة العربية ، وإلى جانب ذلك هناك لجنة المفاوضات التجارية التي أنيطت بها مهمة تصفية القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة في المنطقة الحرة ومتابعة تطبيق قواعد المنشأ العربية مع وضع قوائم السلع المحظور استيرادها أو تداولها في أي دولة لأسباب دينية أو فنية أو أمنية ، ومعنى ذلك اعتماد البرنامج على المتابعة ، والتنفيذ على تطبيق التحرير الشامل للتجارة العربية البينية ، وفي نفس الوقت فض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأطراف .

ويتولى جهاز الإدارة العامة للشئون الاقتصادية في الجامعة العربية ، الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية ، ويساعد الأمانة الفنية في أداء مهامها المنظمات العربية المتخصصة باعتبارها بيوت خبرة عربية على المستوى القومي ، والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية النوعية واتحادات القطاع الخاص ، ويحتاج تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية تضامن كل الجهود الرسمية والخاصة ، لأن ذلك يعتبر المشروع الاقتصادي القومي العربي للدخول إلى القرن الحادي والعشرين الذي يعبر عن المصالح الاقتصادية القطرية والقومية للدول العربية .

وهنا تجدر الإشارة إلى قضية الازدواجية القائمة بين أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك ، حيث يلاحظ أنه في الوقت الذي أوكل فيه مؤخراً تنفيذ البرنامج للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي وأمانته الفنية بالإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، فإننا لا يمكن أن نغفل وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وأمانته التي تعمل في ذات الاتجاه ولنفس الهدف وهو تحرير التجارة العربية ، مما يتطلب دونما حساسية إزالة هذه الثنائية وتوحيد الجهود وتحديد الاختصاصات بوضوح ، بل يطالب البعض [1] بأن يتولى مجلس الوحدة الاقتصادية الإشراف على إقامة السوق العربية المشتركة واقتصار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا تقرر إبقاؤه على المجالات التي لاتتعارض مع عمل مجلس الوحدة والمؤسسات العاملة تحت إشرافه ويقتضي هذا وضع أسس واضحة لعمله .

3- البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية :

حيث شكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة التنفيذ والمتابعة كآلية لتطبيق البرنامج في الدول العربية الذي يستغرق عشر سنوات ، ويتوافر للجنة التنفيذ والمتابعة صلاحية المجلس فيما تتخذه من قرارات تتعلق بتطبيق البرنامج لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة أو الكبرى . كما يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء مراجعة نصف سنوية للتعرف على مدى التقدم في تطبيق البرنامج وسيكون موضوع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى محوراً لأعمال المجلس طيلة العشر سنوات القادمة .

ولقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية كمنهج لإقامتها خلال برنامج زمني مدته عشر سنوات ، ويتم خلالها التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ، حيث يتم التخفيض بنسبة 10% سنوياً على كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والمفروضة على استيراد جميع السلع العربية ذات المنشأ الوطني ، كما يلغي البرنامج التنفيذي كافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية المتبادلة ، مثل القيود الكمية والنقدية والإدارية ؛ ويتم معالجتها فقط من خلال الرسوم الجمركية بعد تخفيضها خلال تنفيذ البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية .

(1) د. محمد محمود الإمام ، العمل الاقتصادي العربي المشترك : تقييمه ومستقبله ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الخامس العدد الأول ، معهد التخطيط القومي ، يونيو 1997 ص 36 - 37 .

وقد عالج البرنامج بعض القضايا التي كانت مثاراً للجدل بين الدول العربية خلال مرحلة الإعداد، مثل قضية مواسم الإنتاج الزراعي أي الرزنامة الزراعية، حين أتاح للدول الأعضاء الاحتفاظ بالرسوم الجمركية المطبقة على استيراد السلع الزراعية خلال فترة الرزنامات الزراعية بنهاية مدة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، وبذلك يكون البرنامج قد حافظ على مصالح القطاع الزراعي لكل دولة مع إعطاء فترة العشر سنوات للتكيف التدريجي مع المنافسة على المستوى القومي .

وتضمن البرنامج آليات عمل منطقة التجارة الحرة العربية والأجهزة اللازمة لعملية التنفيذ والمتابعة وكيفية مشاركة أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك في عملية التنفيذ والمتابعة وكذلك مشاركة القطاع الخاص في التنفيذ والمتابعة وإعداد التقارير الدورية عن السياسات التجارية العربية والمعاملة الوطنية وكذلك المشاركة في إعداد قواعد المنشأ للسلع العربية ، ولعل من الضروري الإشارة إلى أن وجود قواعد منشأ للسلع التي يتم تبادلها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية يعتبر ضرورياً لتحديد هوية السلع المتبادلة ، حتى لا تتسرب مكاسب توسع السوق إلى أطراف غير أعضاء في المنطقة ، وكذلك المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وكأسلوب لمنح معاملة تفضيلية للدول الأعضاء الأقل نمواً ، وقد كان غياب قواعد منشأ للسلع العربية أحد عوامل عدم الالتزام بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة سبتمبر 1997 القواعد العامة لمنشأ السلع العربية لأغراض تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة العربية الشاملة وبناء على هذا التحليل فإن البرنامج التنفيذي يتضمن العناصر الرئيسية التالية :

1/3- معاملة السلع العربية والتي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية .

2/3- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي والذي يقوم على نسبة تخفيض سنوية تبلغ 10% خلال عشر سنوات بداية من 1998/1/1وتنتهي في 2007/12/31 ويمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري بأن يجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل أي

مزايا تسبق البرنامج الزمني .

3/3- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى مهما يكن .

4/3- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن ذلك .

5/3- منح معاملة تفضيلية للدول الأعضاء الأقل نمواً ، وعلى الدولة المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة .

6/3- تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وحسم أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة .

رابعاً : العوامل المساعدة على قيام منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة :

تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من العوامل المساعدة على قيام منطقة التجارةالحرة العربية الشاملة ونجاحها واستمرارها ، لعل من الضروري رصدها وجمعها على النحو التالي :

1- وجود اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي وصدور الجزء الثاني المكمل لها :

وقد أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981 بالمملكة العربية السعودية في إطار تطوير جهود العمل الاقتصادي المشترك ، وكانت بمثابة الأساس الذي قامت عليه الخطوات العملية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة حيث وقع عليها عام 1981 ، 16 دولة عربية ، وقد حرصت الاتفاقية في كل جوانبها على تشجيع الدول الموقعة عليها على تنمية التبادل التجاري بينها من خلال توفير التمويل المباشر للإنتاج والتجارة البينية ، مع توفير ضمان لهذا التمويل والعمل على تسوية المدفوعات المرتبطة بالتنازل التجاري بين الدول الأعضاء ، وقد أقرت التحرير التدريجي لمجموعات السلع الداخلة في الاتفاقية ، وقد تم الانتهاء من إقرار ما يزيد عن 20 مجموعة سلعية، إلا أنه نظراً للبطء الشديد في تنفيذ هذه الاتفاقية ، وعدم وجود برنامج تنفيذي بين الدول العربية وعدم توافر آليات للتنفيذ والمتابعة وحل المشكلات والقضاء على المعوقات ، فقد صدر الجزء الثاني المكمل للاتفاقية عام 1997 ويتضمن القواعد والأسس اللازمة لتفعيل اتفاقية عام 1981 على

أن يتم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية اعتباراً من 1998/1/1 ولمدة عشر سنوات يتم خلالها تخصيص الرسوم الجمركية على السلع عربية المنشأ ، حتى يتم إلغائها نهائياً في نهاية هذه الفترة .

2- تنامي مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك :

حيث يوجد عدد من مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك التي يمكن أن تساعد بشكل فعال على تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك إذا ما أمكن إيجاد التنسيق الفعال فيما بينها وتحديد الاختصاصات بشكل واضح ومحدد ، وإزالة الازدواجية بين بعضها مثل الازدواجية الموجودة بين مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وعلى كل الأحوال فمن المعروف أن من أهم تلك المؤسسات ، يوجد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من خلال دراسة الأمور المتعلقة بتحرير انتقال عناصر الإنتاج وتسهيل تبادل السلع والمنتجات العربية وحرية مزاولة النشاط الاقتصادي ، وكذلك حرية استخدام المرافق والمطارات المدنية بما يعني تنشيطها وازدهارها بالإضافة إلى الاهتمام بتنسيق السياسة التجارية تجاه العالم الخارجي في مواجهة السوق الأوروبية المشتركة ومنافسة الصادرات الإسرائيلية ،والمطالبة بسرعة الوصول إلى سوق عربية مشتركة . وقد تضمن برنامج العمل الجديد لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (1995 - 2000) مشروع إطار عام لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم كافة الدول العربية وهو ما يجعلنا نؤكد على إزالة الازدواجية بين عمله وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، رغم أن ذلك يصب في اتجاه تنامي مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك .

وإلى جانب ذلك توجد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والتي تهتم بتشجيع الاستثمار وتوفير الضمانات الكافية للمستثمر لتعويضه عن المخاطر غير التجارية وتقديم تعويضات مناسبة عن الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر ، وقد اهتمت هذه المؤسسة بداية من عام 1986 بتوفير الضمان لائتمان الصادرات العربية ضد المخاطر التجارية ، بالإضافة إلى المخاطر غير التجارية ، وتتولى هذه المؤسسة توفير الضمان لبرنامج تمويل التجارة العربية وفقاً لنظام ضمان ائتمان الصادرات المعمول به .

ويوجد أيضاً صندوق النقد العربي ، الذي أنشئ عام 1976 ، وبدأ العمل بداية من عام 1977 ، بفرض إنشاء نظام لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وتشجيع التبادل التجاري بين

الدول العربية وإنشاء برنامج لتمويل التجارة العربية .

وبالإضافة إلى كل ذلك توجد صناديق الإنماء العربية القطرية والإقليمية مثل صندوق أبو ظبي والصندوق الكويتي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي الذي ساهم بنسبة 20% من رأس مال برنامج تمويل التجارة العربية .

ويوجد أيضاً الصندوق السعودي للتنمية الخارجية ، والصندوق العراقي وصندوق الأوبك والصندوق العربي للتنمية في أفريقيا والمغرب العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .

3- تكوين التجمعات الاقتصادية العربية :

وهذه التجمعات هي اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد المغاربي وتجمع الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) وقد أنشئ مجلس التعاون الخليجي عام 1981 ويضم في عضويته كل من السعودية والكويت والإمارات العربية وقطر والبحرين وسلطنة عُمان ، وتهدف الدول الأعضاء في هذا المجلس إلى زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها والوصول إلى اتحاد جمركي بين الدول الخليجية بحيث تتراوح الرسوم الجمركية بينها وبين البعض حول 4 - 120% .

أما الاتحاد المغاربي فقد أنشئ عام 1989 ويضم المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا ، غير أنه لم يتمكن من أن يصبح حقيقة اقتصادية إقليمية فاعلة سواء على صعيد التكامل الاقتصادي فيما بين الدول المكونة له أو على صعيد التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي الذي اتجه إلى عقد اتفاقات تعاون وإقامة منطقة تجارة حرة مع المغرب ومع تونس ، كل على حدة .

أما التجمع الخاص بالدول العربية المصدرة للنفط فهو تجمع لأغراض تنسيق محدودة في مجال إنتاج النفط وتحديد أسعاره وإذا كانت هذه التجمعات لم تؤت ثمارها بشكل كبير إلا أنها تدل دلالة واضحة على حاجة العرب عموماً إلى قيام تكتل اقتصادي عربي وخاصة إذا ما توافرت الإرادة السياسية .

4- الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة العربية :

ويعتبر هذا الاتجاه أحد الخطوات الهامة المؤدية إلى الإسراع بإقامة واستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ، بل يراها القادة والزعماء العرب أنها الطريقة العملية والواقعية لقيام السوق العربية المشتركة ، أي هي المرحلة الأكثر ديناميكية في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة من خلال التمرس على تحرير التجارة الثنائية ، والذي يؤدي بدوره إلى الوصول إلى مرحلة بناء السوق العربية المشتركة ، حيث إن انتشار هذه الاتفاقيات الثنائية تعمق العلاقات الاقتصادية العربية وفي نفس الوقت يمكن أن يختصر عدد العشر سنوات إلى خمس سنوات فقط .

ولذلك لا غرابة أن نجد أن هناك اتفاقيات تجارية ثنائية تمت بين مصر والكويت ومصر وتونس ومصر ولبنان ومصر وسوريا ومصر والمغرب ومصر وليبيا وغيرها ، وهذا الاتجاه في الحقيقة تتبناه جمهورية مصر العربية من خلال القيادة السياسية المصرية واستراتيجية مصر تجاه التفاعل مع العالم العربي ، وبذلك تطالعنا الأخبار من حين لآخر عن عقد اتفاقية تجارة ثنائية بين مصر وإحدى الدول العربية يكون أساسها قيام منطقة تجارة حرة بين الدولتين محل الاتفاق .

وفي هذا المجال فقد تم عقد اتفاق التعاون التجاري بين مصر والكويت منذ عام 1989 وبروتوكول إنشاء المراكز التجارية في كلا الدولتين عام 1990 ، واتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات عام 1989 ، واتفاق التعاون مع سوق الكويت للأوراق المالية عام 1996 ، وتعتبر هذه الاتفاقيات بمثابة مرتكزات هامة يمكن أن تقوم عليها منطقة تجارة حرة بين مصر والكويت في مصر .

وهناك اتفاق التعاون الاقتصادي بين مصر والمغرب الذي ينص على التحرير الفوري للمنتجات المدرجة والمتمتعة أصلاً بالإعفاء ، وإلغاء الرسوم الجمركية على أي سلعة من مستلزمات الإنتاج أو المواد الخام يتفق الطرفان على إدراجها ، وتبلغ الرسوم الجمركية عليها ما بين 5% - 10% على أن يتم إلغاء الرسوم كلية على باقي المنتجات على مدى خمس سنوات بنسب متساوية ، وهكذا تتجه باقي الاتفاقيات الثنائية في هذه الاتجاهات نحو تحرير التجارة والمعاملات تمهيداً لقيام منطقة تجارة حرة ثنائية .

ولا شك أن كل هذه الاتفاقيات الثنائية يمكن أن تتطور في المستقبل القريب بحيث تتحول إلى

منطقة تجارة حرة عربية لتحقيق سهولة حركة وتدفق السلع والتجارة ورؤوس الأموال بين الدول العربية في شكل ثنائيات ، وكلها تعتبر حجر أساس يعقبه حرية انتقال بقية عوامل الإنتاج خاصة القوى العاملة أو العنصر البشري .

5- تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة :

حيث يلاحظ أن عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات قد شهدا تطبيق عدة برامج للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة سواء في الدول العربية النفطية أو الدول العربية غير النفطية .

وإذا ما نظرنا إلى برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في الدول العربية النفطية نجد أنها تتجه إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها ، وتحويلها من اقتصاديات تعتمد بدرجة رئيسية على قطاع النفط إلى اقتصاديات تعتمد بدرجة أقل على النفط وبدرجة أكثر على قطاعات أخرى مثل القطاع الصناعي ، وبخاصة الصناعات التحويلية أو القطاع الزراعي أو القطاع السياحي ، بهدف إعادة هيكلة التجارة الخارجية لهذه الدول وبخاصة إعادة هيكلة الصادرات من نفطية إلى صادرات أخرى غير نفطية ، سواء صناعية أو زراعية أو سياحية أو غيرها ، ولا شك أن ذلك يتطلب تحرير الاقتصاد القومي وإعمال آليات السوق وزيادة الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي الثنائي أو في شكل تجمعات اقتصادية مثل تجمع مجلس التعاون الخليجي .

أما الدول العربية غير النفطية فقد طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية العالمية وبالتحديد مع صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد القومي من خلال تحرير التجارة الدولية والاتجاه بدرجة أكثر نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بدلاً من استراتيجية الإحلال محل الواردات ، وتحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الاستثمار العربي ، وقد سبق ذلك تطبيق برنامج للتثبيت والإصلاح المالي والنقدي قام على تحرير الأسعار للسلع والخدمات وتحرير سعر الفائدة وسعر الصرف ، وزيادة الإيرادات العامة ، وترشيد الإنفاق العام وتقليل عجز الموازنة العامة للدولة إلى أقصى حد ممكن ، وتخفيض معدل التضخم ، وتحقيق الاستقرار السعري والنقدي ، في محاولة لتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي الداخلي الذي يؤدي إلى إعادة التوازن

الخارجي والتوازن في ميزان المدفوعات .

ومن هنا اتجهت الدول العربية غير النفطية إلى تطبيق برامج طموحة للخصخصة وتعميق آليات السوق والتحرير الاقتصادي وجعل القطاع الخاص هو القطاع القائد لمرحلة التحول الاقتصادي .

ورب صدفة تاريخية تبعث على التفاؤل بالنسبة للمستقبل الاقتصادي العربي أن تلتقي برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي تطبق في الدول العربية النفطية مع برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تطبق في الدول العربية غير النفطية في اتجاه واحد تقريباً رغم اختلاف الآليات والأدوات وظروف التطبيق ، ويتمثل هذا الاتجاه في تعميق آليات السوق وتبني استراتيجيات للإنتاج من أجل التصدير القائم على الميزات النسبية والتنافسية ، وتحرير الاقتصاد القومي من القيود ، وخصخصة النشاط الاقتصادي ، والتقليل من دور الدولة في النشاط الاقتصادي أو إعادة النظر فيه لكي تكون هي المنظم والمدير والمحفز دون أن تكون المعوق والمقيد والمتدخل ، وهنا يبرز الدور القائد للقطاع الخاص مع دخول القرن الحادي والعشرين .

وكل هذه التغيرات والتحولات في الاقتصاديات العربية ، تبعث على التفاؤل في المستقبل الاقتصادي العربي ، حيث تقضي على عدد من المعوقات الهامة التي كانت تحول دون نجاح الدول العربية في إقامة تكتل اقتصادي كبير وفعال .

وفي نفس الوقت تمهد الطريق لتحقيق اندماج الاقتصاديات العربية مع بعضها البعض ، وخلق مناخ مواتي إلى حد كبير لتحرير التجارة العربية البينية والاستثمار ، وحرية تحريك رؤوس الأموال وتحقيق تشابك اقتصادي وإنتاجي يتيح بلورة نوع من التكامل الاقتصادي التلقائي يقوم على المزايا النسبية والقدرات والمزايا التنافسية ، ويجعل في الأجل المتوسط والطويل الاقتصاديات العربية اقتصاديات تكاملية وليست اقتصاديات تنافسية ، وتعمل في نفس الوقت على تقريب وتجانس النظم الاقتصادية والتجارية العربية ، بل تمهد الطريق إلى تسهيل عمليات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتجارية العربية ، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة حجم ومعدلات التجارة العربية البينية في المستقبل وهو الهدف الرئيسي لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة .

خامساً : الشروط الاقتصادية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة :

لعل من الضروري الإشارة إلى أن قيام ونجاح واستمرار واستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ، يتوقف ليس فقط على المقومات والعوامل المساعدة التي تم تحليلها في وجود إطار قانوني ومؤسسي وبرنامج تنفيذي بل أيضاً على مجموعة من الشروط الاقتصادية فيما يطلق عليه الشروط الموضوعية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة .

ومن ثم فإن التعرض لتحليل أهم تلك الشروط الاقتصادية يعتبر مسألة على درجة عالية من الأهمية ، حيث من الضروري أن يكشف التحليل عما إذا كانت تلك الشروط متوافرة حالياً ومستقبلاً أم تحتاج إلى المزيد من الجهد والآليات لكي تتوفر وتتحقق ، وبالتالي تصبح منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة واقعاً ملموساً تؤتي ثمارها وليست حبراً على ورق واتفاقية تذهب أدراج الرياح كما حدث في الاتفاقيات السابقة .

وفي ضوء ذلك يمكن التعامل مع الشروط الاقتصادية التالية [1] ، واللازمة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة على أرض الواقع بنجاح وفعالية :

1- توافر نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق والحرية الاقتصادية :

لأن منطقة التجارة الحرة العربية لن تقوم إلا على مبادئ الحرية الاقتصادية وتعميق آليات السوق حيث إن أي قيود على حرية تدفق السلع وحرية تحديد الأسعار والتحويلات وحركة رؤوس الأموال تؤدي إلى عرقلة إقامتها . ولابد أن تقوم النظم الاقتصادية على الحرية الاقتصادية حتى يمكن لآليات السوق أن تقوم بإعادة تخصيص الموارد وترسيخ أوضاع جديدة للتخصص وتقسيم العمل وفق ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية وتنافسية .

ويلاحظ في هذا المجال أن الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية ، تتقارب نظمها الاقتصادية في الوقت الحاضر ومستقبلاً ، وتتبنى معظمها عمليات التحول إلى آليات السوق

(1) تمت الاستعانة في تحليل هذه الشروط الاقتصادية وبتصرف كبير بالبحث المقدم من : معتصم رشيد ، منطقة التجارة الحرة العربية الأسس النظرية – إمكانية التطبيق ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة في 20 - 22 نوفمبر 1997، ص ص 18 - 24 .

والحرية الاقتصادية ، وإن كانت بمستويات تطبيقية متفاوتة إلا أنها حققت نجاحات كبيرة ، وخطوات هامة نحو الحرية الاقتصادية والتحول لآليات السوق ، وهذا يساعد إلى حد كبير في إزالة أحد أهم المعوقات التي اعترضت قيام تكتل اقتصادي عربي ، وقيام منطقة تجارة حرة عربية في فترات سابقة.

ويكفي الإشارة إلى أن درجة تحرير الاقتصاد لا تزيد عن 50% باستثناء اليمن التي تصل درجة تحرير اقتصادها إلى 67% [1] .

وهذا المؤشر يدل على أن الدول التسع الأولى أمكنها الدخول إلى منطقة التجارة الحرة العربية بسهولة أكبر ومباشرة التطبيق في 1998/1/1 دون أن يتطلب ذلك منها إجراء تعديلات على سياساتها الاقتصادية والتجارية ، بينما باقي الدول العربية تحتاج إلى فترة زمنية أطول للبدء في تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية .

وبالتالي فإنه يمكن استنتاج أن هناك إمكانية للدخول التدريجي أوالمتدرج للدول وفق إمكانيات كل دولة اقتصادياً وسياسياً ، من ثم فإنه ليس من الضروري أن تدخل كل الدول العربية منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة في وقت واحد وقد حدث بالفعل حيث وافقت على الدخول 18 دولة من 22 دولة عربية .

2- توفر إنتاج سلعي قابل للتداول والتجارة البينية :

ونعني بذلك أن تمتلك الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية قواعد إنتاجية زراعية وصناعية ، تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة وأن تتمتع هذه السلع بالجودة وبأسعار تنافسية .

وقد أشارت الدراسة المذكورة [2] إلى أن الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية تمتلك فوائض سلعية زراعية وصناعية وأن إمكاناتها التصديرية تنمو بشكل مستمر ، حيث زادت قيمة الصادرات الزراعية للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية المصدرة للسلع الزراعية من

---

(1) يمكن الرجوع في تفاصيل تلك النتائج إلى : أ. معتصم رشيد ، مرجع سبق ذكره مباشرة ، ص 18 .

(2) أ. معتصم رشيد ، المرجع السابق ، ص 19 .

حوالي 2,5 بليون دولار عام 1990 إلى 3 بليون دولار عام 1995 بمعدل نمو سنوي يصل إلى 3,5% خلال الفترة 1990 - 1995 وتشكل الصادرات الزراعية لهذه المجموعة حوالي 80% من الصادرات الزراعية العربية الإجمالية ، ومع الأخذ في الاعتبار أن إجمالي الواردات الزراعية لدول منطقة التجارة الحرة العربية يصل إلى حوالي 13 بليون دولار أمريكي عام 1995 ، فإن لذلك دلالة كبيرة على الإمكانيات التسويقية والتصديرية المحتملة التي تنتجها منطقة التجارة الحرة العربية لصادرات السلع الزراعية أمام الدول العربية الأعضاء فيها .

أما الصادرات الصناعية للدول الأعضاء في المنطقة فقد وصلت إلى حوالي 31,2 بليون دولار عام 1995وهي تشكل حوالي 90% من إجمالي الصادرات الصناعية العربية لعام 1995 وحيث إن الواردات الإجمالية من السلع الصناعية وصلت إلى حوالي 93 بليون دولار عام 1995 فإن السوق التصديرية المتاحة للسلع الصناعية في الدول العربية قُدرت بحوالي 58 بليون دولار عام 1995 ، وبما أن الصادرات الصناعية لدول منطقة التجارة الحرة العربية شكلت حوالي 90% من الصادرات الصناعية الإجمالية العربية فإن ذلك يعني أن منطقة التجارة الحرة العربية قد وفرت إمكانيات تصديرية للسلع الصناعية تعادل 52,2 بليون دولار عام 1995 .

أي أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمكن أن توفر إمكانات تصديرية جديدة للسلع الزراعية والصناعية العربية بما يعادل 65 بليون دولار طبقاً لبيانات عام 1995 ، وإذا كان معدل نمو الصادرات السلعية الصناعية والزراعية حوالي 7% فإن الإمكانات التصديرية الجديدة التي وفرتها منطقة التجارة الحرة العربية في العام الأول لنشاطها أي عام 1998 تعادل حوالي 80 بليون دولار وقد استطاعت الدول العربية أن تزيد إمكاناتها التصديرية بما يعادل 10% من السوق المتاحة أمامها خلال العام الأول من تطبيق التجارة الحرة العربية وأدى ذلك إلى زيادة في قيمة صادراتها البينية بحوالي 8 بليون دولار عام 1998 ، أي زيادة الصادرات العربية البينية بما يعادل حوالي 90% من قيمة الصادرات العربية البينية لعام 1996 .

ونخلص من ذلك التحليل إلى أن هذا الشرط متوافر إلى حد كبير في الدول الأعضاء لمنطقة التجارة العربية الشاملة ، وهو ما يزيد من احتمالات نجاحها وتطورها عبر فترة تكوينها .

3- أن تبدأ منطقة التجارة الحرة العربية من مستوى تبادل مرتفع بين الدول الأعضاء :

حيث إن الهدف الرئيسي هو تعظيم المصالح الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء التي يحول ضيق السوق دون تحقيق أهدافها الاقتصادية ، وذلك بإزالة الحواجز أمام عمليات التبادل التجاري فيما بينها والتي تكون وصلت إلى درجة تصبح فيها هذه الحواجز عائقاً هاماً أمام النمو الاقتصادي لتلك الدول مصالحها الاقتصادية ، ويصبح مطلب تحرير التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها ضرورة اقتصادية لتوسيع السوق أمام إنتاجها السلعي ورفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل وفق المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة ، وفي ظل أن نسبة التجارة العربية البينية لا تتجاوز 10% من إجمالي التجارة العربية الخارجية في أفضل الأحوال ، ومن هنا يصعب قبول فرضية وجود مصالح اقتصادية بين الدول العربية تفرض عليها إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها وبالتالي تحتاج إلى فترة زمنية أطول لتزداد نسبة التجارة العربية البينية إلى معدلات أعلى ومن ثم تطالب بإقامة منطقة تجارة حرة عربية ، وهذا الشرط يحتاج إلى جهود كبيرة لتحققه ، وعلينا التركيز مستقبلاً على علاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي وتوسيع السوق وبالتالي أثر توسيع السوق على زيادة الدخل والادخار والاستثمار والعمالة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية ، وكذلك تحقيق وفورات الحجم الداخلية والخارجية للقطاعات الإنتاجية والخدمية ، وبالتالي فهناك الكثير الذي لابد من عمله لرفع نسبة التجارة العربية البينية في المستقبل وأثناء تكوين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

4- تقارب مستويات التطور الاقتصادي :

حيث إن عملية التكامل الاقتصادي في جوهرها هي إعادة تخصيص الموارد وفقاً لمستويات التطور الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكامل وتتم إعادة تخصيص الموارد لصالح الطرف الأكثر تطوراً .

أي أن الدول الأكثر تطوراً تجني مكاسب أكبر من عملية التكامل الاقتصادي وهذا يجعل الدول الأقل تطوراً تعزف عن الدخول في مثل هذا التكتل الاقتصادي ، ما لم ينص على معاملة

خاصة للدول الأقل تطوراً في مجموعة التكامل أو تحدد لها برامج تنمية اقتصادية تتحمل جزءاً من تكاليفها الدول الأكثر استفادة من عملية التكامل الاقتصادي وهذا ما تم في إطار السوق الأوروبية المشتركة .

والعاملان المتحكمان في التطور الاقتصادي هما التراكم الرأسمالي والتراكم التكنولوجي والبحث العلمي مع استبعاد متوسط دخل الفرد كمؤشر على مستوى التطور الاقتصادي، حيث إن ارتفاع مستوى الدخل الفردي لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى التطور الاقتصادي بينما العكس صحيح ، أي أن ارتفاع مستوى التطور الاقتصادي ينتج عنه الارتفاع في مستوى الدخل الفردي .

وتستطيع القول بأن مستوى الإنفاق على التراكم الرأسمالي والتراكم التكنولوجي والبحث العلمي يعبر بشكل جيد عن مستوى التطور الاقتصادي وبالتالي فإن الدول التي تتقارب في مستويات التراكم الرأسمالي والتطور التكنولوجي والبحث العلمي تتوزع مكاسب التكامل فيما بينها بشكل متقارب ، وما قامت به السوق الأوروبية المشتركة عندما خصصت استثمارات كبيرة لتطوير الاقتصادين الأسباني والبرتغالي يندرج تحت هذا الإطار .

وعندما نطبق المفهوم السابق على الدول العربية نجد أن العامل الأول في التطور الاقتصادي وهو التراكم الرأسمالي تتقارب مستوياته فيما بين الدول العربية ، حيث يتراوح معدل الاستثمار في الدول العربية بين 20% و 35% باستثناء السودان والكويت وليبيا التي يقل فيها المعدل عن 20%، ومن الملاحظ أن الدول التي ترتفع فيها نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع فيها أيضاً نسبة الصادرات الصناعية إلى صادراتها الإجمالية وبالتالي يمكن أن تعكس النسبة الأخيرة أهمية التراكم الرأسمالي في الدول العربية .

أما العامل الثاني في التطور على مستوى التطور الاقتصادي فهو الإنفاق على البحث العلمي والتطور التكنولوجي ، والدول العربية يقل إنفاقها في هذا المجال 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن الدول العربية لا تتباعد فيما بينها من حيث مستوى تطور البحث العلمي والتكنولوجي .

وبالتالي يمكن أن تصل إلى نتيجة مفادها أن غالبية الدول العربية متقاربة في مستوى تطورها

الاقتصـادي وأن تفاوت مستـوى الدخل الفردي فيمـا بينها (1 : 40) لا يعكس تفاوتاً في مـستوى التطور الاقتصادي ، وسيكون ذلك عـاملاً مساعداً في إقامة منطقة التجارة الحرة العـربية ، أما فيما يتعلق بتفاوت مستويات الدخل فإن ذلك يشـير إلى تنوع في أنماط الاستهلاك بين الدول العربية مما يخلق معـه تنوعاً في الطلب على الـسلع العربية ، وهذا يعـطي ميزة إضـافية لصـالح إقامـة منطقة التجـارة الحرة العـربية والتي سـتؤدي إلي توسـيع قاعـدة نمط الاستـهلاك وفـتح مجـالات جديدة للطلب على السلع الاستهلاكية ومـن ثم زيادة الطلب على السلع الرأسمالية التي يصبح بالإمكان إنتاجها بأحجام اقتصادية ، داخل منطقة التجارة الحرة العربية .

ويلاحظ أن أهم المزايا التي ستولدها منطقة التجارة الحـرة العربية هي إتاحة المجال أمام البحث العلمي والتطوير التكنولوجـي على المستوى القـومي العربي ، مما يجـعلنا نتوقع تغـير نمط تقـسيم العمل بين الدول العربية ، وإعادة تخصيص مواردها على أساس المزايا النسبية المكتسبة وهذا يضع الدول العـربية ، في حـينه على أعـتاب الـتطور الاقتـصادي وبالـتالي تطوير القـدرات التنافـسية لشركاتها مما يجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق العربية والدخول إلى الأسواق العالمية ، وهذه الميزة ستؤدي أيضاً إلى تغير موقع الدول العربية في نظام تقسيم العمل الدولي وزيادة مكاسبها من السوق العالمية والارتقاء في سلم التطوير التكنولوجي .

والخلاصة أن الشروط الاقـتصادية الموضوعية متـوافرة في معظمها لإقامة منطقـة التجارة الحرة العربيـة ، إلا أن هذا لا يجب أن يحجب الرؤيا عن وجـود الكثير من المعوقات والعـوامل المضادة لإقامة هذه المنطقة ، وتتركـز غالباً تلك المعوقات في النواحي الإجرائية والبيروقـراطية والسياسات الاقتصادية التي تحكمها النظرة المالية الجزئية وضعف البنيـة الأساسية وانخفاض مستوى الخدمات المصاحبـة للتجارة العربيـة البينية مثل خـدمات النقل البري والبحـري والخدمات المالية والمصـرفية والتأمينية والاتصالات وخدمات التسويق والمعلومـات وتعقيدات الإجراءات الحدودية والجمركية والترانزيت .

وهو ما يحـتاج إلى بذل الكثيـر من الجهد في هذا المجـال لتوفيـر تلك الخدمات بالإضـافة إلى وجود سلسلة من الحواجز الجمركية وغيـر الجمركية التي لازالت تحتمي خلف أسوارها العديد من

القطاعات الاقتصادية ، وهو وضع سيتغير في المستقبل مع انتهاء مهلة الجات ومنظمة التجارة العالمية ، وتنامي برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة للدول العربية .

سادساً : علاقة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة بالجات ومنظمة التجارة العالمية :

يلاحظ بداية أن إجراءات المادة 24 من اتفاقية الجات تضمنت الاعتراف بانتشار مناطق التجارة الحرة والاتحادات التجارية في العالم منذ عام 1947 وتزايد أهميتها وأن يكون تقييم آثار الرسوم والقواعد الأخرى المطبقة في الدول الأعضاء في مشاريع التكامل على أساس وزن المتوسط العام للرسوم المقررة طبقاً للعروض المقدمة في جولة أوروجواي التي انتهت في سبتمبر 1993 ووقعت في مراكش 1994 وإذا تعذر ذلك يمكن استخدام أية تدابير أو قواعد تتعلق بتدفقات التجارة للسلع المتأثرة بقيام هذه المشاريع .

وفي كل الأحوال فإنه يمكن القول إن أفضل وسيلة للتعامل مع ما تفرضه أحكام الجات من آثار وتحديات هي صبغة التكتل الاقتصادي العربي الذي يبدأ في صورة منطقة تجارة حرة عربية ليصل إلى صبغة السوق العربية المشتركة ، وانعكاساً لذلك فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية القرار رقم 1194 في دورته العادية الثالثة والخمسين عام 1993 بتكليف الأمانة العامة للجامعة بالدعوة لعقد اجتماع خبراء من كافة الدول العربية . ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك ذات العلاقة لدراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على الدول العربية وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته التالية يتضمن الآثار المتوقعة وكيفية الاستفادة من المهلة الزمنية التي حددتها الاتفاقية ومقترحات حول صيغ وأساليب تعامل الدول العربية مع الاتفاقية من أجل تعظيم المنافع وتقليل الخسائر .

وفي هذا الصدد قامت الأمانة العامة للجامعة العربية بالدعوة إلى ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية عربية مشتركة للتعامل مع كافة التطورات والمتغيرات الاقتصادية العالمية المستحدثة وهو ما يؤكد حرص الجامعة العربية على تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وخاصة أن أحكام الجات تسمح بإنشاء مشاريع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء التي تتخذ صيغة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي وتعتبرها استثناء من شرط معاملة الدولة الأكثر رعاية ويسري ذلك على

مشروعات التكامل الاقتصادي التي كانت قائمة قبل بدء تطبيق أحكام الجات أو بعدها طالما أنها تؤدي إلى تيسير التجارة بين الدول الأعضاء وليس تقييدها .

ولعل أهم ما أبرزته جات 1994 ، أنها أوضحت بجلاء أن نمط العلاقات الاقتصادية القائم بين الدول العربية يحابي العلاقات الثنائية على حساب العلاقات المتعددة الأطراف لم يعد قادراً على التعامل مع الأوضاع الجديدة التي خلقتها التغيرات في نظام التجارة العالمي الجديد ، خاصة وأن نمط العلاقات الثنائية لم يعد مستحباً لمتطلبات الجات كآلية للاستثناء عن حكم الدولة الأولى بالرعاية ، وأصبحت الحدود الدنيا المقبولة . لنمط العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي يمكن تبادل المزايا التفصيلية في إطارها ، دون أن تخضع لحكم الدولة الأولى بالرعاية وفق أحكام اتفاقية الجات هي **منطقة تجارة حرة**، ومن ثم وجدت الدول العربية ، وبشكل خاص الدول العربية الأعضاء في الجات ومنظمة التجارة العالمية ، أن مصالحها الاقتصادية معرضة للمخاطر بفعل التحرير العالمي للسوق السلعية وأسواق رأس المال والتجارة العالمية عموماً ، وهي لم تصل بعد إلي درجة من التطور الاقتصادي يسمح لشركاتها بالمنافسة في أسواقها المحلية أو في الأسواق العالمية ، ومن ثم رأت الدول الأعضاء أنه لا مناص من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة .

وترجمة لذلك فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم 1317 في 1997/2/17 ، والذي يتضمن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، وحرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند تكليفه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد مشروع لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، أن تكون من أهم توجيهاته ، أن تتمشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية وبالتحديد مع أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية WTO .

وقد روعي ذلك بالفعل في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية حيث استند البرنامج على الاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقيات الجات الخاص بالدول النامية والمتعلق بالاندماج الاقتصادي مع الالتزام بالفترة الزمنية التي حددتها الجات ومنظمة التجارة العالمية لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي وهي السنوات العشر قابلة للتجديد لعامين آخرين ، كما اعتمد البرنامج الأحكام الواردة في اتفاقية الجات وأحكام منظمة التجارة العالمية فيما

يتعلق بتحديد قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ومبدأ الشفافية وتبادل المعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري والاتفاقيات التجارية .

كما اعتمد ذات الأسس الفنية المتبعة في منظمة التجارة العالمية WTO فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والإغراق ومعالجة حالات الدعم وخلل موازين المدفوعات ، إضافة إلى تثبيت الرسوم والضرائب الجمركية بتاريخ محدد لأغراض تطبيق البرنامج .

وفي كل الأحوال يجب الإشارة إلى أن الاستعدادات الحالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة يجب أن تأخذ في الاعتبار :

1- أن مشروعات التكامل تفرض إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء علاوة على القيود غير الجمركية خاصة الكمية التي تؤدي إلى التحرير الكامل للتجارة وبالتالي التغير في تقسيم العمل بين الدول العربية بحيث تنكمش أنواع بعض الأنشطة بينما تتوسع الأخرى .

2- لابد أن يكون تحرير التدفقات السلعية مجرد مرحلة تؤدي لوحدة اقتصادية تنطوي على حرية انتقال عنصري العمل ورأس المال .

3- ضرورة استناد مشروعات التكتل الاقتصادي إلى ترتيبات خاصة لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء وإلى تعاون وثيق في المجالات النقدية والصرفية والنامية .

4- الدخول في مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء والتنسيق بين خطط التنمية بها ، بحيث يتم توزيع المشروعات والصناعات فيما بينها على النحو الذي يكفل لكل دولة منها الحصول على نصيب عادل من مزايا التعاون الاقتصادي .

ولعل ذلك يشير إلى أن هناك آفاقاً للتعاون الاقتصادي أثناء إتمام إقامة منطقة التجارة الحرة العربية سيحاول الفصل التالي الكشف عنها .

سابعاً : واقع التطبيق لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة :

يشير واقع التطبيق لمنطقة التجارة الحرة العربية إلى مجموعة من الإجراءات التنفيذية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

1- الدول العربية التي طبقت التزاماتها وهياكل التعريفة الجمركية

حيث تشير البيانات إلى أن عدد الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة أو الكبرى حتى عام 2002 هي أربع عشرة دولة عربية هي الأردن ، الإمارات ، البحرين ، تونس ، السعودية ، سورية ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر والمغرب ، وذلك بعد إيداعها لهيكل التعريفة الجمركية السارية لديها حتى 1977/12/31 ، وإيداعها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية موافقة مجلس الوزراء على البرنامج التنفيذي والتوجهات الصادرة من الجهات المختصة لديها إلى كافة منافذها الجمركية بتطبيق التخفيض التدريجي وبنسبة 10% سنوياً على السلع العربية ، وتشير البيانات إلى أن حجم التجارة الخارجية لهذه الدول ، يشكل 90% من إجمالي التجارة العربية عام 2000 .

2- الإجراءات الخاصة بالرزنامة الزراعية

حيث أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة ، مبدأ الاستثناء لبعض السلع الزراعية ، وعدم تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عليها خلال فترات زمنية محددة ، وهو ما اتفق على تسميته بالرزنامة الزراعية . ويجوز لكل دولة عربية عضو ، وفقاً لقواعد الرزنامة الزراعية العربية المشتركة أن تدرج عشر سلع كحد أقصى ضمن هذه الرزنامة ولفترات زمنية لا تتعدى 40 شهراً للسلع العشر ، هذا وقد بلغ عدد السلع العربية المدرجة في الرزنامة الزراعية 30 سلعة زراعية علماً بأن هناك 11 دولة عربية مشتركة في الرزنامة الزراعية العربية ولا يجوز منح أية استثناءات أخرى للسلع الزراعية خارج إطار الرزنامة الزراعية .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه على الرغم من التزام الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بالرزنامة الزراعية إلا أنه في واقع التطبيق تحدث بعض التجاوزات من خلال

الاتفاقيات الثنائية ، وهذه التجاوزات لا تقتصر فقط على السلع الزراعية وإنما تمتد للسلع الأخرى، فهناك حالات يتم فيها منع استيراد عدد من السلع الزراعية وفي حالات أخرى يفرض منع الاستيراد طوال العام ، مع أن قواعد الرزنامة الزراعية العربية لا تجيز ذلك .

وقد حددت مواسم الإنتاج بفترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر وأن يقتصر الاستثناء على وقف التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية خلال فترة مواسم الإنتاج وعدم اللجوء إلى استخدام المنع بصورة كلية ، كما وأنه بالنسبة للسلع غير الزراعية ، نجد أحياناً الاتفاق على منع استيراد بعض السلع في إطار هذه الاتفاقيات الثنائية ، في حين أنها غير واردة في قائمة الاستثناءات المتفق عليها بين الدول أعضاء المنطقة ، وعليه فلابد من توافر الانسجام التام بين ما يتم الاتفاق عليه في إطار الاتفاقيات الثنائية وما تم الاتفاق عليه في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وأن يشكل ما يتم الاتفاق عليه في إطار هذه المنطقة الحد الأدنى الذي تنطلق منه الاتفاقيات الثنائية وإتاحة ميزات من خلالها تفوق تلك الممنوحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الأمر الذي يمكن أن يجعل من الاتفاقات الثنائية عاملاً مساعداً للإسراع باستكمال تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

3- إجراءات الاستثناءات لبعض السلع

حيث أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، استناداً إلى المادة (15) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، للدول الأعضاء التقدم بطلبات استثناء لبعض السلع إما من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عليها ، أو فرض بعض القيود غير الجمركية عليها وذلك في حالة التهديد بوقوع ضرر اقتصادي عليها نتيجة تحريرها ، شريطة أن يكون هذا الطلب مبرراً وتقبله وتوافق عليه الدول الأطراف في المنطقة .

وقد حصلت ست دول عربية على استثناءات لعدد من السلع التي تنتجها من التخفيض التدريجي السنوي عند استيرادها من دول عربية أعضاء بالمنطقة ، وقد حلت هذه الاستثناءات محل الاستثناءات التي كانت تطبقها الدول العربية بشكل فردي ، أو في إطار ثنائي ، قبل

انضمامها للمنطقة ، وينبغي ألا تثير هذه الاستثناءات مخاوف أو تكون موضعاً للتشكيك في جدية الدول العربية في التطبيق ، فالحد الأقصى لانتهاء مدة هذه الاستثناءات هو 2002/9/16 وهناك بعض الاستثناءات ستنتهي مدتها قبل هذا التاريخ وسيتم تطبيق مستوى ما وصل إليه التخفيض التدريجي عام 2002 في إطار المنطقة المتفق عليها مباشرة والبالغ 50 من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل والتي كانت سارية على السلع المستثناه بهذه الدول في نهاية ديسمبر عام 1997 .

ويمكن التعرف على وزن السلع المستثناه من خلال الجدول التالي رقم (8)

الدولة	نسبة السلع المستثناه من مجموع السلع المتبادلة %
الأردن	0.26
لبنان	0.86
تونس	1.2
سورية	1.9
مصر	4.6
المغرب	6.7
إجمالي نسبة السلع المستثناه	2.6

ومن الجدول يتضح أن نسبة السلع المستثناه بالأردن لا تتجاوز 0.26% من مجموع السلع المتبادلة وأعلى نسبة للاستثناءات بلغت 6.7% في المملكة المغربية و 4.6% في مصر ، ولا تتجاوز القيمة التصديرية لهذه السلع 6% من قيمة الصادرات للدول العربية الأعضاء ، وأقل مما أتاحه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة ، والذي أتاح حق الطلب للاستثناء لنسبة لا تتجاوز 15% من قيمة صادرات الدول إلى الدول العربية الأعضاء في المنطقة .

4- إنشاء نقاط اتصال

حيث تم إنشـاء نقطة اتصال في كل دولة من الدول الأعضاء في منطـقة التجارة الحرة الـعربية الكبرى وذلك بتسـمية جهة حكومية في الدولـة تتولى الرد على كافة الاستفسـارات حول المنطقة وتقديم المعلومات والبيانات للقطاع الخاص حول الإعفاءات والامتيازات التي تتيحها المنطقة لكل دولة عضو ، وكذلك المعلومـات المتعلقة بالاستثناءات والرزنامة الزراعـية والأسواق ؛ وذلك حتى يتسنى للقطاع الخاص الاستفادة من الميزات التي تتبعها المنطقة ، كما أنيطت بنقاط الاتصال خلال هذه المرحلة ولحين تفـعيل آلية فض المنازعـات مـهمـة تلقي الشكاوي من القطاع الخـاص أو من الدول والعمل على معالجتها من خلال الاتصالات المباشرة مع الجهات المعنية داخل الدولة .

ثامناً : عقبات التطبيق لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة

هناك العديد من العقـبات التي تواجه تطبيق منطقة التـجارة الحرة العربية الشـاملة رغم انضمام أغلب الدول العربية إلى هذه المنطقة ، يصبح من الضروري إلقاء الضوء عليها على النحو التالي :

1- غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري

حيث ترتبط عملية تحرير التجارة بمجمل السـياسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي ولا تقـتصر فـقط على إزالة الرسـوم الجمـركية والـرسوم والضـرائب الأخرى وإزالة القـيود غـير الجمركية ، وبالتالي فـإن الشفافية والإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسـياسات الاقتصادية المختـلفة يشكل عنصـراً أساسـياً في عـملية تنفـيذ المنطقـة ، وينتج عن عـدم الإفصـاح أو الإعلام والتعـريف بهذه السيـاسات انعكاسات سلبـية تؤثر على مجرى الـتطبيق الفعلي للمنطقـة . حيث يمكن أن يفاجـأ المنتج والمصدر والمستـورد بوجود تغيـير في الإجراءات أو السـياسات الاقتـصادية وتحديداً السياسات التجارية أو السياسة الماليـة من خلال تغيير في الرسوم والضرائب تم استحداثه أو وضع اشتراطات يؤدي تطبيـقها إلى خسائر هامة ، خاصـة في السلع القابلة للتلف السريع ، مما ينتج عنه صـعوبات في عمليـات التنبؤ بالأسعـار وتكاليف إنتاج السلعـة المتبادلة فـي إطار منطقة التجارة الحرة .

وفي هذا الإطار نجـد أن بعض الدول الأعضاء في المنـطقة اتخذت إجـراءات لمواجهـة حالات

الإغراق وأحدثت بعضها تغيرات في عملية التقييم الجمركي لأغراض حمائية ويقوم بعضها بعقد اتفاقات اقتصادية وتجارية ثنائية ، ولا يتم إعلام الدول أعضاء المنطقة بهذه الإجراءات والسياسات بالرغم من تأثيرها المباشر وغير المباشر على عمليات المبادلات التجارية التي تتم بين الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة .

وإذا كان الإفصاح وإبلاغ الدول الأعضاء بالمنطقة بالإجراءات والسياسات التجارية والسياسات الاقتصادية عموماً ينعكس على التبادل السلعي بين الدول الأعضاء ، فإن الجانب الآخر والذي أثر مباشرة على تكلفة الإنتاج وفرص الاستيراد والتصدير هو توفر المعلومات حول الأسواق العربية والأسعار التبادلية والإمكانات الإنتاجية والاستيرادية والتصديرية لمختلف السلع العربية ، وإمكانية إجراء إسقاطات لها ، فالمعلومات عن الأسواق العربية ، ومواسم ذروة الإنتاج الزراعي ، والطاقات الإنتاجية للسلع الصناعية ومواصفاتها والإمكانيات التصديرية للأسواق العربية والأسعار ، وإمكانات الاستيراد ، كلها معلومات لازالت غير متوفرة لدى الدول العربيةأعضاء منطقة التجارة الحرة ، وبالتالي غير متاحة للقطاع الخاص حتى يمكنه الاستفادة من الفرص التسويقية وفرص الاستيراد بتكاليف أقل .

وكل هذا يشير إلى غياب الشفافية والمعلومات حول التبادل أو التعامل التجاري بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة والتي تمثل في النهاية عقبة أمام تطبيق منطقة التجارة الحرة بالأبعاد المختلفة المطلوبة وقد تقلل من فعالية هذه المنطقة في المستقبل إذا استمرت بهذه الصورة الموجودة عليها .

2- العقبة الخاصة بالتمييز في المعاملة الضريبية

وتتلخص عملية التمييز في المعاملة الضريبية في فرض ضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات أو ضريبة الاستهلاك أو ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة أو أي نوع آخر من أنواع الضرائب التي تفرض على المنتج المحلي والمستورد ولكن بنسب متفاوتة تؤدي إلى إحداث معاملة تمييزية . وهناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات ، كما يتم في

بعض الحالات التعسف في تطبيق الإجراءات مما يؤدي إلى زيادة التكاليف على المنتج المستورد أو منع دخوله بحجة عدم مطابقة المواصفات ، مما يقلل من فرص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي ويكون بمثابة حماية غير جمركية كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية ، وبالتالي يؤدي إلى معاملة تميزية للمنتج المحلي .

3- عقبة القيود الكمية غير الجمركية

فالقيود الكمية وغير الجمركية لازالت تشكل العقبة الرئيسية أمام تحرير التجارة العربية وتفعيل منطقة التجارة العربية الشاملة ، فالتحرير الشامل للتجارة العربية لن يتم فقط بإزالة التعريفة الجمركية وإنما من خلال الالتزام بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل .

ولعل إزالة هذه القيود يتطلب التعامل معها بشفافية تامة ووضوح مع تعاون كافة الأطراف من حكومات وقطاع خاص ولجان فنية متخصصة للتعرف عليها ، ومن ثم العمل على إزالتها بصورة تضمن الحفاظ على المصالح الاقتصادية لكافة الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة .

وتجدر الإشارة إلى أن أهم القيود الكمية وغير الجمركية المطبقة في عدد من الدول العربية تتلخص في الآتي :

1/3- القيود الفنية واشتراطاتها

وهي مجموعة القيود الناتجة عن التشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس المحلية على السلع المستوردة وتعقيد الحصول على شهادات الكشف والمطابقة ، ويضاف إلى ذلك اختلاف المواصفات عن المواصفات المحلية .

وفي إطار منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ، فقد نص البرنامج التنفيذي لها على ضرورة تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على السلع المستوردة من الدول الأعضاء في المنطقة ، وذلك فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس ، وهو ما يتفق تماماً مع الاتفاقات الدولية ، وبالتالي لا يشكل تطبيق المواصفات والمقاييس قيداً على التبادل التجاري بين الدول العربية متى كان هناك اعتراف متبادل

بين الأعضاء في المنطقة بالمواصفات والمقاييس والاشتراطات الخاصة بالأمن والسلامة للمستهلك والنبات والحيوان والبيئة والتي تتبعها كل دولة شريطة أن تكون مطابقة ومفروضة على المنتج المحلي المماثل ، وذلك لحين إقرار مواصفات عربية موحدة للسلع مع ضرورة ألا يكون هناك تعسف في التطبيق أو مبالغة في تكاليف الحصول على شهادة المطابقة .

2/3- القيود الكمية والإدارية

ويتمثل هذا النوع من القيود إما في اشتراط إذن استيراد بغرض الحد من الكمية التي يتم استيرادها من السلعة أو منع استيراد السلعة كلياً لأغراض حمايته ودون الحصول على استثناء يتيح ذلك وفقاً للإجراءات المتبعة للحصول على الاستثناء .

3/3- القيود النقدية

حيث توجد بعض الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية ، التي تحتم ظروفها الاقتصادية اتخاذ الإجراءات التي تحد من حرية التحويلات النقدية ، والذي يمثل قيداً على المبادلات التجارية بين دول المنطقة ، ويحتاج الأمر لدراسة كل حالة على حدة ، ليس بهدف معالجة مشكلة القيود النقدية بشكل شامل وإنما بهدف معالجة المشاكل النقدية المرتبطة بالمعاملات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ووضع الآلية المناسبة لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري لدى الدول الأعضاء في المنطقة ونقص الموارد اللازمة للمعاملات التجارية فيما بينها .

4- تفاوت المكاسب وتعويض الخاسرين من قيام منطقة التجارة الحرة العربية

نظراً لوجود درجة كبيرة من الفروق الاقتصادية بين الاقتصادات العربية للدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة العربية الشاملة ، حيث يوجد مجموعة من الدول الفقيرة مثل السودان والصومال ، واليمن ومجموعة الدول الغنية مثل الإمارات العربية وقطر والكويت وكذلك دول ذات أسواق كبيرة نسبياً ودول ذات أسواق صغيرة مقيسة بالسكان والدخل ، ودول قطعت مراحل في طريق التصنيع ودول لاتزال في بداية الطريق وفي ظل هذه التفاوتات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة ، فقد أصبح الوضع يشير إلى أن هناك كاسبين من منطقة التجارة الحرة العربية

وأن هناك خاسرين ، وتشير التوقعات والمؤشرات إلى أن الدول التي ستحقق مكاسب مع اكتمال منطقة التجارة الحرة هي الدول الأعلى تصنيفاً سواء بمقاييس مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ، أو ما يخلقه هذا القطاع من قيمة مضافة مطلقة ، وهذه الدول هي المغرب وتونس ومصر والبحرين والسعودية حيث يزيد نصيب الصناعة التحويلية عن 15% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول ، وكذلك ستحقق الاقتصادات العربية التي تتبنى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير المزيد من المكاسب .

وعلى الجانب الآخر هناك دول ستعاني خسائر ، مثل الدول ذات الأسواق الصغيرة مقيسة بدخل الفرد أو عدد السكان مثل اليمن والأردن والسودان ، وكذلك الدول التي تتبنى استراتيجية الإحلال محل الواردات ، وكذلك الدول التي لديها قطاع للصناعات التحويلية ضعيف .

والأهم أن الخاسرين يحتاجون إلى آلية للتعويض عن خسائرهم على أن تقسم التعويضات إلى نوعين هما :

النوع الأول ، التعويض القائم على تكاليف تحويل التجارة ، ويبرره الخسارة الحقيقية في الدخل التي تنشأ نتيجة لإحلال واردات مرتفعة التكلفة من دولة عربية عضو في منطقة التجارة محل واردات منخفضة التكلفة من دولة غير عضو . وزيادة الواردات مرتفعة التكلفة من الدولة العضو يترتب عليه تحقيق مكاسب لتلك الدولة ويمكن حساب تلك المكاسب بمقدار استهلاك الواردات مرتفعة التكلفة وتساوي الفرق بين أسعار الواردات من العالم الخارجي منخفض التكلفة وأسعار الواردات من الدول العضو مرتفعة التكلفة ويترتب على زيادة تلك الواردات من الدولة العضو ، مكاسب تتمثل في زيادة عوائد الإنتاج بها أو زيادة التوظف والأجور أو زيادة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي أو إمكانية زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم يجب توزيع تلك المنافع بين الدول الأعضاء .

النوع الثاني : ويشير إلى تلك التعويضات المرتبطة بتكلفة خلق التجارة ، وتنشأ هذه التكلفة بسبب وجود إمكانية خسارة النشاط الصناعي ، إذا ما ترتب على قيام منطقة

التجارة الحـرة ، انتقال النشاط الصناعي من الدولة العـربية الأقل نمواً إلى دولة أو دول عربية حققت مستويات نمو أعلى داخل منطقة التجارة الحرة .

ويعد غيـاب آلية للتعويض عن الخسـائر وإعادة توزيع المكاسب عقبـة كبيرة أمام انتـقال منطقة التجارة الحرة عند اكتمالها إلى مرحلة أكثـر تقدماً من مراحل التكامل الاقتصادي، بل عدم وجود تلك الآلية يقلـل من فعاليـة المنطقة ولابد من البحث بقـوة نحو وضع آليـة التعويض المناسـبة التي تقوم بموجبـها الدول العربية الأعـضاء في منطقة التجـارة الحرة ، والتي تحصل على قـدر أكبر من المكاسب بتعـويض الدول الأخرى الخاسـرة من مشاركـيها في منطقـة التجارة الحـرة على أن ينشأ لذلك صندوق لتعويض الخاسرين .

تاسعاً : التحديات التي تواجه تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة

هناك العـديد من التحـديات التي تواجـه منطقة التـجارة الـعربيـة التي قد تحـول دون تطويرها وتفعيلها ، ويتطلب الأمر الإسراع في معالجتها ومواجهتها وأهم هذه التحديات هي :

1- قواعد المنشأ التفصيلية ومعاملة منتجات المناطق الحرة

فقد أصبح من الضروري لضمان عدم تسرب أية سلع عـربية إلى المنطقة والاستفادة مما تتيحه من امتيازات ، أن يتم الإسراع بإقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية ، حيث إن معظم الدول العربية لا تتوفر لديها قواعد منشأ وطنية ، وفي ظل غياب قـواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية يصعب تحديد هذه السلع ومكوناتها ذات المنشأ العربي سواء في المواد الأولية أو القـيمة المضافة . ومن ناحية أخرى كان غياب مثل هذه القـواعد سبباً ومبرراً يتطلب استثناءات من قـبل عدد من الدول العربية، ومن ثم فإن توفر قواعد المنشأ التفصيلية هو الضمان العملي لتمتع السلع عربية المنشأ بالإعفاءات والامتيازات التي تنتجها منطقة التـجارة الحرة العربية الشاملة وتحول دون تمتع سلع أخرى أجنبيـة بهذه الامتيازات من خلال عمليات صناعية بسيطة وإعادة تصديرها إلى الأسواق العربية .

بالإضافة إلى ذلك سيساهم استكمال وإقرار قواعد المنشأة التفصيلية في تحديد معاملة منتجات المناطق الحرة القائمـة في الدول العربية والتي لم يحسم أسلوب مـعالجتها في إطار منطقـة التجارة الحرة العـربية الشاملة ، بل ظل هذا الموضـوع أحد القضايا الخـلافية منذ بدء التطبـيق وذلك لعدم

وجود نص واضح يعالج هذه المسألة في الاتفاقية المعمول بها كأساس لمنطقة التجارة الحرة العربية الشاملة وهي اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

وبالرغم من أن منتجات المناطق الحرة ، لا يمكن إعطاؤها صفة المنشأ الوطني لتمتعها بامتيازات ضريبية ومرونة في استخدام العمالة وتمتعها بامتيازات مالية ونقدية تختلف عن تلك الممنوحة لرأس المال الوطني العامل داخل الحدود الجمركية للدولة ، إلا أن هناك بعض المناطق الحرة في عدد من الدول العربية ذات طبيعة خاصة يتم في ضوئها معاملة منتجاتها في تلك الدول كمنتجات وطنية كما هو الحال في دولة الإمارات العربية ولبنان ، ويجري حالياً التفكير جدياً في كيفية معاملة منتجات المناطق الحرة الموجودة في بعض الدول العربية ؛ وبالتالي هناك مطلب ملح فيما يتعلق بسرعة استكمال قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية ، وقد بدأت الدول الأعضاء بالفعل ، في مناقشة المشروع الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الصناعية بالنسبة للسلع الصناعية ، والمشروع الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالنسبة للسلع الزراعية . وسيساهم إقرار هذا المشروع مع الدراسة التفصيلية التي يجري إعدادها من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول مناطق التجارة الحرة في الدول العربية في التوصل إلى صيغة محددة لمعالجة منتجات المناطق الحرة ، في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ويعتبر إنجاز هذين المشروعين استكمالاً لتلك المنطقة بل ويساهم في تعميق البنية الأساسية اللازمة لانطلاقها .

2- تفعيل آلية فض المنازعات

حيث تزداد أهمية تلك الآلية ، مع زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ، ووجودها يساعد في سرعة البت في القضايا التي هي موضع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر ، وبالتالي فالمسألة تحتاج إلى صياغة آلية لفض المنازعات تتسم بالمرونة والفعالية ولديها الإدراك والمقدرة على التعامل مع القضايا التجارية التي تتسم بالتعدد والاختلاف ، وأن معالجة حالات مثل الدعم والإغراق والخلل في ميزان المدفوعات تتطلب وعياً وإدراكاً لجوانب فنية متخصصة في الإلمام بالقواعد المنصوص عليها لمعالجة مثل هذه الحالات في اتفاقية منظمة التجارة العالمية والتي نص البرنامج

التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة على معالجتها وفقاً للأسس والقواعد الدولية.

3- **ترسيخ قواعد المنافسة ومنع الاحتكار**

فالمنافسة تعتبر هي الأساس الذي تقوم عليه منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ، بهدف إعادة تخصيص الموارد العربية بأفضل صورة ممكنة على أساس الميزة النسبية والميزة التنافسية ، وبالتالي يصبح من الضروري البحث في كيفية ترسيخ قواعد المنافسة ومنع الاحتكار حتى لا يحدث تحكم في الأسعار والتوزيع والإنتاج ، وتشير المعلومات المتاحة إلى أن هناك مشروعاً يعد لتعميق وترسيخ المنافسة ومنع الاحتكار في كل من الأردن ومصر ، ولا توجد في الدول الأعضاء الآخرى في منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة قوانين للمنافسة ومنع الاحتكار ويستثنى من ذلك فقط كل من تونس والمغرب والجزائر .

ونظراً لطبيعة الاختلاف في الأنظمة الاقتصادية العربية وتباين التشريعات والقوانين فيها فمن العسير وضع قانون موحد للمنافسة ومنع الاحتكار وبالتالي فقد يكون من المناسب قيام الدول العربية الأعضاء بالتشاور والاستفادة من تجارب وخبرات بعضها البعض لإعداد هذه القوانين والتشريعات بما يسهل توحيدها ويحقق الهدف ويعزز الإنجازات .

4- **الحاجة إلى إدخال تجارة الخدمات ضمن المعاملات التي تشملها منطقة التجارة العربية الشاملة :**

فتجارة الخدمات تعتبر من الأنشطة الاقتصادية التي تنمو بمعدلات أسرع بكثير من معدلات نمو التجارة السلعية الدولية ، وهي تضم مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية ، حددتها اتفاقية تحرير الخدمات GATS في أكثر من 150 قطاعاً فرعياً ، مع ملاحظة أن مساهمة الدول المتقدمة في التجارة العالمية للخدمات يصل إلى 80% في نفس الوقت الذي نجد أن الالتزامات التي قدمتها الدول النامية بصفة عامة والدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية بصفة خاصة ، لا تتعدى قطاعات السفر والسياحة ، وبالتالي فهناك فرصة أمام الدول العربية لتطوير قطاع الخدمات وزيادة قدرته التنافسية من خلال الاعتماد المتبادل فيما بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة

العربية الشاملة ، ويصبح من التحديات الأساسية التي تواجه هذه الدول ، هي كيفية إدخال أنشطة تجارة الخدمات تباعاً في منطقة التجارة العربية الشاملة مع إعطاء الأولوية للقطاعات الأساسية كالسياحة ، والتأمين ، والمصارف ، والنقل ، والمقاولات ، والتشييد والبناء .



آفاق التعاون الاقتصادي العربي أثناء إتمام مراحل السوق العربية المشتركة

آفاق التعاون الاقتصادي العربي أثناء إتمام مراحل السوق العربية المشتركة

لعل محاولة الكشف عن آفاق التعاون الاقتصادي العربي أثناء إتمام مراحل السوق العربية المشتركة وإعادة البناء ، هي مسألة ضرورية للغاية ، في إطار التعامل مع منطقة التجارة الحرة العربية على أنها مرحلة من مراحل إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة ، وكإحدى حلقات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود ، ومن منظور العلاقة بين مفهوم التعاون الاقتصادي ومفهوم التكامل الاقتصادي .

فالتعاون الاقتصادي Economic Cooperation يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراءات التنسيق بين الدول في مجالات التنمية المختلفة . والاستثمار في المشروعات المشتركة وتفعيل دور المؤسسات المالية والتعاون بين أسواق المال وأسواق الأوراق المالية ، وسوق العمل وغيرها .

أما التكامل الاقتصادي Economic Integration ، فهو يعني إزالة هذه العقبات المشار إليها ، أمام الوحدة الاقتصادية لاتباع مراحل محددة تنتهي بإنشاء سلطة فوق قومية Supra T. National ، تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء ، ومعنى ذلك فإن التكامل الاقتصادي والوصول إليه يعتبر درجة أعلى من التعاون الاقتصادي إلا أن التعاون الاقتصادي في مجالاته المختلفة يخدم كثيراً عملية تحقيق التكامل الاقتصادي ، وبالتالي فإن التعاون الاقتصادي ضروري وحيوي أثناء إتمام مراحل التكامل الاقتصادي المختلفة ، لتعميقه وتسهيل الوصول إلى أهدافه .

ودعنا نتذكر في هذا المجال أن مراحل التكامل الاقتصادي هي منطقة التجارة الحرة، حيث

تلغى القيود التعريفية وغير التعريفية ، ثم الاتحاد الجمركي فتزال العوائق أمام انتقال السلع ويتم توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء في مواجهة الدول خارج هذا الاتحاد ، ثم السوق المشتركة وفيها تلغى بالإضافة إلى التعريفة الجمركية كافة العوائق أمام حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال ، ثم يتم التوصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي الذي ينطوي على خصائص السوق المشتركة بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، وتلك هي المرحلة التي تعيشها حالياً دول الاتحاد الأوروبي ثم تأتي مرحلة الاندماج الاقتصادي ، أي التكامل الاقتصادي التام الذي يشمل وحدة نقدية وتوحيد السياسة التجارية والاجتماعية ، وسياسة التوزيع وهذه المرحلة تتطلب إنشاء مؤسسات فوق قومية Supra - National تكون قراراتها مغرية لكل الأطراف، وهذه المرحلة لم يصل إليها أي تكتل اقتصادي بعد بما في ذلك الاتحاد الأوروبي .

ومن هذا المدخل فإن التعاون الاقتصادي العربي مطلوب في كل الأحوال أثناء إتمام مراحل بناء السوق العربية المشتركة حيث يسهل قيامها ويعمق أداءها ويفعل آلياتها ويحقق أهدافها ويقرب زمن الوصول إليها من خلال تذليل الكثير من المعوقات والعقبات التي حالت دون نجاح السوق العربية المشتركة في ثوبها القديم [1] .

وهذا الفصل يحاول الكشف عن آفاق التعاون الاقتصادي العربي التي يجب التركيز عليها أثناء عملية بناء السوق العربية المشتركة كأحد المراحل المتقدمة في منظومة التكامل الاقتصادي العربي المنشودة ، وتحديداً سنحاول التركيز على مجالات التعاون الاقتصادي العربي التي يجب تعميقها وتطويرها في المستقبل ، وهي مجالات المشروعات المشتركة ، والاستثمار ، والتنمية الزراعية والتنمية الصناعية ، والتجارة الخارجية ، والمؤسسات المالية ، وأسواق المال والأوراق المالية، وسوق العمل والموارد البشرية ، والتكنولوجيا والبحث والتطوير .

كما يتضح من التحليل التالي :

أولاً : التعاون الاقتصادي العربي في مجال المشروعات المشتركة :

يحدد دليل المشروعات العربية المشتركة ، المشروع العربي المشترك بأنه المشروع الذي يقوم بين

(1) يمكن الرجوع في تفاصيل تلك المعوقات والعقبات إلى الفصل الثالث .

قطرين أو أكثر من الأقطار العربية ويتم توطينه في مجموعة أقطار تساهم في إدارته بصورة مشتركة ويمتد نشاطه إلى نطاق الوطن العربي ، وينشأ من قبل قطر أو أكثر ويتم توطينه في قطر واحد إلا أنه له منفعة اقتصادية واسعة لأكثر من قطر [1] .

والمشروعات المشتركة العربية تصب في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، وتأخذ صيغتين: الأولى مشروعات تتم على أساس المشاركة Equity Joint Venture ، والثانية على أساس التعاقد Contractural Joint وتعتبر في كل الأحوال وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي لا يمس الاجزاءاً من الاقتصاد القومي مما يجعل الدول العربية لا تتردد في قبولها وتفضيلها عن الصيغ الأخرى من الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة وخاصة في المرحلة الأولى من عملية التكامل الاقتصادي ، وهي مع انتشارها وتزايدها يمكن أن تساعد على تحقيق المراحل الأخرى في المستقبل ومن ناحية أخرى تعتبر المشروعات العربية المشتركة صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها ، ويمكن أن تتخذ العديد من الصيغ القانونية التي تتفق مع مختلف الظروف والاعتبارات ، حيث يمكن إقامتها في شكل شركة قابضة أو في صورة مشاركة مباشرة على مستوى عمليات الإنتاج أو التوزيع أو غير ذلك من الأشكال .

ويلاحظ أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اهتم بالمشروعات العربية المشتركة ، كما أكدت التجربة للصندوق أن هدف التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن تحقيقه فقط عن طريق إجراءات تحرير التبادل التجاري وحدها ، بسبب القدرات الإنتاجية المحدودة لكل بلد عربي ، وبالتالي لابد أن يرافق هذه الإجراءات جهد تنموي لتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة حجم وأنواع السلع المنتجة في الدول العربية لكي تتوافر فرص التبادل التجاري ، وقد وجد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أن من أهم وسائل التغير في نمط وحجم القدرات الإنتاجية العربية هو إنشاء مشروعات عربية مشتركة يتوافر لها موارد أكبر من تلك المتاحة للمشروعات الوطنية .

(1) UNIDO, Industrial Development Strategy Policies, Papers from the highlevel export group meeting held at lima in April 1983, Preparatory to.

وتشير تجربة المشروعات العربية المشتركة إلى أن تلك المشروعات تصنف من حيث الملكية إلى ثلاث مجموعات هي : مشروعات مؤسسات التمويل القطرية ، ومشروعات في إطار المنظمات العربية ومشروعات خارج إطار المنظمات العربية [1] . والمساهمة التمويلية للصناديق القطرية تصل إلى 30% والباقي لمصادر أخرى ، وتبلغ قيمة مشروعات المجموعة الأولى حوالي 7,3 مليار دولار والمجموعة الثانية 6,1 مليار دولار والثالثة 11 مليار دولار وذلك طبقاً لإحصائيات منتصف عقد الثمانينيات.

ويمكن القول إن أهم العوامل الدافعة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة في التجربة العربية ، كانت ترجع إلى تحسن الظروف السياسية العربية بعد حرب أكتوبر 1973 [2] ، وحدوث نوع من الاستقرار في العديد من الأقطار العربية وبداية نظام عربي جديد وظهور الفوائض العربية البترولية بمقادير كبيرة ، وبداية تحسن مناخ الاستثمار ، بظهور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإقرار اتفاقية تسوية المنازعات ومنع الازدواج الضريبي واستثمار رؤوس الأموال وانتقالها بين الدول العربية ، وظهور مؤسسات جديدة على المستويين العالمي والعربي لتشجيع الاستثمارات في المنطقة العربية واتجاه الأقطار العربية المستوردة لرأس المال إلى تشريع العديد من القوانين التي تسمح بمعاملة تفضيلية خاصة للاستثمارات العربية ، وقد حدث ذلك من قبل أن تقوم حرب الخليج ثانية والتي أعقبها مناداة الرئيس الأمريكي بضرورة قيام نظام عالمي جديد وهو إشارة واضحة إلى تغير الأوضاع عما كانت عليه من قبل .

ولعل ذلك يجعلنا نشير إلى أن المشروعات العربية المشتركة مرت بثلاث مراحل بالفعل .

1- المرحلة الأولى :

ويمكن أن نطلق عليها مرحلة البداية الأولى ، فقد بدأت فكرة إنشاء المشروعات العربية المشتركة مبكراً في الأربعينيات حيث وافق مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثالث في 10 أبريل 1946 على إنشاء شركة مساهمة لاستغلال وشراء الأراضي في فلسطين ، وبعدها بعشر

---

(1) الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد ، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 119 .

(2) ويتضح من الجدول 9 أن عدد تلك المشروعات حوالي 830 مشروعاً برؤوس أموال وصلت إلى 36 مليار دولار .

سنوات تقرر إنشاء شركة اليوناس العربية من قبل المجلس الاقتصادي العربي ، في فترة الخمسينيات ، وقد نفذ في تلك المرحلة حوالي سبعة مشروعات حتى عام 1973 ومن الواضح أن تلك المرحلة لم تشهد نمواً يذكر للمشروعات العربية المشتركة .

2- المرحلة الثانية :

ويمكن أن يطلق عليها مرحلة الانتعاش والنمو والازدهار للمشروعات العربية المشتركة ، ويمكن أن تشمل الفترة من 1973 - 1989 أي ما بعد حرب أكتوبر سنة 1973 وما قبل حرب الخليج الثانية مباشرة حيث شهدت فترة السبعينيات بعد حرب أكتوبر 1973 بداية الظهور الحقيقي للشمروعات المشتركة في إطار المنظمات العربية بصورة فعالة ، حيث أخذت مشروعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تجد طريقها للتنفيذ الفعلي وتمكنت الأقطار العربية المصدرة للبترول من إقامة عدد من المشروعات في قطاع البترول والنقل البحري وبناء وإصلاح السفن والاستثمارات البترولية والخدمات البترولية ،كذلك ظهرت خمس مؤسسات تمويلية في نطاق المبادرات القطرية، وفي نفس الوقت محاولات خارج إطار المنظمات العربية أسفرت عن إنشاء أعداد أخرى من المشروعات العربية والدولية وذلك من خلال مساهمات القطاعات الثلاثة العام والخاص والمختلط .

وكانت حصيلة التجربة خلال تلك المرحلة وحسب آخر بيانات متاحة عام 1988 على النحو الذي يظهره الجدول التالي :

جدول رقم (9)

بيان بأعداد المشروعات العربية المشتركة ورؤوس الأموال المستثمرة فيها حتى عام 1988

مشروعات مشتركة	العدد	قيمة رأس المال (بآلاف الدولارات)
مشروعات عربية – عربية	391	21379968
مشروعات عربية – دولية	439	14347943
الإجمالي	830	35727911

المصدر : سميح مسعود برخاوي ، المشروعات العربية المشتركة ، دراسات الوحدة العربية و سلسلة الثقافة القومية (17) بيروت 1988 ، ص 118 .

ويتضح من الجدول رقم (9) أن عدد تلك المشروعات يصل إلى حوالي 830 مشروعاً برؤوس أموال بلغت حوالي 36 مليار دولار .

وتمثل رؤوس الأموال المستثمرة في مشروعات عربية - عربية حوالي 60% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة كلها .

وتمثل مشروعات قطاع التأمين والمصارف والاستثمار المرتبة الأولى من حيث نسبة المساهمات العددية في المشروعات المشتركة إذ تبلغ نسبتها 27,4% من إجمالي هذه المشروعات [1] ، ونسبة 44% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات المشتركة ، تليها المشروعات في مجال الصناعات التحويلية حيث تمثل رؤوس أموالها 11 مليار دولار ، وبنسبة تصل إلى 30,7% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة ، ويليها المشروعات العربية في مجال النقل والمواصلات حيث تبلغ رؤوس أموالها 3,6 مليار دولار تمثل 10% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات العربية المشتركة ، يليها المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات الاستخراجية حيث تبلغ رؤوس أموالها نحو 3,1 مليار دولار ، تمثل نحو 6% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة كلها ، ويأتي على نفس المستوى تقريباً المشروعات العربية المشتركة في مجال الزراعة ، حيث تبلغ رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة حوالي 35.727.911 مليون دولار حتى عام 1988 .

3- المرحلة الثالثة :

والتي تبدأ بعد حرب الخليج الثانية أغسطس 1990 ، أي بعد الغزو العراقي للكويت ، والتي تميزت بالجمود تقريباً حيث يبدو أنه من تبعات حرب الخليج الثانية عام 1990 ، العزوف التام عن إقامة مشروعات عربية مشتركة .

وقد بدأ التعاون العربي في مجال المشروعات العربية المشتركة يعود مؤخراً ، ففي عام 1996 اتخذت توصيات في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لإنشاء ثلاث شركات عربية قابضة

(1) انظر في تفاصيل ذلك : د. صلاح محمد زين الدين ، أثر المشروعات العربية المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة من 20 - 22 نوفمبر ، 1997 ، ص 19 .

في مجال التسويق والتعبئة والتغليف والتأجير التمويلي [1] .

والخلاصة أن التعاون الاقتصادي العربي في مجال المشروعات العربية المشتركة مر كما هو واضح بثلاث مراحل كانت الأولى تمثل البداية والثانية تمثل الانتعاش على حين تميزت الثالثة بالجمود ، وتشير الدراسات المختلفة في مجال تقييمها للآثار التكاملية لتلك المشروعات أنها لم تكن على مستوى الطموحات العربية ، وبالتالي لم يكن أداؤها في هذا المجال ذا تأثير واضح في المسيرة التكاملية ، وجانب الكثير منها النجاح ، لوجود العديد من الأسباب والظروف التي مرت بها الأمة العربية ، ويكفي الإشارة إلى واقع التمزق الذي تعيشه الأمة العربية بعد حرب الخليج الثانية في عام 1990 التي أوقفت التفكير في مشروعات عربية مشتركة أو عمل مشترك أو خطة مشتركة ،بل وتركت المسألة مفتوحة للقطاع الخاص في إطار البحث عن فرص استثمار ومحاولة ترويجها ويبدو ذلك واضحاً من أعمال مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال العرب .

وأياً كانت نتائج تقويم الآثار التكاملية للمشروعات المشتركة ، فقد كانت بمثابة عملية تعلم بدأت ولم تنته بعد ، وأصبحت واقعاً ملموساً ، وأتاحت فرصاً للتعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية ، وقد احتوت بعض الملامح الإيجابية التي يمكن توسيعها في المستقبل ، وبالتالي نحن نتفق مع الرأي القائل إن المشروعات العربية المشتركة تمثل صورة من صور التعاون الاقتصادي العربي بين الأقطار العربية . في ظل الظروف المتاحة ، فقد عملت على تحريك الموارد الاقتصادية العربية نحو الاستثمار في أقطار عربية وتعاون المال العربي مع الموارد الطبيعية والموارد البشرية في أقطار عربية مختلفة ، وقد أتاحت هذه المشروعات اكتساب الأقطار العربية لخبرات في مجال إنشاء المشروعات وتنفيذها وتشغيلها وتدريب العمالة الفنية الماهرة ، كما تظل دليلاً واضحاً على أن هناك خطوات اتخذت فضلاً على طريق التعاون الاقتصادي العربي . وبالتالي لابد من إبراز أهمية المشروعات العربية المشتركة في تقوية التعاون الاقتصادي العربي وبالتالي تتلخص التوجهات المستقبلية للمشروعات العربية المشتركة في ضرورة القيام بمراجعة شاملة ودقيقة لأدائها وإعطاء

(1) فاروق حسنين مخلوف ، دراسة استطلاعية حول إنشاء شركة عربية قابضة للتأجير التمويلي ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، 3 مارس 1996 ، ص 4 .

فرصة أكبر لتوسيع قاعدة الملكية فيها ، أي خصخصة تلك المشروعات وزيادة مساهمة القطاع الخاص العربي فيها ، والاتفاق على توجهات محددة تجاه التحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية، ومن ناحية أخرى تم إجراء عملية تقوية لعلاقة المشروعات العربية المشتركة بباقي المنظومة التكاملية وربطها باستراتيجية واضحة المعالم مع بداية القرن الحادي والعشرين ، تقوم على إقامة مشروعات عربية مشتركة على أساس المزايا النسبية والتنافسية لكل قطر وتربط بين أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج ، مع إقامة مشروعات لأهداف اقتصادية واستراتيجية وسياسية واجتماعية لتحقيق الأمن القومي العربي ، وزيادة معدل النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة العالمية وخلق قاعدة إنتاجية لزيادة التبادل التجاري العربي [1] .

ثانياً : التعاون العربي في مجال الاستثمار المباشر وتفعيل دور القطاع الخاص العربي :

يأتي اتجاه توسيع رقعة التعاون الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار المباشر وتفعيل دور القطاع الخاص العربي ، في إطار استكمال منظومة إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة ، وتنمية التجارة العربية البينية وتشجيعها .

حيث تشير تجربة التعاون الاقتصادي في مجال الاستثمار المباشر العربي - العربي أو ما يطلق عليه الاستثمارات البينية العربية إلى أن تدفق الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية كان ضعيفاً بالمقارنة بحجم الاستثمار العربي خارج المنطقة العربية ، حيث يتم توظيف حوالي 800 مليار دولار من الاستثمارات العربية في آسيا وأمريكا وأوروبا وغيرها من الدول المتقدمة والنامية غير العربية .

ومن ناحية أخرى تشير بعض مؤشرات التجربة العربية في الاستثمارات البينية العربية إلى أن تدفق تلك الاستثمارات كان ضعيفاً حيث بلغ حجم الاستثمارات العربية البينية في عقد التسعينيات حوالي 2,8 مليار دولار (لا يمثل أكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي العربي) ، وهو ما يمثل تراجعاً بالنسبة لعقد الثمانينيات الذي وصلت جملة استثماراته العربية البينية حوالي

---

(1) انظر في ذلك : د. علي لطفي ، التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية ، مؤتمر الإدارة وسرعة التمييز ، مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري ، القاهرة ، 1996 ، ص ص 187 - 188 .

6,2 مليار دولار [1] بنسبة لا تزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي ، وسواء كان الرقم 2,8 مليار دولار أو الرقم 6,2 مليار دولار ، فإنه لا يمثل نسبة تذكر في رقم الاستثمارات العربية التي تم توظيفها خارج المنطقة العربية .

ولعل من المؤشرات الدالة على ضعف التدفق السنوي للاستثمارات العربية البينية ما يظهره الجدول التالي :

جدول رقم (10)

الاستثمارات العربية المباشرة حسب الدول العربية المضيفة الأكثر أهمية

(1987 - 1989)

الأرقام بالمليون دولار الأمريكي

الدول المضيفة	1987	1988	1989
الأردن	41,7	6,8	8,4
الإمارات	26,00	15,6	21,7
البحرين	36.7	3,4	14,2
تونس	15,00	41,6	-
السعودية	00,4	11,4	92,6
السودان	41,8	-	00,7
سوريا	6,8	1,8	-
الكويت	6,4	7,1	15,3
مصر	31,7	51,9	77,8
المغرب	18,2	38,9	8,4
دول أخرى	3,00	54,9	19,3
المجموع الكلي	227,6	232,4	258,4

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعامين 1988 ، 1989 ، الكويت 1989 ، 1990 .

(1) د. سميح مسعود ، مناخ الاستثمار في الوطن العربي ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، في 1990/5/31 .

ويتضح من الجدول مدى التدفق الضعيف أو الضئيل للاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة العربية ، حيث لم يزد عن 258,4 مليون دولار عام 1989 .

ومع تواضع الحجم الإجمالي للاستثمارات العربية البينية يلاحظ اتجاهاً مثيراً للانتباه وهو استقطاب الدول الغنية مثل السعودية والكويت وكذلك الإمارات والبحرين للاستثمارات العربية والبينية ، مع انخفاض نصيب الدول الفقيرة ذات العجز في المدخرات والاستثمارات مثل الأردن وتونس والمغرب وسوريا والسودان .

وقد يرجع هذا الاتجاه إلى نجاح سياسات تشجيع الاستثمار فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي وتحسن مناخ الاستثمار في تلك الدول ووجود حوافز للاستثمار سخية بها .

ويلاحظ أن مصر قد احتلت المركز الثاني بعد السعودية كدولة مضيفة للاستثمارات العربية ، البينية أيضاً بسبب مزايا وحوافز الاستثمار التي تمنحها ، وبداية تحسن مناخ الاستثمار بشكل كبير بها .

ويرجع هذا الأداء المتدني فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي العربي في مجال جذب الاستثمارات المباشرة العربية البينية داخل المنطقة العربية إلى عدم ملائمة مناخ الاستثمار العربي في مجموعه لجذب تلك الاستثمارات بشكل كبير ، مع ضعف القدرة الاستيعابيةللأسواق العربية لحجم الفوائض العربية الكبيرة الذي تولد بالتحديد بعد حرب أكتوبر 1973 ، ناهيك عن المخاطر السياسية والتجارية وغير التجارية وغيرها من العوامل .

إلا أنه مع بداية التسعينيات اتجهات معظم الدول العربية وبشكل أفضل بكثير مما كانت عليه في الماضي إلى تبني سياسات اقتصادية تعمل على جذب الاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة العربية ، وتشجيع تدفق هذا الاستثمار المباشر بشكل متزايد ، من خلال دفع القطاع الخاص نحو توظيف مدخراته وأمواله في مجالات الاستثمار المختلفة ، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة ، والتحول لآليات السوق والتحرير الاقتصادي وتقوية البنية الأساسية ، وتحسين مناخ الاستثمار عموماً ، وتبني الكثيرين برامج للخصخصة مما يفتح الباب بقوة لمساهمة القطاع الخاص العربي في المشروعات القائمة عن طريق سوق الأوراق المالية فيما يطلق عليه الاستثمار غير المباشر.

وقد بدأ القطاع الخاص العربي ينشط في مجال زيادة الاستثمارات العربية البينية ، وهناك بحث مستمر دؤوب عن فرص الاستثمار ، ويعقد لذلك مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال ومؤتمرات اتحاد الغرف التجارية العربية ، واتحاد المستثمرين العرب ، وجمعيات المستثمرين ورجال الأعمال وغيرها .

ومن جانب آخر بدأ مناخ الاستثمار العربي يتحسن من خلال إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار برغبة من الدول العربية في دعم العلاقات الاقتصادية فيما بينها في إطار من التعاون الفعال وعملاً على تشجيع انتقال رؤوس الأموال فيما بينها ، لتحويل خططها التنموية ودفع جهودها الإنمائية لصالح شعوبها وحرصاً على تأمين وتوفير الغطاء التأميني للمستثمرين العرب في شكل تعويض مناسب للخسائر الناتجة عن الأخطار غير التجارية مع امتداد نشاط تلك المؤسسة إلى تقديم الضمان التجاري وغير التجاري لائتمان الصادرات العربية في إطار برنامج تمويل التجارة العربية البينية .

والجدير بالذكر أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار قد بدأت نشاطها عام 1975 برأس مال 100 مليون دينار كويتي ، وقد تم تعديل اتفاقيتها ليشمل نشاطها توفير ضمان ائتمان الصادرات واعتبار التسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد فيما بين الدول العربية في صالح التأمين ، والتأمين الذي توفره المؤسسة يضمن المخاطر التجارية وغير التجارية .

ومن ناحية أخرى فقد قامت اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري التي عقدت في إطار الجامعة العربية عام 1981 (1) بإسناد مهمة تمويل الضمان التجاري إلى كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وصندوق النقد العربي كل في نطاق اختصاصه ، أي يقوم صندوق النقد العربي بالتمويل وتقوم مؤسسة ضمان الاستثمار بالضمان .

ومن ناحية أخرى تظهر مؤسسة ضمان الاستثمار معوقات الاستثمارات العربية البينية في مجموعات رئيسية من العوامل لتعمل الدول العربية على علاجها كل حسب ما تتوافر تلك المعوقات من عدمه . ويمكن توضيحها كما يظهر من تقرير الاستثمار في الدول العربية عام 1994 .

---

(1) التي اعتبرت الأساس القانوني لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 1998/1/1 .

المجموعة الأولى :

(1) عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

(2) الروتين والبيروقراطية وصعوبة التسجيل والترخيص .

(3) عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار .

(4) عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية .

(5) عدم الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .

(6) القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار بالخارج .

(7) عدم توفر قوانين تشجيع الاستثمار .

(8) عدم توفر الكفاءات اللازمة للمشاريع .

المجموعة الثانية :

(1) عدم توافر مناخ استثماري ملائم .

(2) عدم توفر النقد الأجنبي .

(3) صعوبة التعامل مع الأجهزة الرسمية المعنية بالاستثمار .

(4) صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول .

(5) عدم توافر الأيدي العاملة المدربة .

(6) عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر .

(7) صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار .

(8) عدم توافر شريك محلي من القطر المضيف .

المجموعة الثالثة :

(1) عدم توافر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج .

(2) عدم توافر الاستقرار الأمني .

(3) ازدواجية الضرائب .

(4) ارتفاع معدلات البطالة .

(5) ارتفاع معدلات التضخم .

(6) تسلط السلطة الحكومية .

(7) عدم توافر خرائط استثمارية .

(8) ضعف البنى الأساسية .

المجموعة الرابعة :

(1) غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف .

(2) محدودية السوق المحلية .

(3) عدم توافر فرص استثمارية .

(4) احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية .

(5) عدم توافر أنظمة مصرفية متطورة .

(6) تفشي الرشوة والعمولات .

(7) غياب التكامل الاقتصادي العربي .

(8) القيود المفروضة على رأس المال .

المجموعة الخامسة :

(1) عدم توافر بنوك للمعلومات .

(2) عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار .

(3) عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار .

(4) عدم وجود سوق مالية متطورة .

(5) عدم ثبات السياسة الاستثمارية .

(6) ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية .

(7) عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية .

(8) عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة .

وتحتاج كل هذه المعوقات للاستثمار أن يتم علاجها من خلال العمل على تحسين مناخ

الاستثمار العربي ، وتفعيل التعاون الاقتصادي في مجال الاستثمارات العربية البينية المباشرة ، لجذب المزيد منها من خلال تكاتف الجهود وتنسيقها وإزالة المعوقات التي تعترض طريقها .

ويلاحظ في هذا المجال أن هناك علاقة ارتباط قوية بين زيادة معدلات التجارة العربية البينية وبين زيادة الاستثمارات العربية البينية ؛ فنجد الأولى ستوفر حافزاً للاستثمار وجذب رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية ، والعكس صحيح أيضاً .

حيث إن تحقيق كفاءة التجارة العربية يفتح الأسواق العربية والعالمية أمام المنتجات والخدمات العربية بما يحقق فائضاً تجارياً عربياً ، ويمكن تعميق هذا الاتجاه من خلال شبكة معلومات عربية متكاملة مع برنامج تنمية التجارة العربية البينية ، وإعداد دراسات الجدوى اللازمة لإنشاء شركات النقل البري والبحري والجوي مع الترويج لها بين المستثمرين وكذلك زيادة أعداد البنوك العربية المستفيدة والوكلاء من كل دولة من خطوط التمويل التي ينتجها برنامج تمويل التجارة العربية وكذلك تمويل إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة ذات المنتجات غير التقليدية التي تتمتع بميزة نسبية وتنافسية عالية في مجال التجارة الخارجية مع تقديم خدمة الترويج لها .

ومن ناحية أخرى يجب العمل على الاستغلال الأمثل للتوافق التلقائي الموجود في الدول العربية في مجال الاستثمار ، حيث توجد دول عربية مصدرة للاستثمارات المباشرة (وغير المباشرة) مثل دول الخليج وليبيا ، وتوجد أيضاً دول عربية عديدة مستقبلة للاستثمارات المباشرة (وغير المباشرة) وعملت على تطوير وتحسين مناخ الاستثمار فيها ، مع مراعاة أن مفهوم المصدر الدائم والمستورد الدائم للاستثمارات لم يعد واقعياً لأن مسار المشاركة الاقتصادية يختلف عن ذلك كثيراً ويتضمن تبادل الاستثمارات بنسب مختلفة وبأشكال عديدة ، وهو مجال خصب لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي في هذا المجال .

ثالثاً : التعاون الاقتصادي العربي في مجال التنمية الزراعية :

تشير الكثير من الدراسات إلى أن التعاون الاقتصادي العربي في مجال التنمية الزراعية لم يكن مرضياً في العقود السابقة ، ولعل أكثر المؤشرات الدالة على ذلك أن الفجوة الغذائية التي يتم سدها من خارج الوطن العربي من خلال الاستيراد من العالم الخارجي قاربت 30 مليار دولار عام

2000 رغم ما يمتلكه الوطن العربي من مقومات كثيرة تساعده على تحقيق تنمية زراعية متقدمة يمكنها أن تسد حاجة الشعوب العربية من السلع الزراعية الغذائية ، والبنائية والحيوانية والسمكية ، بالإضافة إلى إمكانية توفير المواد الأولية الزراعية للصناعات المختلفة ، ويكفي الإشارة إلى أن هناك حوالي 200 مليون هكتار من الأراضي الصالحة والقابلة للزراعة في الوطن العربي لم يتم استغلالها ، وأن التوزيع الطبيعي لهذه الخيرات والأراضي والمقومات بين البلدان العربية غير متجانس مع حاجاتها الراهنة ومع الموارد البشرية لكل قطر عربي ، ويعتبر هذا المجال منطقة من المناطق المثلى للتعاون الاقتصادي العربي الفعال .

حيث تبرز الحاجة إلى الاستخدام الأكثر عقلانية للأرض ومصادر المياه والظروف الطبيعية الأخرى في كل شكل أخذاً في الاعتبار علاقته بالأقطار العربية الأخرى ، لتعظيم المصلحة العربية المشتركة ، ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعي وتسويقه وتحسين معدلات الإنتاجية الزراعية وتوفير السلع الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي العربي الذي ظل مكشوفاً ولسنوات طويلة ومعتمداً على الخارج ومستنزفاً للموارد من النقد الأجنبي بشكل يؤدي إلى آثار سلبية على مسيرة التنمية العربية، وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن فاتورة الواردات الزراعية ستزداد مع تطبيق أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية ، حيث تقدر الخسارة الكلية للدول العربية من جراء تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية بنحو 659 مليون دولار أمريكي سنوياً [1] .

ولعل الاتجاه إلى قيام تكتل اقتصادي عربي بداية من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانتهاء بتفعيل التعاون الاقتصادي العربي في عدة مجالات لتخدم أهداف هذا التكتل ، يؤدي إلى الحصول على أفضل مزايا ثنائية في إطار المعاملات التبادلية التفصيلية مع الدول أو التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم ، حيث تستخدم كأداة للضغط والمساومة ، ومن ناحية أخرى يؤدي ذلك إلى خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات العربية وفقاً للمزايا التنافسية

(1) جامعة الدول العربية ، الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة للبلاد العربية ، البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، دراسة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المقدمة لاجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاد العربي القاهرة 4 - 7 يوليو 1994 .

التي تتمتع بها كل دولة عربية من خلال التعاون الاقتصادي العربي ، وتؤدي أيضاً إلى تعظيم مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة إنتاجية عربية كبيرة تسمح بترسيخ الأموال العربية في المنطقة العربية ، وزيادة الاستثمارات العربية البينية ، ناهيك عن القضاء على أطروحة السوق الشرق أوسطية والتقليل من أهميتها للحفاظ على الهوية العربية وتضييق نطاق التطبيع مع إسرائيل .

ومن هنا يأتي التوجه نحو تفعيل التعاون الاقتصادي العربي في مجال التنمية العربية ، حيث يشترط هذا التوجه أن تقبل حكومات الدول العربية وتؤمن أساساً بالعمل الاقتصادي العربي المشترك وأن تشكل استراتيجية للقطاع الزراعي جزءاً عضوياً من استراتيجية للتنمية القومية العربية الشاملة وأن تسعى إلى تأمين مجموعة من الأهداف الأساسية ، التي تحقق الأمن الغذائي العربي ، والتي تعمل على ضمان التعبئة الواسعة والمستثمرة للموارد المادية والبشرية والفنية المتوفرة وتوجهها لتحقيق التنمية الزراعية المتخصصة والواسعة في الأقطار العربية ، تقوم على معايير اقتصادية أهمها الميزات النسبية والتنافسية لكل دولة عربية نامية وتأمين التكامل المطلوب في الإنتاج وإشباع حاجات الشعوب العربية أي تأمين الحد المطلوب من الأمن الغذائي العربي وتوفير ما يمكن تصديره .

ولنجاح ذلك لابد من تنشيط القطاعين الخاص والتعاوني وكذلك تغيير دور الدولة في التنمية الزراعية العربية المشتركة ، ووضع سياسة فعالة للتنسيق بين نشاط هذه القطاعات في مختلف فروع وقطاعات الإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني وصيد الأسماك والغابات ، وبما يتناسب مع إمكانيات كل قطر عربي وحاجاته الوطنية والقومية .

ويرى البعض أن تحقق الأهداف ، الخاصة بالتنمية الزراعية ، يمكن أن يتم على مدى عقد أو يزيد من السنين ، والتي تتركز في إشباع حاجة السوق المحلية إلى السلع الزراعية في الوطن العربي والكف عن استيرادها وسد الفجوة الغذائية والمشاركة في تصدير بعض أنواع السلع الفائضة عن الحاجة إلى العالم الخارجي ، ثم يمكن بعد تطوير هذا الهدف بالاتجاه نحو الإنتاج من أجل التصدير ، ويفترض أن تتم دراسات علمية وميدانية عن حالة الطلب العربي والإقليمي

والدولي على مختلف السلع الزراعية وعن السياسة الزراعية لمختلف الكتل والأسواق الدولية لوضع رؤية واضحة في هذا المجال [1] تعظم المصالح الاقتصادية العربية المشتركة .

رابعاً : التعاون الاقتصادي العربي في مجال التنمية الصناعية :

تشير الكثير من الدراسات إلى أن التنمية الصناعية العربية قامت على أساس إقامة صناعات متنافسة وليست متكاملة ، مما عمق الاختلال الهيكلي في القطاع الصناعي العربي ، حيث سعت كل دولة عربية إلى تبني برامج تصنيع متشابهة في مجالات الأسمدة والبتروكيماويات والحديد والصلب والألمونيوم ، والغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وقامت على استراتيجية الإحلال محل الواردات ، وانحصرت في السوق المحلية الضيقة ، وبالتالي خرجت صناعات ضعيفة تعاني من ارتفاع تكاليف منتجاتها ، ومن ثم أصبحت غير مؤهلة للصمود أمام المنافسة ، ويتم غرسها في أرضية غير صالحة وراء أسوار جمركية عالية في إطار ما كان يسمى بحماية الصناعة الوطنية ، وأدى انحسارها في السوق المحلية الضيقة إلى عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة الاستغلال الأمثل وتولدت بالتالي طاقة عاطلة كبيرة وأبرزت هذه الأوضاع مشاكل كثيرة حالت دون قيام تعاون اقتصادي فعال في مجال الصناعة العربية والتنمية الصناعية العربية المشتركة ، بغياب عنصر التنسيق بين خطط وسياسات التصنيع العربية ، بحيث ظهرت تناقضات كبيرة والأمثلة على ذلك كثيرة ، ويكفي أن نشير إلى سعي بعض البلاد العربية النفطية الطموحة إلى تشجيع إقامة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في الوقت الذي لا تتوافر فيه الأيدي العاملة الرخيصة ولا المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة ، وكان من الأفضل لو تم تعاون اقتصادي وتنسيق في برامج التصنيع في الدول العربية ، بحيث يتم تشجيع صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في الدول ذات الميزة النسبية والتنافسية الواضحة ، مثل مصر وسوريا والمغرب ، وبالمقابل كان من الممكن مثلاً أن تتخلى مصر عن بعض الصناعات البتروكيماوية الأساسية لمصلحة الدول النفطية ذات الإمكانيات المادية الكبيرة والطاقة الرخيصة ، وإن تركز بدلاً من ذلك في إنتاج المشتقات الثانوية الأكثر تعقيداً وتصنيفاً.

---

(1) كاظم حبيب ، الاقتصاد العربي بين التفتيت والوحدة ، بحث في المجلة العلمية ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 1992 ، ص 53 .

ومثال آخر ، نجد أن مصر والجزائر والمملكة العربية السعودية وليبيا ، اهتمت بإنتاج الحديد والصلب وحديد التسليح ، بينما كان من الممكن لمصر والجزائر أن تركز على إنتاج الحديد المشكل وقواطع الحديد والنوعيات ذات القيمة المضافة المرتفعة وكثيفة الاستخدام للعمالة [1] ، ومن الواضح أن التركيز في التجربة الماضية على المشاريع المكررة دون تنسيق والتي تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ، مما أدى إلى إهدار وضياع الموارد العربية بدرجة كبيرة ويكفي الإشارة إلى أن تكرار كثير من المشروعات أثر في حجم استغلال الطاقات الإنتاجية الجديدة وأرباحها ، فمثلاً بعد سنوات قليلة من بداية برامج التصنيع الخليجي كانت معظم الصناعات تعاني من طاقة إنتاجية كبيرة غير مستغلة ، وقد أوضحت دراسة تفصيلية قامت بها الغرفة التجارية والصناعية في الرياض عن استغلال الطاقة الإنتاجية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية [2] ، أن من مجموع 226 مؤسسة صناعية شملتها الدراسة كانت حوالي نصف المؤسسات 50% تعمل بطاقة إنتاجية تقل عن 60% ، بل إن حوالي ثلث مجموع المؤسسات الصناعية التي شملتها الدراسة (72 شركة) كانت تعمل بطاقة إنتاجية تقل عن 40% ، وفي الإجمالي كانت الطاقة الإنتاجية المستغلة في جميع الشركات الصناعية التي شاركت في الدراسة 60,3% وكان الوضع مماثلاً في دول الخليج الأخرى حيث أظهرت دراسة أخرى لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، أن متوسط نسب استغلال الطاقات الإنتاجية تبلغ 63% من مجموع المشاريع التي شملتها العينة . ويبدو أن هذا الوضع يرجع ليس فقط إلى غياب التنسيق بين خطط سياسات وبرامج التصنيع في الدول العربية ، بل أيضاً إلى مجموعة واسعة مستفيدة من هذه الأوضاع ومن الطبيعي أن تقاوم هذه الفئات مشاريع الاندماج الاقتصادي [3] ، ويشير البعض [4] إلى أن تلك المقاومة المناوئة للاندماج الاقتصادي تعتمد في أحيان كثيرة على حسابات خاطئة للأرباح والخسائر الناجمة عن الاندماج أو

---

(1) انظر : د. محمد هشام خواجكية ، آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي ، النفط والتعاون العربي ، المجلد الخامس عشر ، العدد 55 ، ربيع 1989 ، ص 13 - 18 .

(2) الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ، دراسة حول الوضع الراهن للقطاع الخاص ودوره في الاقتصاد السعودي ، جمادي الثانية 1406 ، مارس 1986 .

(3) د. علي عبد العزيز سليمان ، التعاون الاقتصادي العربي بين المصلحة والمصارحة ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، أبريل 1992، ص 70 .

(4) د. يوسف عبد الله صايغ ، الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية ، وفي أنور عبد الملك وآخرين ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ،، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1982 ، ص 159 .

لا تأخذ الآثار طويلة الأجل للتعاون الاقتصادي العربي في الاعتبار ، حيث ينتج في الأجل الطويل اتساع حجم السوق وترشيد الصناعة وانخفاض التكاليف وقدرة أكبر على المنافسة في الأسواق العالمية ، وكلها منافع تفوق بكثير عائد قد يفقده البعض من هذا التعاون الاقتصادي العربي ، وهو ما يمكن أن يخلق آلية لتمويل الخاسرين في الأجل القصير .

وبناء على ذلك لقد آن الأوان بالنسبة للدول العربية لأن تعيد النظر في سياستها الداخلية والإقليمية المتعلقة بالتصنيع ، بحيث تؤدي إلى إعادة هيكل الإنتاج الصناعي العربي في ضوء التنسيق بين السياسات الاستثمارية وإقامة اندماج صناعي قطاعي عن طريق اختيار صناعات مشتركة طبقاً لأولويات معينة ، وتوزيع عادل لمزايا وتكاليف الاندماج بين البلدان العربية وتأسيس أجهزة تنظيمية ملائمة لإنجاح مهام إعادة هيكلة الصناعة العربية ، أي إعادة بناء الهيكل الصناعي [1].

ويضاف إلى ذلك ضرورة الكف عن ممارسة العفوية في التنمية الوطنية المتميزة بالتماثل في إقامة المشروعات الصناعية في الأقطار العربية ، والعمل على تنفيذ برنامج مشترك يهدف إلى تنمية الصناعات الإنتاجية (السلع الرأسمالية) التي تتوفر لها مقومات إقامتها ، وكذلك الصناعات الاستهلاكية وبخاصة الصناعات الزراعية التي يمكن أن تسهم في ضمان إدخال التقنيات الحديثة المناسبة لتطوير منظم وواقعي للقوى المنتجة المادية والبشرية ، وتحسين نوعية الإنتاج وجودته ورفع قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى التوقف والكف عن إقامة الصناعات التجميعية التي تعتمد في إنتاجها على استيراد السلع نصف المصنعة من الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبالتالي تستنزف المزيد من الموارد من النقد الأجنبي ، كما أن الجزء الأكبر من تلك الصناعات التجميعية التي أقيمت في الأقطار العربية ، لم تكن لها أسواق كبيرة داخل القطر ذاته أو على نطاق الوطن العربي ، إضافة إلى عجزها عن المنافسة في الأسواق الدولية ، والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، مصر والعراق وسوريا والجزائر ... وغيرها .

ومن ناحية أخرى العمل على الاختيار الواعي لمستوى التكنولوجيا التي يراد إدخالها في

(1) يمكن النظر في تفاصيل ذلك إلى : د. عبد الحميد براهيمي ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1977 ، ص 240 .

الصناعات العربية المشتركة لضمان القدرة على استخدامها بكفاءة عالية تتجلى في مستوى رفيع للإنتاجية والجودة ، وتتطلب عملية التصنيع العربي المشترك تأمين الموارد المالية وتوفير الكفاءات العلمية والفنية والإدارية المتقدمة وتعبئة الجهود المشتركة وزيادة التعاون لتنمية وتطوير البحوث العلمية لخدمة التطوير والتحديث الصناعي ، هذا بالإضافة إلى زيادة التعاون الصناعي والفني مع بلدان العالم الثالث وخاصة جنوب شرق آسيا ، وغيرها من الدول الصناعية الناهضة .

وإلى جانب كل ذلك ، يتطلب التعاون الاقتصادي العربي في مجال التنمية الصناعية ، إقامة شبكة متقدمة من الاتصالات الحديثة وبنوك المعلومات ، وشبكة واسعة من طرق المواصلات ومشروعات إنتاج الطاقة الكهربائية ، ويضاف إلى ذلك أنه يتعين على الحكومات العربية وضع برامج مشتركة للتعليم الثانوي والمهني والجامعي والبحوث العلمية الصناعية لإقامة تنمية صناعية عربية مشتركة تحقق الأهداف المنشودة من التعاون الاقتصادي العربي وقيام التكتل الاقتصادي العربي المأمول .

خامساً : التعاون الاقتصادي العربي في مجال التجارة الخارجية :

من المعروف أن التجارة العربية البينية تدور حول 8% من إجمالي التجارة العربية ، وبالطبع فهي نسبة ضعيفة . ونحن ندعو إلى جانب الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أن يتم العمل على إجراء تغيير نوعي في بنية التجارة العربية الخارجية استيراداً وتصديراً كل ذلك أثناء إتمام مراحل إعادة بناء السوق العربية المشتركة .

ويتركز التعاون الاقتصادي العربي في إطار العمل الاقتصادي المشتركة على إعادة هيكلة الصادرات العربية وتوسيع قيادتها وتنويعها لتشمل السلع المصنعة محلياً وبعض السلع الزراعية مع تخطيط الاعتماد على صادرات النفط الخام . ويجب العمل هنا على تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير .

ومن ناحية أخرى لابد من إعادة هيكلة الواردات العربية سواء من حيث نوع الواردات أو الهيكل الجغرافي لها ، ولابد من التركيز على استيراد السلع الرأسمالية أو الإنتاجية التي تساهم في التنمية الصناعية العربية المشتركة ، والتي تعمل على تحديث قطاع الزراعة العربية ، وتطوير هياكل

البنية الأساسية ، وتوفير السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجة شعوب الدول العربية جميعها .

وبالإضافة إلى تطوير صيغ متقدمة للتعاون الاقتصادي العربي بين مؤسسات التمويل العربية ، يتم التنسيق بين البنوك المركزية العربية والبنوك التجارية والمتخصصة لتسهيل وتنشيط التبادل التجاري العربي – العربي .

سادساً : التعاون الاقتصادي العربي في تفعيل دور المؤسسات المالية العربية :

لعل من الضروري الإشارة إلى أن التعاون الاقتصادي العربي من منظور العمل العربي المشترك لتفعيل دور المؤسسات المالية العربية في اتجاه خدمة قيام التكتل الاقتصادي العربي مسألة أصبحت على درجة عالية من الأهمية ، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وظهور العولمة والتي بدورها تحتاج من المؤسسات المالية العربية السعي إلى الاندماج المصرفي حتى تستطيع أن تقوى على المنافسة الخارجية من خارج المنطقة العربية .

وبالتالي فإن هناك الكثير من المتطلبات اللازم اتخاذها لدفع مسيرة المؤسسات المالية العربية لكي تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ، وبخاصة على مستوى العمل العربي المشترك .

ومن هذا المدخل يمكن أن نجد منطقة تعاون اقتصادي عربي على مستوى المؤسسات المالية العربية ، تؤدي إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية العربية المشتركة تجاه العالم الخارجي ، ومن هنا يمكن السعي إلى إشراك السلطات والمؤسسات المالية والمصرفية العربية في أي حوار يجرى مع الخارج لمعرفة اتجاهات التفكير ووجهات النظر لدى الأطراف غير العربية تجاه التطورات المستقبلية، بحيث يمكن التنبؤ بالإجراءات المتوقعة وتحليل السيناريوهات المحتملة في وقت مبكر ، ومن ثم الاستعداد لمواجهتها بشكل مناسب في تنسيق عربي موحد ، وفي هذا المجال يتداعى إلى الذهن الحوار العربي الأوروبي الذي استأنف أعماله في باريس في ديسمبر 1989 بين وزراء الخارجية العرب والأوروبيين والذي عقدت جلسته التالية في يونيو 1990 في دبلن عاصمة أيرلندا، كما يتداعى إلى الذهن أيضاً لقاء ممثلي السوق الأوروبية مع ممثلي مجلس التعاون الخليجي في مسقط لبحث المسائل المرتبطة بتنفيذ اتفاقية صادرات الخليج من البتروكيماويات إلى دول السوق والتي عقدت في يونيو 1989 وتم سريان مفعولها اعتباراً من مارس 1990 كنموذج يمكن أن يدرس

في المجال المصرفي والمالي ، كذلك فهناك حوارات أخرى مثل الحوار العربي - الأمريكي اللاتيني، والعربي - الياباني ، والعربي - السوفيتي (سابقاً) .

ومن ناحية أخرى يمكن البحث في تكوين لجنة من ممثلي البنوك المركزية والبنوك العربية الأخرى والسلطات النقدية وبعض الخبراء المتخصصين ، يكون من مهامها وضع تصور لبعض المعايير التي ينبغي مراعاتها من جانب البنوك العاملة في المنطقة العربية على اختلاف جنسياتها وأنواعها وتحديد فترة انتقالية للبنوك العاملة تتيح لها تعديل أوضاعها بما ينفق مع التحولات العالمية والمعايير الدولية والتي يراعى فيها احتياجات الاقتصاد العربي وإمكاناته ، كما يمكن لهذه اللجنة ، التفاوض مع الاتحاد الأوروبي وغيرها من التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى لتحقيق مصالح النظام المالي والمصرفي العربي ككل وإزالة العراقيل من طريقه كلما أمكن ذلك .

ويضاف إلى ذلك محاولة وضع برنامج زمني يشارك فيه الخبراء المتخصصون إلى جانب ممثلي المؤسسات المالية والمصرفية ، وليكن ذلك في إطار صندوق النقد العربي مثلاً لفض التنازع وإزالة التعارض بين مختلف التشريعات والسياسات الاقتصادية العربية النقدية والإنمائية والمالية في كل قطر عربي سواء فيما بينها من جانب ، أو بينها وبين الاتفاقيات الاقتصادية العربية متعددة الأطراف من جانب آخر ، تمهيداً لإضفاء الفاعلية على هذه الاتفاقيات ، وذلك في إطار البرنامج الزمني الموضوع وقبل إبرام أي اتفاقية جديدة ، بما يشمله ذلك من تنشيط المؤسسات الإقليمية نحو تدارك ما فات في الماضي والاستعداد للمستقبل لكي تكون سنداً قوياً للمؤسسات المالية العربية في الداخل والخارج .

وتجدر الإشارة إلى أن كل ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضرورة العمل الاقتصادي المشترك في مجال تحرير تحركات رؤوس الأموال العربية فيما بين الدول العربية دون عوائق أو قيود ، وهو مايؤدي إلى تنشيط وتعميق وتقوية أسواق المال العربية في الدول العربية ، التي بدأت العديد منها تنشئ أسواق للأوراق المالية ، في فترة الثمانينيات والتسعينيات إلى جانب عودة أسواق الأوراق المالية في كل من مصر ولبنان إلى الانتعاش والنهوض مرة أخرى ، وكل ذلك يجعل المناخ الاستثماري جاذباً للاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية ، بل منطقة جذب للاستثمارات

الأجنبية ونشاطاً خصباً للشركات متعدية الجنسيات . وهو الاتجاه المطلوب لوقف تدفق الأموال والفوائض المالية العربية من الخروج والاستثمار في الخارج سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول .

وفوق كل ذلك يمكن للبنوك العربية في مجموعها أن تلعب دوراً فعالاً في منظومة التعاون الاقتصادي العربي والعمل العربي المشترك ، تجاه التعامل مع العالم الخارجي خارج المنطقة العربية من خلال دفع الصادرات العربية نحو الأسواق العالمية من خلال تمويل المستورد الخارجي للصادرات العربية ، بهدف مساعدة المصدر العربي على إيجاد عملاء له بالخارج بالإضافة إلى الترويج للمنتجات العربية في الخارج عن طريق المراسلين الخارجيين ، وإتاحة التمويل اللازم لإنشاء المناطق الحرة المشتركة ، وفتح تيسيرات لتمويل المشروعات المقامة عليها لتشجيع التصنيع والتصدير بالإضافة إلى تمويل عمليات الشحن وذلك بالتمويل قبل الشحن أو التمويل بعد الشحن ، والقيام بالوساطة المالية مثل الوساطة التجارية وخصم الفواتير بالإضافة إلى تحولها من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصرف ، وتمويل مشروعات الشحن والنقل الجوي والبري والبحري ، والمساهمة في رؤوس أموال المؤسسات التي لها ارتباط مباشر بالعمليات التصديرية ، خاصة شركات ضمان الصادرات ، ورفع مستوى الخدمات المصرفية التقليدية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان للتيسير على المصدرين .

كل هذه الاتجاهات تجعل البنوك العربية مساندة ومدعمة لمسيرة الوصول إلى إعادة بناء السوق العربية المشتركة وهو اتجاه للتعاون على درجة عالية من الأهمية .

سابعاً : التعاون الاقتصادي العربي في مجال أسواق المال وتحديداً في أسواق الأوراق المالية :

لقد أصبح الوقت مهيأ أكثر من أي وقت مضى لقيام سوق عربية للأوراق المالية لتكون في مقدمة الأهداف العربية القابلة للتطبيق والتحقيق في المستقبل. ويعتبر التعاون الاقتصادي في هذا المجال مسألة ضرورية في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية وبالتحديد بعد جات 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، بالإضافة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في العديد من الدول

العربيـة والتي أبرزت أهمية وجـود أسواق للأوراق المالية مع إعـلان إقامة منطقـة التجارة العـربية الكبرى في 1998/1/1 .

كل ذلك يدعو إلى تفعيـل التعاون الاقتصادي العربي في مـجال أسواق المال وتحديداً الأوراق المالية والـذي يؤدي إلى دفع العمل العـربي المشترك بقـوة نحو إقـامة سـوق عربية مـشتـركة وهو الهدف المنشـود .ويلاحظ أنه إذا لم تكن الظروف مهـيأة في الماضي لقـيام تعـاون فعال في مـجال أسواق الأوراق المالية ، فإن الحاضر والمستقبل يهيئان هذه الظروف حيث يتوافر في عدد متزايد من الدول العربيـة هياكل البنية الأساسـية التي تتولى مـهام الإشراف والرقابة على التـداول من خلال الوسطاء المخـولين والمنوط بهم تنفيـذ العـمليات الخـاصة بسـوق الأوراق المالية وتتـبلور كل تلك الأجـهزة والهـيـاكل في شكل هيـئات أسـواق المال ، البـورصات والوسطاء وشـركـات المقاصـة والتسويق والحـفظ وصانعي السوق ووجود لغـة اتصال وتفاهم ، ويضـاف إلى ذلك توافـر أرضية تشريعيـة وتنظيمية مشتـركة حيث يوجد اتحاد للبـورصات العربية وهيئات لأسـواق المال العربية . وقد نجح اتحاد الـبورصات العربية في تحـقيق تعاون مثـمر بين ثلاث أسواق للأوراق المالية الـعربية هي أسواق الكويت ومصر ولبنان .

ومن الظروف والعوامـل المواتية تزايد الوعي بخدمـات المقاصة والـتسوية والحـفظ وقد بدأت الشركات المتخصصة في تلك المجالات في الظهور في الكويت ومصر وغيرهما ، يضاف إلى ذلك التـحسن النسـبي في مناخ الاستـثمـار في معظم الدول العـربية كـما يتـضح من التقـرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار عن المناخ الاستثماري في الدول العربية لعام 1996 ، بالإضافة إلى وجود تطورات مؤسـسية وتشريعيـة إيجابية وفوق ذلك اتجاه الاسـتثمارات العربيـة البينية إلى التزايد النسـبي بالرغم من التواضع الشديد لهـا ، فقد ارتفعت خـلال عام 1996 بنسبة 38,5% عن عام 1995 [1] .

ويدعم اتجاه التعاون الاقتصادي العـربي أيضاً في مجال أسواق الأوراق المالية ، وأسواق رأس

(1) انظر : أ. سيد عيـسى ، السوق العربية للأوراق المالية في مقدمة صـور التعاون الاقتصادي المطروحة على الدول العـربية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة من 20 - 22 نوفمبر 1997 ، ص 5 .

المال العربيـة ، المؤشر الخاص بانتشـار برامج الخصخصـة في الدول العربية حيث إن هنـاك إجماع على ضرورة توسيع قاعدة الملكية الخاصة وطرح كمـيات متزايدة من الأسهم الخاصة بالمشروعات المخصـصة للاكـتتاب العـام ، ويشكل هذا الاتجاه مـورداً متـصلاً ومتـواصلاً يزود الأسـواق المالية العـربية بأعـداد متـزايدة من الأوراق المالية لسنـوات عديدة قـادمة ، وبالتـالي تنشط تلك الأوراق وتجعلها أكثر كـثافة . ومن المتوقع نتيجة للتفاوت في الدخـول في الدول العربية أن تشهد الأوراق المالية تدفقاً مـتزايداً للأسواق العربية من الدول العربية الغنيـة إلى الدول الأقل غنى ، وهو ما يتيح فرص استـثمارية متزايدة ونشاطاً أكثـر لأسواق الأوراق المالية العربية وانتعـاشاً دائماً ، ناهيك عن مزايا الاستثمار في سوق الأوراق المالية ولا تخفى هذه المزايا على دول الخليج التي تمرست في هذا الاتجاه بعد حـرب أكتوبر 1973 ، ولا على مصـر التي عرفت سوق الأوراق الماليـة من بداية القرن العشـرين ، بل تشـهد بعض الأسـواق العربيـة هذه الأيام إقبـالاً متزايداً مـن المستـثمرين العـالميين لاقتناص الفرص المتاحة في أسواق الأوراق المالية العربية .

لعل من أهم الدوافع والعوامل والظروف التي تدفع إلى إقامة تعاون اقـتصادي فعال في مجال أسواق الأوراق الماليـة العربيـة هي الضغـوط التي أوجدتها الجـات ومنظمة التـجارة العـالمية 1995 حيث ستـجد الدول العربية التي لم تقدم التـزامات محددة أن شركاتهـا لن تحصل على المزايا التي تحصل عليـها الشركات الأجنبيـة في أسواق الدول العربية الأعـضاء في الجات وستـواجه أسواق الأوراق المالية في هذه الدول منافسة قوية من أسواق الأوراق المالية للدول العربية الأخرى ، مما قد يجـبرها على تقـديم تسهـيلات وتنازلات لا تقل عن تلك التي قـدمتـها الدول التي انضـمت إلى الاتفاقـية ، أما الدول العـربية التي قدمت التـزامات محـددة للجات ومنظمـة التجارة العـالمية عند تطبيق الاتفاقـية بعد عام 2004 فستواجـه بمنافسة قوية من أسواق الأوراق المالية فـي الدول المتقدمة في عقر دارها .

ولعل أهم ما في هذه الضغوط التي تخلقها الجات ومنظمـة التجارة العالمية أنها ستكون عنصراً هاماً مساعـداً قد يدفع الدول العربية إلى زيادة التعاون بين أسواق الأوراق الماليـة فيها ، ولعل أهم البوادر الإيجابية في هذا الاتجاه هي اتفاقيات التعاون التي بدأت بين كل من مصر والكويت ولبنان

لتكون الثمرة الأولى والأساسية في قيام السوق المالية العربية المشتركة والتي ستساعد في الوصول بقوة إلى بناء السوق العربية المشتركة المأمولة . ويتوقع أن تنضم إلى تلك الاتفاقية كل من البحرين وسلطنة عمان والمغرب وهو ما سيخلق سوقاً عربية للأوراق المالية قادرة بشكل متزايد على جذب الاستثمارات الأجنبية من خارج الوطن العربي .

وفي إشارة لبعض التفاصيل عن اتفاقية التعاون الثلاثي التي عقدت بين مصر والكويت ولبنان في مجال سوق الأوراق المالية في نوفمبر 1996 ، يلاحظ أن الاتفاقية الموقعة بين الأسواق الثلاث اعتمدت على الاتفاق الثنائي الموقع بين سوق الكويت للأوراق المالية وبين الهيئة العامة لسوق المال بمصر في 1996/4/14 ، مع تعديلات طفيفة تتناسب مع أوضاع البورصات الثلاث وتتضمن بنوداً تنص على أن تعمل سوق الأوراق المالية الكويتية وسوق الأوراق المصرية وسوق الأوراق المالية في بيروت على زيادة وتنمية التعاون المشترك فيما بينها في كل ما يتعلق بإصدار وتداول الأوراق المالية المدرجة في أسواق الدول الثلاث من أجل تشجيع الاستثمار في هذا المجال وتذليل العقبات التي تعترض سبل هذا الاستثمار وذلك سواء من خلال التعامل الثلاثي المباشر أو من خلال اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية .

كما تعمل الأطراف الثلاثة على تسهيل شروط وإجراءات طرح الأسهم المتداولة وإدراجها في كل منها في السوق المناظرة له في الدول الأخرى والعمل على تنظيم عمليات التداول والتسوية والمقاصة ، بما يضمن حصول أطراف الصفقات التي تتم في هذه الأسواق على حقوقهم وتبادل المعلومات ، وتنظيم عمليات الإفصاح عن البيانات المالية المتعلقة بالشركات المدرجة في الأسواق الثلاث .

كما نصت الاتفاقية على العمل على تشجيع التعاون بين مؤسسات التقاضي والوسطاء في البلدان الثلاثة من خلال وضع قواعد مشتركة لتسوية الصفقات التي تتم في الأسواق بناء على هذه الاتفاقية وتضمن ما ينشأ عنها من حقوق سواء للوسطاء أو عملائهم على أن تضمن كل سوق تنفيذ الالتزامات الناشئة عن تلك الصفقات في حدود الكفالات والضمانات التي يقدمها الوسطاء .

ومن بنود تلك الاتفاقية الهامة ، حث الأطراف على تقديم ما يلزم من إمكانات للجهود القائمة على تنفيذ برنامج الخصخصة في الدول الثلاث وذلك تسهيلاً لعمليات الطرح والترويج لأسهم الشركات المعروضة للبيع على المستثمرين في أي من الدول الثلاث وفق القوانين المرضية في كل منها .

أما عن الآفاق المستقبلية للتعاون بين أسواق الأوراق المالية العربية فإن تفعيل هذا التعاون المنشود يتطلب :

1- إحداث إصلاحات تشريعية تؤدي إلى استكمال الأجهزة المؤسسية للسوق في كل دولة ، والسماح للأجانب بصفة عامة والعرب بصفة خاصة بتملك الأسهم والأوراق المالية الأخرى ، وإجازة حرية انتقال رؤوس الأموال والقيم المنقولة وتعديل النظم المحاسبية بما يتفق مع المعايير الدولية ، وتوفير الحد الأدنى من الشفافية في البيانات التي تنشر بصفة دورية ، وتوفير العلانية التامة للسوق ونشر الأسعار اليومية وكافة المعلومات الأخرى عن التداول .

2- العمل على تأسيس شركات كبرى على مستوى الوطن العربي كله بدلاً من تكرار تأسيسها على مستوى كل دولة على حدة وبصفة خاصة الشركات التي تعمل في مجال المقاصة والتسوية والحفظ ، وفي مجال التأمين حيث المخاطر المحتملة وضمان تغطية التزامات الوسطاء ومجال تقييم وتصنيف الأوراق المالية Rating وتقييم الملاءة المالية للشركات المصدرة للأوراق المالية والشركات العاملة في سوق رأس المال وغيرها وكذلك تأسيس شركات ترويج الإصدارات الجديدة Underwriting . وضمان تغطيتها على المستوى العربي، وشركات في مجال الاتصالات والمعلومات والإعلام والنشر عن حركة التعامل في جميع الأسواق العربية ، ومجالات التدريب المتخصص في تنفيذ العمليات وإدارة المحافظ وإدارة السجلات ، وكذلك إنشاء شركات الاستثمار في مجالات صناديق الاستثمار المالي والعيني بنوعيها المفتوح Open - end والمقفول Closed - end وكذلك شركات الاستثمار التي تعمل في مجال إدارة المحافظ والشركات العاملة في مجال إدارة

السجلات Book Keepers على المستوى العربي وشركات رأس المال المخاطر Capital Ner-ture Companies وتتولى رعاية الأفكار وإخراجها إلى حيز التنفيذ أو إعادة الهيكلة وتمويل المشروعات المتعددة ، بالإضافة إلى ذلك إقامة البنوك الكبرى ذات الفروع في جميع الأسواق العربية لتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين هذه الأسواق وهي تقوم بدور مختلف عن دور شركات المقاصة والتسوية ، حيث تقبل المدخرات وتقدم الائتمان والإقراض بضمان الأوراق المالية وتقوم بخصم السندات وصكوك التمويل وغير ذلك من المعاملات المصرفية .

3- تحتاج سوق الأوراق المالية العربية المنشودة لتحسين مركزها التنافسي بين الأسواق الدولية الأخرى ، ذلك لأن إجمالي القيمة السوقية للأوراق المدرجة في جميع الأسواق العربية مازالت أقل من القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بأسواق بعض الدول الفردية في آسيا وأمريكا اللاتينية وهذا الوضع يتطلب تزويد الأسواق العربية بالمزيد من الأوراق من خلال برامج الخصخصة التي تستند على مخزون كبير من الأسهم التي يمكن أن تطرح للاكتتاب العام للجمهور والعمل على تشجيع الشركات المغلقة لتتحول إلى شركات اكتتاب عام بتوفير حوافز جيدة لها .

ومن ناحية أخرى لابد أن تعمل الأسواق العربية على التواجد بشكل أفضل في سوق السندات الدولية لأن تواجدها لازال متواضعاً في حين أن بعض الأسواق الصاعدة لها تواجد جيد في تلك السوق مثل الهند والمكسيك وغيرهما ، كما أن تمثيل الأوراق المالية العربية في مؤشرات مؤسسة التمويل الدولية يعتبر على جانب كبير من الأهمية .

والآمال معقودة في إطار تلك الاقتراحات أن تصبح أسواق الأوراق المالية العربية جاذبة للاستثمار الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال ، وفي نفس الوقت تكون جاذبة ومصدرة لرؤوس الأموال العربية البينية من خلال سوق فعالة للأوراق المالية العربية .

وفي هذا الإطار يمكن تعميق التعاون الاقتصادي العربي في إطار تنظيم المصلحة المشتركة لكل الأقطار العربية ، وتصبح إقامة السوق المشتركة العربية للأوراق المالية هي الدعامة الأساسية لقيام

السوق العربية المشتركة ، ذلك الحلم العربي المنشود الذي يتمنى الجميع أن يتحقق .

ثامناً : التعاون العربي في مجال التكنولوجيا والبحث والتطوير :

لعل تحليل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منظور تكنولوجي، الذي بدأ يتكون ويتبلور في عقد التسعينيات من القرن العشرين ، يوضح أن الاقتصادات العربية ليس لها دور يذكر في الثورة التكنولوجية التي أطلق عليها الثورة الصناعية الثالثة وبالتالي تزداد احتمالات ودرجة تهميش الاقتصادات العربية وهو ما يضعف من قدرتها على التأثير في التغيرات العالمية ، ويفقدها القدرة على تحسين جودة منتجاتها وإكسابها القدرات التنافسية اللازمة لمواجهة المنافسة العالمية ويترتب على عجز الاقتصادات العربية عن استيعاب الثورة التكنولوجية ، افتقاد القدرة الذاتية على التطور والتقدم ، ومن ثم فإن الواقع التكنولوجي العربي يعاني من قصور ، ولا يعبر عن ذلك ما نراه في كثير من الاقتصادات العربية من إقامة مشروعات صناعية وزراعية وخدمية تستخدم الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة وذات محتوى تكنولوجي متقدم وبالغ التعقيد ، حيث إن تلك الاقتصادات تعتمد على الخارج في استيراد هذه الآلات والمعدات .

وبالتالي تزداد الحاجة لبناء و تنمية القدرة التكنولوجية العربية باعتبارها مفتاحاً لتأمين الوجود العربي واستمرار فاعليته على خريطة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ومن ثم فإن بناء وتنمية القدرة التكنولوجية العربية يعد هدفاً مصيرياً للاقتصادات العربية في مجموعها .

ويقترح في هذا المجال إنشاء بنك للتنمية العربية يستطيع تدبير أمواله بسهولة من داخل المنطقة العربية ليعمل على مساندة عملية إعادة الهيكلة ، وإقامة المشروعات التي تصب في هذا الاتجاه من حصيلة التوجهات المختلفة التي تم تحليلها في البنود السابقة ويعمل في نفس الوقت على تقوية البنية الأساسية العربية وتصحيح هياكل الإنتاج العربية، والأهم أن يعمل على تقوية قاعدة البحث العلمي لبناء قاعدة تكنولوجية عربية تعمل على تطوير الصناعة والزراعة العربية وتشارك في إعادة البناء .

وهذا يجعلنا نشير بصورة أكثر تحديداً إلى أن بناء قاعدة تكنولوجية عربية لتواكب الثورة

التكنولوجية العالمية هي منطقة من مناطق التعـاون العربي الفعال ، وهي تتطلب حشد للإمكانيات العربية سـواء كانت مالية أو تكنولوجية أو علمـية وتوجيهها لإحـداث التطوير المطلوب في قاعدة البحوث والتطوير وقد يتطلب ذلك تكوين كيانات عملاقة من الشركات العربية متعددة الجنسيات أو مشتركة تتوافر فيها الإمكانيات المالية الكبـيرة التي تستطيع تغطية أنشطة اقتصادية مختلفة سواء في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ، من خلال تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير .

بل إن ذلك قد يتطلب تعاون مراكـز البحوث العلمية والتكنولوجية العـربية في ضرورة العمل على ترسيخ وتكوين قـاعدة تكنولوجية ومعـرفية عربيـة على درجة عالية من التنسـيق والتماسك بحيث تؤدي إلى الوصول إلى اختراعات عربية مشتركة تخدم المصالح الاقتصادية العربية العليا .

ولن يقوم هذا الصرح التكنولوجي العربي إلا إذا كانت هناك استراتيـجية لتنمية الموارد البشرية العربية والأنظمة التعليمية العربية لـلتعامل بكفاءة مع الثورة التكنولوجية العالمية ، وهنا يجب على المنطقة العربية أن تهيئ المناخ الملائم للإبقاء على العقول العربية داخل المنطقة العربية والحيلولة دون استمرار هجرتها إلى الدول غير العربية .



السوق المالية العربية المشتركة

السوق المالية العربية المشتركة

في البداية علينا أن نتفق على أن مفهوم سوق المال ينطوي على نوعين أساسيين من الأسواق : سوق النقد Money Market وسوق رأس المال Capital Market ، ومن منظور أن مفهوم السوق المشتركة تشتمل على ضرورة تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال وبالتالي فإن السعي إلى تحقيق سوق عربية مشتركة ينطوي بالضرورة على حتمية إقامة سوق مالية عربية مشتركة .

وبالتالي تكون مهمة هذا الفصل هي إجراء محاولة لإلقاء الضوء على ما إذا كان هناك سعي لإنشاء سوق مالية عربية مشتركة [1] وما هي المجهودات التي بذلت في هذا الاتجاه ، وخاصة أن هناك دعوة بدأت أعقاب نصر أكتوبر 1973 ، لإقامة هذه السوق كآلية لجذب الأموال العربية داخل المنطقة العربية ، بل إن المجلس الاقتصادي في دورته الثانية والعشرين وتحديداً في 1976/12/16 اتخذ القرار رقم 649 تحت عنوان إنشاء سوق مالية عربية واتحاد بورصات عربية ، بل والأهم أنه في عقد التسعينيات من القرن العشرين ومع بداية الألفية الثالثة ظهرت مجموعة من المتغيرات العالمية والمحلية التي يتطلب مواجهتها والتكيف معها ضرورة إقامة سوق مالية عربية مشتركة تتميز بالكفاءة والفعالية لمواجهة ما تفرضه العولمة ومتغيراتها من تحديات ، وما تولده المتغيرات المحلية من اتجاهات مساعدة نحو تحقيق هدف إقامة هذه السوق المنشودة .

ولعل من أهم هذه المتغيرات هو توقيع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجات) GATS بموافقة حوالي 100 دولة عام 1996 وتعميق الاتجاه نحو العولمة المالية بكل ما تفرضه من تحديات ، ومن

---

(1) ملتزمون في التحليل بضرورة إلقاء الضوء على واقع الجهاز المصرفي العربي باعتباره المكون الرئيسي لسوق النقد العربي ، والبورصات العربية باعتبارها المكون الرئيسي لسوق رأس المال .

ناحية أخرى شهدت البيئة العربية والاقتصادات العربية تغيرات هامة كان من أهمها تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتعميق التحول لآليات السوق والخصخصة وإعطاء القطاع الخاص الدور القيادي في عملية التنمية الاقتصادية .

وفي هذا الإطار يبدو من المناسب إلقاء الضوء على فكرة إنشاء السوق المالية العربية المشتركة بداية ، ثم يحتاج منا البحث بعد ذلك أن نجري محاولة للاقتراب من واقع الجهاز المصرفي العربي وجهود إصلاحه باعتباره المكون الرئيسي لسوق النقد العربي ، ومحور استراتيجية المواجهة للتحديات التي تطرحها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، ثم تركيز التحليل بعد ذلك على البورصات العربية باعتبارها المكون الرئيسي لسوق رأس المال على مستوى الاقتصاد العربي والخصائص الرئيسية لهذه السوق والأبعاد المختلفة لها ، وهل هناك إمكانية لتحقيق التكامل بين أسواق المال العربية ، ومن ثم فإن كل هذه النقاط وغيرها يمكن معالجتها في التحليل التالي :

أولاً : نظرة تاريخية حول محاولات إقامة السوق المالية العربية المشتركة

لقد بدأ التفكير الجدي لإقامة السوق المالية العربية المشتركة بعد انتصار أكتوبر 1973 ، وتولد فوائض مالية عربية ضخمة بعد ارتفاع أسعار النفط ، ومن ثم بدأ البحث عن كيفية توطين الأرصدة والأموال العربية الفائضة والتي تستثمر خارج المنطقة العربية ، لتتدفق داخل هذه المنطقة لخدمة التنمية العربية .

وفي ظل هذه التغيرات طرحت فكرة إنشاء سوق مالية عربية مشتركة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي العربي للمرة الأولى في دورته الثانية والعشرين والمنعقدة في 1976/12/14 ، بل كانت تلك الفترة موضع نقاش العديد من اللجان الفنية في إطار الجامعة العربية ، ومن أهمها اجتماعات الخبراء الاقتصاديين والماليين العرب في أغسطس 1973 ومارس 1974 واجتماعات المديرين التنفيذيين للمؤسسات المالية العربية والحكومية والمشتركة في نوفمبر 1975 واجتماعات اتحاد المصارف العربية في مارس 1976 بأبو ظبي ، وتشير مذكرة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى المجلس الاقتصادي في دورته المشار إليها أن هذه اللجان أكدت وجود وعي عام رسمي وشعبي نحو الحاجة إلى إنشاء سوق مالية عربية مشتركة ، وبالتالي العمل على إجراء دراسات

عميقة حولها ، حتى يمكن إنشائها على أسس سليمة .

وقد اتخذ المجلس الاقتصادي في دورته الثانية والعشرين في 1976/12/16 القرار رقم 649 الخاص بإنشاء سوق مالية عربية مشتركة واتحاد البورصات العربية ، حيث يتضمن الموافقة من حيث المبدأ على فكرة إنشاء السوق النقدية والمالية العربية وتكليف مجلس محافظي البنوك المركزية العربية بالاشتراك مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبالاستعانة بعدد من الخبراء المتخصصين لاستكمال الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة والنظر في الترتيبات اللازمة لنشأة السوق .

ومن ناحية أخرى على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تقوم بعرض الموضوع على اللجنة الوزارية السداسية لتلقي توصياتها لعرضها على المجلس الاقتصادي الدورة المقبلة ، ولقد كان هذا التوجه الذي طرحته الجامعة العربية ، متوافقاً بشكل كبير مع ما وصلت إليه ندوة وزراء المال والاقتصاد العرب التي عقدت في الرباط أبريل 1976 وانبثق عنها تشكيل لجنة وزارية سداسية يعهد إليها اقتراح الحلول الكفيلة بدعم العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي وزيادة فاعليته. وتنفيذاً لهذه التوجيهات اتفق رأي اللجنة الوزارية السداسية على أن تبدأ أعمالها الخاصة ببحث تقييم الجهود التي قامت بها التنظيمات العربية كالصناديق والمشروعات المشتركة من أجل الوصول إلى هدف التنمية الاقتصادية العربية ، وتحديد المعوقات والعقبات التي حالت دون نجاح هذه الجهود في الوصول إلى أهدافها بل واقتراح الوسائل الكفيلة بزيادة فعالية هذه الأجهزة والتنظيمات .

وقد تطرقت لجنة خبراء التقييم في جلستها الأولى إلى بحث موضوع السوق المالية العربية المشتركة ، واقترحت عرض موضوعها على اللجنة الوزارية السداسية . ويلاحظ أن دراسات التقييم الأولية أظهرت قصور أطراف التعاون العربي عن بذل جهود جادة لدراسة المؤسسات والتشريعات وإجراء التعديلات اللازمة لمعالجة ضعفها لتكون أكثر تأهلاً لقيام السوق المالية العربية المشتركة ، بل كان هناك اعتراف بضرورة إجراء تعديل وتحسين أساس للمناخ الاستثماري الذي تتحرك خلاله رؤوس الأموال العربية لضمان التقاء العرض والطلب على هذه الأموال وتنشيط الاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة العربية . وكان هناك إجماع على أن غياب السوق المالية

العربية الفعالـة من أبرز أوجه القصور والتي تتطلب لتطويرها وبحثها ودفعـها إلى الوجود العمل على عدة محاور أساسية هي :

المحور الأول :

تحسين مناخ الاستثمار العربي وتهيئته بالصورة الملائمة التي تجعله جاذباً لرؤوس الأموال والاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية ، وتحديداً فيما يتعلق بتوفير الضمانات المختلفة للأموال العربية داخل الوطن العربي . ولعل إبرام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية عام 1980 وقبلها إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 1975 خطوة عملية ضرورية في هذا الاتجاه .

المحور الثاني :

محاولة تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تحددها الجهات والتنظيمات العربية المختصة في الاقتصاد العربي عن طريق إيجاد الترتيبات والنظم التي تكفل تشجيع مساهمة الأفراد والهيئات في الاكتتاب في الأوراق المالية سواء كانت أسهماً أو سندات في نطاق المشروعات التي تقام في المنطقة العربية .

المحور الثالث :

ضرورة دعم الهياكل والأنشطة التي تكفل زيادة التعاون النقدي والمالي العربي بما يؤدي إلى جذب وتشجيع المدخرات والودائع والأموال إلى الجهاز المصرفي العربي والمؤسسات المالية العربية وتحديداً البورصات العربية التي تعمل على توظيف هذه المدخرات في الأنشطة الاستثمارية التي تصب في التنمية العربية بمفهومها الشامل .

وقد اقتضى العمل في إطار تلك المحاور أن تكون حزمة مترابطة لتطوير السوق المالية العربية بمفهومها الشامل ، وبالتالي كان لابد من إجراء بعض الإصلاحات التشريعية والقوانين والنظم العربية بما يؤدي إلى تشجيع استثمار الأموال العربية داخل المنطقة العربية وتفعيل قنوات الاتصال النقدية والمالية وتيسير حركة رؤوس الأموال والأوراق المالية وتحويل عوائدها واسترداد حصيلة

بيعـها وتوفير التـسهيلات التي تكفل أن تكون بمثـابة استثناء من نظم الرقـابة على النقد في الدول التي لديها هذه النظم .

وقد بذلت بـعض الجهود في هذا الاتجـاه الإصلاحي الخـاص بالسوق النقـدية والمالية العـربية ومنها الـعمل في اتجاه إعـادة تنظيم البورصـات العربيـة القائمـة في بعض الدول العربيـة، وإنشاء بورصات عربية جـديدة وإيجاد الترابط فيما بينهـا من ناحية وبين الأسواق المالية العالمـية من ناحية أخرى ، بـل وطرحت أفكار هامة تنطوي على أن يـشمل التنظيم الأولي المنشـود ، إنشاء بـورصة عربية رئيسية وبورصات وطنية واتحاد للبورصات العربية .

ويلاحظ أنه في مرحلة لاحقة من الدراسات التي كلف الخبراء العرب بإعدادها لإنشاء السوق المالية العربية تحت إشـراف مجلس محافظي البنوك المركزية انبثقت عـدة توصيات في هذا المجال ، كان من بيـنها إنشاء اتحـاد البورصـات العربيـة انطلاقاً من حقـيقـة كون بورصـات الأوراق المالية إحدى الأشكال المعبرة عن الأسواق المالية المنظمة ؛ لأنهـا تقوم بوظائفها في إطار هياكل اقتصادية تتيح للأفراد والهيئات حيازة الأوراق المالية بمختلف أنواعها ، كما تتيح لهم حرية التصرف بها بيعاً وشـراءً ، ولقد أريد بإنشـاء الاتحاد أن يكون جـهازاً تـوجيـهيـاً وإرشادياً تكون أدواته الأسـاسيـة بورصات الأوراق الماليـة القائمة . وأن يسهم في تطوير البـورصات وتقديم المساعـدات الفنية في إنشـاء بورصات جـديدة في الاقتـصادات والدول العـربية الراغـبة في ذلك بالإضـافة إلى تـبادل الخبرات والتجارب وتوثيق التعاون لاستكشاف أفضل الطرق والأساليب الممكنة لقيام سوق مالية عربية مشتركة . وقد أقر محافظو البنوك المركـزية العرب في اجتماعهم بطرابلس في سبتمبر 1979 تقرير اللجنة الفنية الفرعية لدراسة الأسواق المالية العربية ، وقد حظيت توصيات المحافظين بموافقة المجلس الاقتصادي الـعربي ، بل وأعلن عن قيام اتحاد البورصـات العربية عام 1981 بعد أن قامت الإدارة الاقتصادية بوضع نظامه الأساسي ليبدأ مرحلة جديدة من التعاون والتنسيق بين البورصات العربية القـائمة والمساعدة في إنشاء بورصات جـديدة والسعي نحو إيجاد صيغـة معينة للربط بين البورصات العربية .

ورغم كل هذه الجهـود التي بذلت من أجل إقامة سـوق مالية عربيـة مشتركـة إلا أنها لم تكلل

بالنجاح ، على مدى عقدين كاملين من القرن العشرين ، وفشلت في التوصل إلى صيغة متفق عليها لإقامة سوق مالية وقابلة للتطبيق لأسباب كثيرة ، تتلخص في عدم ملائمة البيئة الاقتصادية خلال تلك الفترة لإقامة السوق والافتقار إلى الآلية المناسبة للوصول إلى هدف إقامة السوق المالية العربية المشتركة ، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية وعدم إدراك أهمية وجود السوق كإحدى أهم قنوات جذب رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية ، وبالتالي لازال الموضوع يحتاج إلى تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل وتعظيم المصلحة الاقتصادية العربية المشتركة ووضع شبكة متكاملة لسوق المال العربية لتكون أكثر تكاملاً وقدرة على انتقال وتحريك رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية .

ثانياً : المتغيرات على الساحة العربية والعالمية الدافعة إلى قيام السوق المالية العربية المشتركة في الألفية الثالثة

هناك العديد من المتغيرات على الساحة العربية والعالمية يمكن اعتبارها قوى دافعة إلى قيام السوق المالية العربية المشتركة والوصول إلى صيغة لها قابلة للتطبيق العملي ، وخاصة في الألفية الثالثة .

ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المتغيرات على النحو التالي :

1- توقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) General Agreement Trade in Services

وهي إحدى النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة أوروجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) GATT والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثماني سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995 وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 100 دولة عام 1997 .

وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية ، ومن المعروف أن الدول العربية ـــ سواء التي قدمت التزامات محددة أو التي لم تقدم ـــ منافسة وضغوطاً تتطلب وتدفع تلك الدول إلى إقامة سوق مالية عربية مشتركة .

2- تزايد الاتجاه نحو العولمة المالية وفتح الأسواق والتحرير المالي ومقررات لجنة بازل ومتطلباتها ، حيث من المعلوم أن اتفاقية بازل سوف تؤثر على البنوك العربية سواء ما كان منها محلياً أو العاملة في الأسواق العالمية .

3- شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين ، وبداية الألفية الثالثة ، تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من الاقتصادات العربية ، والتحول لآليات السوق . وقد واكبت هذا التطبيق بل كانت جزءاً أساسياً منه ، حركة إصلاح للبورصات العربية ليعكس التوجهات الاقتصادية والسياسية لبرامج التثبيت والإصلاح الهيكلي أو ما يطلق عليها برامج الإصلاح الاقتصادي ، التي تتضمن إحياء وتنشيط وتنمية أسواق رأس المال لتواكب في نفس الوقت سياسات الخصخصة والتحول نحو القطاع الخاص .

وقد تركز تطوير البورصات العربية من خلال تحديث النظم والقواعد والتشريعات والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هدفين : الهدف الأول ، هو تشجيع قيام بيئة اقتصادية واجتماعية ونفسية ملائمة لنجاح السوق وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الثقة في السوق ، والثاني هو جعل التعامل بأدوات السوق أكثر جاذبية من جانب المستثمرين لإصدارات جديدة .

ومن ناحية أخرى فقد واكب التطوير الأخذ بأحدث التقنيات المستخدمة في البورصات العالمية وتكريس نظام التداول والتأكيد على الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية للشركات المسجلة في السوق كعنصر أساسي لترشيد القرار الاستثماري للمتعاملين بالأوراق المالية ، وهكذا جاءت الإصلاحات التي شهدتها بورصة تونس للأوراق المالية عام 1989 وتزامنت معها بورصتا القاهرة والاسكندرية بعد صدور القانون 95 لسنة 1992 وبورصتا الخرطوم وبيروت عام 1995 .

وقد أكدت هذه الإصلاحات في البورصات العربية على مبادئ أساسية ، تمثلت في تحديد واضح لدور البورصة ، من حيث كونها آلية لتعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة ، وكذلك تنظيم مهنة الوساطة المالية بحيث تتخذ الشركات العاملة في

مجال الأوراق المالية شكل شركات مساهمة أو شركة التوصية بالأسهم ، بالإضافة إلى ذلك إنشاء مؤسسات الخدمات المكملة في السوق وهي على وجه التحديد شركات المقاصة والحفظ المركزي .

ويضاف إلى تلك المبادئ الإصلاحية ، مبدأ الفصل بين الجهة الرقابية ذات الكيان المستقل عن عمليات القيد والتداول في البورصة ، وكذلك تطوير نظم التداول في السوق .

5- توافر قواعد البنية الأساسية التي تتولى مهام الإشراف والرقابة على التداول وتشابه الأجهزة المؤسسية من بورصات ووسطاء وشركات المقاصة والتسوية وتوفر بيئة تشريعية وتنظيمية مشتركة ، حيث يوجد اتحاد البورصات وهيئات لأسواق المال وتزايد الوعي بتحديات المقاص والتسوية والحفظ والتحسن النسبي في مناخ الاستثمار .

6- النشاط الفعال الذي يقوم به اتحاد البورصات العربية في مساعيه لإقامة سوق مالية عربية مشتركة على أسس جديدة ، حيث استطاع أن يصنع أول نواة لقيام السوق المالية العربية المشتركة برعايته وإبرام الاتفاق الثلاثي بين بورصات كل من لبنان والكويت ومصر وتركه الباب مفتوحاً أمام انضمام بورصات عربية أخرى ، حيث إن هذا الاتفاق الذي تم تنفيذه مع بداية عام 1997 يفتح الباب مجدداً لمواصلة المساعي الرامية إلى إنشاء سوق مالية عربية مشتركة تتحرك من خلالها أدوات الاستثمار وبخاصة الاستثمار المباشر بحرية كاملة بين الدول الأعضاء ، والتي تشكل نواة حقيقية لانضمام أعضاء جدد إلى هذه السوق المشتركة على طريق التكامل الاقتصادي العربي .

ولعل كل هذه المتغيرات على الساحة العربية وعلى الساحة العالمية تحتاج منا إلى إلقاء نظرة سريعة حول واقع الجهاز المصرفي العربي كمكون رئيسي لسوق النقد ، والبورصات العربية كمكون رئيسي لسوق رأس المال ، في محاولة للتعرف عن قرب على واقع سوق المال العربي بشقيه الأساسيين وهما سوق النقد الممثل في الجهاز المصرفي ، وسوق رأس المال الممثل في البورصات العربية وذلك على النحو التالي :

ثالثاً : واقع الجهاز المصرفي العربي وجهود إصلاحه :

يمكن القول إن واقع الجهاز المصرفي العربي يسير نحو إحداث المزيد من الإصلاح المصرفي إلا أنه يختلف فيما بين الدول العربية من حيث درجة التطور ووضع هذا القطاع ومؤشرات أدائه ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل مثل الاختلافات في مستويات الدخول ، والهياكل الاقتصادية ، وبرامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة ، وأولويات السياسات المصرفية التي تم تطبيقها لإصلاح وتطوير هذا القطاع فيما بين الدول العربية ، على الرغم من أن الأهداف الرئيسية للإصلاح المصرفي في جميع الدول العربية اتجهت نحو تعميق التحول نحو آليات السوق والتحرر النقدي والمالي وتعظيم قدرات المصارف العربية على جذب المدخرات المحلية وتحسين كفاءة السياسة النقدية وزيادة درجة التنافسية بين تلك المصارف ، وتقوية مراكزها العالية وتحقيق مايسمى بكفاية رؤوس أموالها طبقاً لمقررات لجنة بازل .

وعموماً تضمن إصلاح الجهاز المصرفي العربي ، العديد من الجوانب من أهمها ، تحرير القطاع المصرفي ، الذي يتضمن إزالة القيود على أسعار الفائدة وإلغاء القواعد الإدارية المفروضة على البنوك مثل السقوف الائتمانية ، ومنح درجة أعلى من الاستقلالية للمؤسسات المصرفية ، بالإضافة إلى محاولة تعميق المنافسة في القطاع المصرفي من خلال فتح أعمال للدخول إلى السوق المصرفية والخروج والسماح بتواجد البنوك الأجنبية وفروعها في السوق المصرفية ، بل ومحاولة إعادة هيكلة البنوك العامة وخصخصتها ، ويضاف إلى ذلك الاتجاه نحو تطوير البنية الأساسية المصرفية ، ودعم سلامة الجهاز المصرفي ، وإجراءات التحسينات في السياسة النقدية وأدواتها .

وقد تركزت الجهود المبذولة لإصلاح وتطوير الجهاز المصرفي في الدول العربية في مرحلتين أساسيتين ، كانت المرحلة الأولى يغلب عليها ما يمكن تسميته بالتحرير المصرفي ، والمرحلة الثانية ، يمكن أن يطلق عليها إعادة الهيكلة المصرفية ، وقد انتهت المرحلة الأولى تقريباً ولازالت الجهود تبذل لإتمام المرحلة الثانية . وفي هذا الإطار يمكن رصد أهم الجهود التي بذلت لإصلاح وتطوير الجهاز المصرفي العربي على النحو التالي :

1- تطبيق سياسة تحرير أسعار الفائدة :

وقد لوحظ أن التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في معظم الاتحادات العربية كان متماثلاً ، حيث كان ذلك مواكباً لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت ، وكانت البداية في الاتجاه نحو رفع أسعار الفائدة الإسمية وتبع ذلك على الفور تحرير أسعار الفائدة على الودائع . أما تحرير معدلات الإقراض فقد تم بصورة تدريجية وقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين تحريراً كاملاً لأسعار الفائدة في عدد من الدول العربية كانت في طليعتها الأردن ومصر وتونس ، وتلتها المغرب واليمن وقطر والجزائر ، ناهيك عن باقي الدول التي تطبق آليات السوق قبل ذلك ، وقد أدى التحرير الكامل لأسعار الفائدة في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن اتباع سياسات انكماشية في إدارة الطلب ، إلى حدوث معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية في هذه الدول التي طبقت سياسة تحرير سعر الفائدة .

2- إزالة القيود على منح الائتمان :

وقد تم إزالة القيود على منح الائتمان تدريجياً ، بالتزامن مع تحرير أسعار الفائدة ، حيث تمت إزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان المقدم من البنوك كما تم تدريجياً أيضاً إزالة المعايير والمبادئ التي كانت تحدد هيكل أصول البنوك ، مثل نسبة القروض للودائع ومتطلبات الحصول على تفويض مسبق لتخصيص الائتمان والشراء الإلزامي للدين العام وكذلك الائتمان المخصص لبعض القطاعات ذات الأولوية .

3- زيادة كفاءة إدارة السياسة النقدية :

حيث يلاحظ أن السياسة النقدية تحررت من الكثير من القيود والضغوط واكتسبت مزيداً من الاستقلالية ، وقد زادت كفاءة السياسة النقدية بزيادة التوجه نحو اعتماد السلطات النقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية لتحل تدريجياً محل أسلوب التدخل المباشر ، ولتنفيذ ذلك عمدت السلطات النقدية في معظم الدول العربية إلى تطوير عمليات السوق المفتوحة التي تشكل أدوات الدين العام المحلي ــ من أذون وسندات خزانة ــ الأدوات الأساسية في تنفيذها ، بل لجأت السلطات النقدية في دول أخرى إلى إصدار شهادات الإيداع

بالعملات المحلية للبيع في سوق النقد المحلي لآجال متنوعة وذلك في حالة عدم توافر الأدوات الخاصة بالسوق المفتوحة ، وقد أدت تلك الجهود إلى إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح لأدوات السياسة النقدية وأسلوب التعامل بها مما ساعد كثيراً في تحديد تحركات أسعار الفائدة على الودائع والقروض في السوق المصرفية المحلية ، وتمكين السلطات النقدية من التحرك بفعالية وقدرة أكبر لتنظيم مستويات السيولة المحلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار في السوق النقدي عن طريق عمليات السوق المفتوحة وهو الاتجاه المطلوب.

4- إجراء مراجعة شاملة للتشريعات المصرفية :

وذلك بهدف التعديل والتطوير لتتماشى التشريعات المصرفية مع مرحلة التحول والتحرير والإصلاح الاقتصادي ، الذي يولي اهتماماً أكبر لإعطاء القطاع الخاص ليلعب دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي ، لذلك أعيد النظر في قوانين البنوك والقوانين المصرفية في معظم الدول العربية

5- إعادة النظر في معايير الرقابة والإشراف على البنوك :

بهدف زيادة كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي ، وتحسين أدائه ، وبالتالي فقد عمدت السلطات النقدية في الدول العربية على تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما ينسجم مع المعايير الدولية، وذلك استجابة للتغيرات في السياسة النقدية على المستوى المحلي والتغيرات المصرفية العالمية في ظل العولمة المالية . وفي هذا الإطار اتخذت السلطات النقدية سلسلة من الإجراءات من أبرزها رفع نسبة كفاية رأس المال الإجمالية المرجحة بالمخاطر بما يتمشى مع مقررات لجنة بازل ، كما اتخذت السلطات العديد من التدابير التي اتجهت إلي ضبط المخاطر الناتجة عن التركز الائتماني وعمل المخصصات لمواجهة الديون المتعثرة ، بالإضافة إلى إصدار التعليمات بكيفية تصنيف الديون وتحديد المخصصات المطلوبة لها لدى البنوك ، مع الأخذ في الاعتبار الضمانات المقدمة مقابلها ومدى قيام العملاء بخدمة مديونياتهم ، إضافة إلى المخصصات العامة المطلوبة للتسهيلات الجيدة وذلك سعياً إلى تطبيق المعايير الدولية المتعلقة ببناء هذه المخصصات والأسس التي يجب اتباعها لتصنيف الديون المشكوك فيها .

ويضاف إلى كل ذلك ، أن السلطات النقدية أولت اهتماماً كبيراً بموضوع الإفصاح والشفافية،

حيث تم في جميع الحالات توجيه البنوك إلى إعداد قوائمها المالية والإفصاح عنها وفق المعايير الدولية . ومن ناحية أخرى فقد تطورت أساليب الرقابة والتفتيش لتأخذ في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنوك من حيث كفاية رأس المال والأصول والإدارة والربحية والسيولة .

وقد أسفرت تلك الجهود المبذولة للإصلاح المصرفي للبنوك العربية عن النتائج التالية :

النتيجة الأولى : تم بصورة عامة الإيفاء بالنسبة المرجحة بالمخاطر لكفاية رؤوس أموال المصارف البالغة 8% كما حددتها لجنة بازل . ويلاحظ في هذا المجال أنه في عدد من الدول العربية تم تجاوز تلك النسبة التي حددتها هذه اللجنة ، ومن ناحية أخرى فإن بعض البنوك العامة في عدد من الدول العربية واجهت صعوبات في الالتزام بمعدل كفاية رأس المال ، فاضطرت نتيجة لذلك إلى تطبيق برامج لإعادة هيكلتها والالتزام ببرنامج زمني للإيفاء بتلك المتطلبات، كما تم تخفيض درجة انكشاف البنوك على مختلف أنواع المخاطر ، بما في ذلك مخاطر أسعار الصرف بما يتماشى مع النسب المطلوبة مما أدى إلى تحسن إدارة مخاطر الائتمان بصفة عامة وهو الأمر الذي يعكسه الانخفاض المستمر للقروض المستقرة .

النتيجة الثانية : زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية العربية من 1.2 مليار دولار عام 1975 إلى 52.9 مليار دولار عام 1999 أي بنسبة زيادة مقدارها 43 مرة خلال تلك الفترة .

النتيجة الثالثة : تزايد الاتجاه نحو الكيف بدرجة متزايدة مع التغيرات المصرفية العالمية ، والعولمة المالية من أجل تعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التغيرات ، بل والسعي دائماً إلى اقتناص مثل هذه الفرص .. وقد نتج عن هذا الاتجاه الدخول في استحداث خدمات مصرفية جديدة مثل تقديم بطاقات الائتمان والصرف الآلي واستخدام الصيرفة الإلكترونية (e-Banking) وتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (Internet Banking) .

النتيجة الرابعة : تزايد أصول المصارف العربية زيادة كبيرة ؛ فقد ارتفعت من 46.7 مليار دولار عام 1975 إلى 505.1 مليار دولار عام 1999 .

النتيجة الخامسة : أدى الاتجاه إلى تخفيض أو إزالة القيود المباشرة ، على الائتمان المصرفي ، إلى زيادة نصيب القطاع الخاص من هذا الائتمان وبخاصة في الدول العربية التي قطعت شوطاً كبيراً في الإصلاح المصرفي حيث يلاحظ من الجدول رقم (2) من الملحق الإحصائي أن هذه النسبة ارتفعت في الأردن والسودان والمغرب ومصر واليمن ، فقد كانت في الأردن عام 1993 حوالي 8% وصلت إلى 89% عام 1999 ، وفي السودان كانت 23% وصلت إلى 31% وفي المغرب كانت 54% وصلت إلى 64% وفي مصر كانت 39% وصلت إلى 65% وفي اليمن كانت 9% وصلت إلى 23% على التوالي في عامي 1993 و 1999 .

رابعاً : المعوقات التي تحد من قدرة المصارف العربية على مواجهة تحديات وآثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية :

يلاحظ أنه على الرغم من أن التحليلات الخاصة بواقع الجهاز المصرفي في عقد التسعينيات من القرن العشرين والجهود التي بذلت في مجال الإصلاح المصرفي تشير إلى حدوث تحسينات كثيرة، إلا أن هذا القطاع المصرفي لازال يعاني من عدد من المعوقات التي قد تحد من قدرته على مواجهة التحديات التي تفرضها اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية ، بل وتفرضها عموماً العولمة المالية التي تعمق التنافسية ، وما تحمله من آثار سلبية . ولعل من الضروري الإشارة إلى تلك المعوقات باختصار من خلال التحليل التالي :

1- صغر حجم المصارف العربية :

يمكن القول إنه بالرغم من التطور الذي شهدته المصارف العربية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها ، إلا أن هذه المصارف لازالت تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق العالمية ، فإذا كان إجمالي موجودات المصارف العربية قد بلغت خلال عام

1999 حوالي 505.1 مليار دولار ، فإن ذلك الرقم يقل عن أصول بنك واحد من أحد المصارف العالمية الكبرى ، حيث يلاحظ أن أكبر بنك عربي من حيث رأسماله وهو البنك السعودي الأمريكي لم يتجاوز ترتيبه 166 عالمياً بين أكبر ألف بنك عالمي بالقوة الرأسمالية .. ولا مجال أمام المصارف العربية لمواجهة هذا الوضع إلا الاتجاه نحو الاندماج المصرفي الذي أصبح أحد التوجهات الأساسية في ظل العولمة المالية لمواجهة التنافسية واقتناص المزيد من الفرص المصرفية وتعظيم العائد والنمو .

فالتحرك نحو عمليات الاندماج فيما بين المصارف العربية ضروري لتكون وحدات مصرفية أقوى وأكثر فعالية وهذا من شأنه أن يزيد من حجم هذه المصارف لتكون قادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية والاستثمارية بتقنية وتكاليف منخفضة ، وقد بدأت في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين عمليات الاندماج في القطاع المصرفي العربي ولكن بوتيرة متواضعة .

2- تزايد ظاهرة التركز المصرفي :

وتعتبر ظاهرة التركز المصرفي من أهم ملامح الجهاز المصرفي في معظم الدول العربية ، حيث ترتفع درجة التركز التي تتمثل في ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الأصول المصرفية ، وهو ما يحد من المنافسة نظراً لأنه في مثل هذه الحالات فإن لممارسات بعض المصارف انعكاسات هامة على المصارف الأخرى ، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق المصرفي .

وتشير البيانات في هذا المجال إلى أن تونس يوجد بها خمسة مصارف تسيطر على الجهاز المصرفي الذي يتكون من 13 مصرفاً تجارياً ، وتمتلك المصارف الخمسة حوالي ثلثي إجمالي الأصول وإجمالي التسهيلات الائتمانية التي يقدمها القطاع المصرفي ، وكذلك تمتلك خمسة مصارف في الأردن نسباً مماثلة ، بينما في المغرب هناك ثمانية مصارف تصل حصتها في السوق المصرفي إلى ما يقرب من 80% ، وفي اليمن يمتلك أكبر مصرفين تجاريين ما نسبته 65% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي ، وتبرز هذه الظاهرة بدرجة أكثر في حالة الجزائر حيث تمتلك المصارف الستة المملوكة للدولة أكثر من 95% من إجمالي الأصول المصرفية . وفي قطر يملك بنك

قطر الوطني نحو 45.2% من إجمالي أصول المصارف القطرية البالغ عددها 15 مصرفاً ، وفي مصر تمتلك أربعة مصارف تجارية عامة 70% من إجمالي أصول المصارف التجارية في مصر والبالغ عددها 28 مصرفاً حسب بيانات نهاية 1999، وفي لبنان تمتلك ستة مصارف نحو نصف أصول القطاع المصرفي البالغ عدد المصارف فيه 66 مصرفاً ، وفي الكويت يملك بنك الكويت الوطني قرابة 30% من مجموع أصول القطاع المصرفي ، وفي السعودية يبلغ نصيب ثلاثة مصارف حوالي 57% من إجمالي أصول القطاع المصرفي ، وفي الإمارات تملك خمسة مصارف أكثر من نصف إجمالي المصارف العاملة .

3- ارتفاع نسبة الملكية العامة في الجهاز المصرفي :

حيث يلاحظ أن الجهاز المصرفي في عدد من الدول العربية يغلب عليه الملكية العامة ويصاحب ذلك سيطرة كاملة للقطاع المصرفي على الإدارة والعمليات المصرفية ، وقد أثر ذلك على استراتيجيات وعمليات المؤسسات المصرفية ورغم التوجه إلى تقليل نسبة ملكية القطاع العام في المصارف وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المصرفي ، إلا أن القطاع العام مازال يمتلك حصة كبيرة في الجهاز المصرفي في عدد من هذه الدول .

وتشير البيانات المتاحة عن تونس إلى أن من 13 مصرفاً تجارياً فإن القطاع العام لازال يمتلك الأغلبية المصرفية والتي تتمثل في خمسة مصارف تجارية ومصرفين للتنمية وتشكل ملكية القطاع العام للمصارف في المغرب حوالي 24% من رأسمال الجهاز المصرفي ، ومن بين 15 مصرفاً في الجزائر تمتلك الحكومة ستة مصارف ، وفي مصر تمتلك الحكومة البنوك الأربعة الكبرى بخلاف مساهمات أخرى ، أما في اليمن فإن أكبر مصرفين فيها هما مصرفان حكوميان ، وعلاوة على ذلك فإن الحكومات تمتلك في هذه الدول البنوك المتخصصة .

4- تفاقم مشكلة القروض المتعثرة :

وتشير البيانات إلى تفاقم هذه المشكلة ، حيث نجد أن القروض المتعثرة تمثل حوالي 50% من إجمالي القروض القائمة في الجزائر و 46% في اليمن و 31% في تونس وحوالي 11% في المغرب والجدير بالذكر أن القروض المتعثرة كانت متعلقة بصورة رئيسية بالبنوك المتخصصة وبنوك التنمية

وتمثلت بصفة عامة في القروض المقدمة إلى المؤسسات العامة وقد أدى تراكم القروض المتعثرة إلى الحد من مقدرة المصارف على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة لديها وزيادة تكلفة عملياتها .

5- ضعف استخدام التكنولوجيا المصرفية :

حيث تحتاج المصارف العربية إلى زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية .. ويزيد استخدام التكنولوجيا من سرعة التسويات وزيادة الشفافية إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فوراً مما يزيد من ثقة المتعاملين في المصارف ، كذلك ، فإن استخدام التقنيات الحديثة يمكن المصارف من التوسع وتنويع الخدمات التي تقدمها لعملائها ويساهم بالتالي في رفع كفاءة الوساطة المالية .

6- ضعف عمليات الإفصاح والرقابة :

حيث تتفاوت البيانات المصرفية في شموليتها ودقتها بين مصرف وآخر ، وتفتقر في عدد من الدول العربية إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح مما يجعل من الصعب إجراء المقارنة بينها وبين المصارف الدولية ، رغم أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، والأمر يحتاج إلى بذل الكثير من الجهد لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المزيد من العملاء والمستثمرين الأجانب ، والبنوك المركزية مدعوة للقيام بهذا الدور والجهد الذي يعمل على تشديد الرقابة المكتبية والميدانية على المصارف والتأكد من استخدامها للمعايير الدولية المعروفة الخاصة بالمحاسبة والتدقيق والإفصاح .

خامساً : محاور استراتيجية المواجهة للتحديات التي تطرحها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية :

يحتاج الجهاز المصرفي العربي إلى استراتيجية لمواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية وإلى آليات لتحديث وتطوير العمل المصرفي والتي تعظم الآثار الإيجابية المحتملة وتقلل الآثار السلبية إلى أقل درجة ممكنة وتعمل على زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي والبنوك العربية

تكون من خلال المحاور التالية :

1- التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية ويتطلب ذلك العمل على عدة مستويات ، سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى الجهاز المصرفي في مجموعه ، أو على مستوى البيئة الداخلية لكل بنك الأمر الذي يتطلب تنويع وتحسين جودة الخدمات المصرفية ودقة وسرية المعاملات، وانتشار الفروع وسرعة أداء الخدمات وحسن معاملة العملاء ، وإدارة الموارد بكفاءة لتحقيق أهداف الربحية وتقليل المخاطر والاستمرار والنمو واستخدام الاستراتيجية التنافسية المناسبة التي تقدم كافة الخدمات المصرفية والمالية محلياً وعالمياً .

وهناك دلالات تشير إلى أن البنوك العربية بدأت تسير في هذا الاتجاه ، لكن الطريق مازال طويلاً ويحتاج إلى بذل المزيد من الجهد .

2- الاستعداد والإعداد الجيد للدخول في التعامل بقوة مع المستحدثات المصرفية والتي تتلخص في المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار مثل عقود الاختيار ومقايضة الأوراق المالية والمبادلات وعقود المستقبل والعقود الآجلة للعملات واتفاقات أسعار الفائدة الآجلة والصراف الآلي وعمليات المقاصة الإلكترونية داخل البنوك ، وعمليات التأجير ومحاولة ابتكار الأساليب الفنية والإدارية التي تمكن البنوك من تخفيض درجة المخاطرة عند التعامل في تلك العمليات ، وقد بدأ عدد من البنوك العربية في تنفيذ برنامج متكامل لتطوير النشاط وزيادة القدرات التنافسية في هذا المجال .

3- تقوية قاعدة رأسمال البنوك العربية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي لتصل إلى حجم كبير للوحدة المصرفية يجعلها قادرة على المنافسة ، فحجم البنوك العربية يعتبر صغيراً إذا ما قورن بالبنوك العالمية وهناك بعض محاولات من البنوك العربية في هذا المجال في عدد من الدول العربية ، إلا أن الأمر يحتاج إلى تزايد عمليات الاندماج المصرفي سواء على مستوى الدولة الواحدة أو بين البنوك العربية من دول أخرى .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الاندماج المصرفي بين البنوك الصغيرة اتجاه مساعد وضروري

في زيادة القدرة التنافسية للبنوك العربية سيؤدي إلى زيادة رأس المال وزيادة حجم الاستثمارات ، ووجود وفورات الحجم وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للبنوك العربية وخاصة عندما يتم الاندماج المصرفي بشكل اختياري .

4- تقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها في صورة متكاملة وتكاملية عربياً وعالمياً ، وإدخال المزيد من التكنولوجيا المصرفية على العمل المصرفي العربي .

5- تنمية مهارات العاملين بالبنوك بإعداد الكوادر المصرفية على مستوى عالمي وتحديث وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج تدريبية متطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات والمستحدثات وتطوير الصناعة المصرفية ، والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية في هذا المجال .

6- تقوية دور البنك المركزي في كل دولة عربية في مرحلة تحرير الخدمات المصرفية ، من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية ، ومازال هذا الأمر محل بحث من جوانبه المختلفة في العديد من الدول العربية .

7- العمل بشكل مستمر على أن تقوم البنوك العربية بتقديم الخدمات المصرفية دائماً بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وبسعر تنافسي وفي أقل وقت ممكن ، مع الاهتمام بشكل مستمر بالبعد الخاص بالتسويق المصرفي من منظور التخطيط الاستراتيجي للتوجه المصرفي العربي .

8- السعي بقوة إلي إقامة سوق مصرفية ومالية عربية مشتركة تزداد من خلالها القدرات التنافسية لكل البنوك العربية ضمن منظومة الحلم العربي الممثل في ضرورة قيام سوق عربية مشتركة تواجه تحديات العولمة ، سواء كانت عولمة اقتصادية أو عولمة مالية ناتجة عن تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية التي كانت محور هذا البحث .

سادساً : نظرة على البورصات العربية من حيث النشأة وبرامج الإصلاح ونتائجها

1- النشأة والتطور :

تشير البيانات إلى أنه حتى النصف الثاني من عقد الثمانينيات من القرن العشرين لم تكن هناك في المنطقة العربية سوى ست بورصات في كل من مصر والمغرب وتونس والكويت والأردن ولبنان ، وكانت بورصة بيروت في تلك الفترة معطلة بسبب الحرب الأهلية اللبنانية وقبل أن ينقضي عقد الثمانينيات شهد قيام بورصة البحرين 1989 ، وسوق مسقط للأوراق المالية وإنشاء سوق بغداد المالي وشهدت المملكة العربية السعودية قيام سوق نشط للأسهم وإن لم يقتنع المسئولون فيها بإنشاء بورصة منظمة للتداول حتى الآن .

إلا أن عقد التسعينيات وهو العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد تطورات هامة باتجاه إنشاء بورصات جديدة حيث تم ذلك في كل من السودان وقطر وفلسطين والجزائر عام 1999 ودولة الإمارات العربية المتحدة عام 2000 وهناك دراسات جادة لإنشاء بورصة دمشق وبورصة صنعاء التي انتهت دراسات كل منهما وبانتظار قيامهما في وقت قريب .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن البورصات العربية القائمة قبل التسعينيات ، قد شهدت إصلاحات جوهرية كما حدث للبورصة المصرية والمغربية والتونسية وأعيدت الحياه لبورصة بيروت مجدداً عام 1995 .

ويشير الوضع الحالي عموماً إلى أن البورصات العربية تنقسم إلى مجموعتين من البورصات :

1/1- المجموعة الأولى ، وهي المجموعة الأعضاء في اتحاد البورصات العربية وهيئات أسواق المال العربية وتضم سوق عمان المالي بالأردن وسوق البحرين للأوراق المالية بالبحرين وهيئة السوق المالية بتونس وسوق الدوحة للأوراق المالية في قطر وسوق الكويت للأوراق المالية بالكويت وبورصة بيروت بلبنان ، وبورصة الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية ، بالإضافة لهيئة سوق المال في مصر وبورصة القيم بالدار البيضاء .

2/1- المجموعة الثانية ، وهي المجموعة غير الأعضاء في اتحاد البورصات العربية ، وتضم سوق الخرطوم للأوراق المالية بالسودان وسوق بغداد للأوراق المالية بالعراق ، وسوق فلسطين

للأوراق المالية بفلسطين وسوق مسقط للأوراق المالية بسلطنة عُمان وبورصة الجزائر بالجزائر .

ويبقى عدد من الدول العربية لا يوجد بها بورصات وهي جيبوتي وسوريا ، والصومال وليبيا وموريتانيا واليمن بالإضافة إلى المملكة السعودية التي يوجد بها سوق للأسهم ولكن لم يأخذ شكلاً رسمياً بعد .

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد العربي يعد من المؤشرات الخاصة بجميع الدول العربية كما يعد مؤشراً خاصاً لكل دولة على حدة لجميع الدول المشتركة في قاعدة بياناته وعددها تسع دول هي الأردن والبحرين والسعودية والكويت والمغرب وتونس وعمان ولبنان ومصر .

2- الإصلاحات التي شهدتها البورصات العربية ونتائجها

في محاولة جادة نحو إجراء إصلاحات بالبورصات العربية وبخاصة في بورصتي بيروت ومصر وبورصتي تونس والدار البيضاء ، فقد شهدت البورصات العديد من الإصلاحات التي تبلورت في تحديث النظم والقواعد والتشريعات والمؤسسات بهدف تشجيع قيام بيئة اقتصادية واجتماعية ونفسية ملائمة لنجاح السوق وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الثقة في السوق ، وأيضاً جعل التعامل بأدوات السوق أكثر جاذبية من جانب المستثمرين لإصدارات جديدة ، كما واكب التطوير والإصلاح الأخذ بأحدث التقنيات المستخدمة في البورصات العالمية وتكريس نظام للتداول والتأكيد على الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية للشركات المسجلة في السوق كعنصر أساسي لترشيد القرار الاستثماري للمتعاملين بالأوراق المالية . وقد أسفرت نتائج إصلاح البورصات العربية عما يلي :

1/2- تحديد واضح لدور البورصة من حيث كونها آلية لتعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة .

2/2- تنظيم مهنة الوساطة ، حيث نصت التشريعات الجديدة على ضرورة أن تتخذ الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية شكل شركات المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم ووضعت مجموعة من الأحكام والضوابط التي تنظم عمل هذه الشركات .

3/2- إنشاء مؤسسات الخدمات المكملة في السوق وهي على وجه التحديد شركات المقاصة والحفظ المركزي .

4/2- الفصل بين الجهة الرقابية ذات الكيان المستقل عن عمليات القيد والتداول في البورصة ، لأن إعطاء الدور التنفيذي للقطاع الخاص وإعطاء الدور الرقابي والتشريعي للحكومة يعمل على فصل الدورين وبالتالي تفعيل الرقابة مما يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين بسوق الأوراق المالية ، مع الأخذ في الاعتبار إن كان الدور الحكومي في البورصة يمكن قبوله في بداية تطور سوق المال لكن من الصعب قبوله إلى ما لا نهاية لأنه يتناقض مع طبيعة اقتصاد السوق الذي تعد البورصة أحد أعمدته الرئيسية .

5/2- تطوير نظام التداول في السوق ، حيث تم تحويل نظام التداول اليدوي إلى تداول آلي باستخدام الحاسبات الآلية ، وقد تم توسيع نطاق نظام التداول الإليكتروني المستخدم بشكل تدريجي ليشمل جميع الشركات المدرجة في البورصة وتسود البورصات العربية حالياً أنظمة تداول آلي متطورة وأجهزة ذات كفاءة عالية للتسوية ، خاصة في أسواق الكويت والسعودية ومصر وتونس وعمان .

6/2- الإفصاح المالي ، للقضاء على محاولات الغش والتلاعب وتوفير قدر كاف للمتعاملين من المعلومات والبيانات بصورة عامة والمستثمر الفرد بصورة خاصة ، حيث إن مقاييس جودة السوق تتطلب توفير الشفافية ونماذج التقارير المالية التي تلزم الشركات بتقديمها دورياً والإفصاح المالي وتوافر نظم المحاسبة المالية الدولية المتقدمة ومحاربة الاتجاد المبني على معلومات داخلية ، وهذا من شأنه تعزيز الثقة في السوق .

سابعاً : الخصائص الأساسية لبورصات الأوراق المالية العربية

هناك عدد من الخصائص الأساسية المشتركة للبورصات العربية ، من الضروري إلقاء الضوء عليها ونحن نحاول الاقتراب أكثر من واقعها وهذه الخصائص هي على النحو التالي :

1- ضيق حجم السوق

حيث تتميز أسواق الأوراق المالية العربية ، بضيق حجم السوق من حيث النقص الشديد في

كل من العرض الذي يقاس عادة بعدد الشركات المدرجة والطلب الذي يتمثل في عدد وحجم أوامر الشراء ، وتشير البيانات في هذا المجال ، إلى أن عدد الشركات المساهمة المدرجة في البورصات العربية 1184 شركة عام 1997 ، ثم ارتفع إلى 1446 شركة عام 1998 ثم وصل إلى 1634 شركة عام 1999 وسجل 1656 في نهاية الربع الأول من عام 2000 . وباستثناء سوق الأوراق المالية في مصر ، فإن متوسط عدد الشركات المدرجة في كل من سوق من أسواق الأوراق المالية العربية لا يتجاوز 75 شركة ويعتبر هذا العدد منخفضاً بالمقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة ؛ ذلك أن متوسط عدد الشركات في الأسواق الناشئة يصل إلى 330 شركة ويصل في الأسواق المتقدمة إلى قرابة 750 شركة ، كما تتصف بورصات الأوراق المالية العربية بصغر متوسط حجم رأس المال السوقي وانخفاض نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي كما يشير الجدول التالي رقم (11)

جدول رقم (11)

رأس المال السوقي في عدد من البورصات العربية منسوباً إلي الناتج المحلي الإجمالي عام 1998

الدولة	عدد الشركات	رأس المال السوقي بالمليون دولار	متوسط رأس المال السوقي بالمليون دولار	نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي
السعودية	74	42630.6	076.1	%40.6
الكويت	78	18423.9	236.2	%75.5
لبنان	12	2425.5	202.1	%19.0

المصدر : النشرات الإحصائية لعدد من البورصات العربية

ويلاحظ من الجدول أن نسبة رأس المال السوقي إلي الناتج المحلي الإجمالي في السعودية 40.6% وفي الكويت 75.5% ، 19% في لبنان ، ويطلق على رأس المال السوق بالرسملة Capitalization وتزداد ضآلة حجم السوق إذا انصرف التركيز على الأسهم النشطة ، وذلك باستثناء سوق الكويت والبحرين اللذين ترتفع فيهما نسبة الرسملة .

هذا عن جانب العرض في سوق الأوراق المالية العربية ، أما عن جانب الطلب فيلاحظ أن أحد أهم أسباب ضآلة حجم السوق ، هو ضآلة الدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية في تنشيط السوق ؛ ففي الأسواق المالية المتقدمة في العالم ، تستحوذ المؤسسات بما تنطوي عليه من شركات على 60% من حجم التفاعل مقابل 40% للأفراد وهذه الصورة تبدو معكوسة مثلاً في السوق المصرية ، حيث يستحوذ الأفراد على 80% تقريباً بينما تستحوذ المؤسسات على 20% ، كما أن الوزن النسبي لصناديق الاستثمار محدود ، فهي على سبيل المثال في مصر لا يتجاوز 2% من القيمة السوقية للأوراق المالية المسجلة في البورصة البالغة 120 مليار جنيه ، وبالتالي فصناديق الاستثمار تتأثر بدرجة كبيرة بأسعار التعامل في البورصة وليست مؤثرة في أسعار التعامل نظراً لصغر حجمها النسبي ، ويلاحظ أن ضيق حجم السوق وصغر حجم متوسط رأس المال السوقي قد ترتب عليه زيادة فرص التقلبات غير المبررة في الأسعار ، لاسيما مع ضعف الرقابة والنقص في الإفصاح المالي .

2- ارتفاع درجة تركز التداول

ويقصد بدرجة تركز التداول ، نسبة تداول الأسهم النشطة إلى إجمالي حجم التداول وهذا الأمر يعكس درجة جودة الأوراق المالية المتداولة وهذا المؤشر يشير إلى أن كافة بورصات الأوراق المالية العربية تعاني ، من ارتفاع درجة تركز التداول والذي يعكس صغر عدد الأسهم ذات الجاذبية.

وهناك سببان رئيسيان يرجع إليهما ارتفاع درجة تركز التداول ، ويتلخص السبب الأول في احتفاظ بعض كبار المستثمرين بأسهم الشركات الواعدة ، والسبب الثاني ، هو انخفاض جودة غالبية الأسهم المدرجة لاسيما أسهم شركات قطاع الأعمال العام .

ويشير مؤشر درجة التركز للعشر شركات الأكثر تداولاً في الأسواق العربية إلى أن درجة التركز في الأردن تصل إلى 72% ومصر 28.7% والمغرب 76.4 والسعودية 77.3% وعمان 45% والكويت 54.5% [1] .

---

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية عام 2000 ، القاهرة ، 2001 ، ص ص 142 - 143 .

ويلاحظ أن التركز العالي في سوق الأسهم غير مرغوب فيه لأنه يؤثر عكسياً على سيولة السوق ، ولقياس درجة تركز السوق تحتسب عادة مساهمة رسملة السوق بحساب العشرة أسهم الأكبر في التداول ، ففي الأسواق المتقدمة وجد في الفترة 86 - 1993 أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لديها أدنى درجة تركز حيث إن الأسهم العشرة الأكبر تستحوذ على أقل من 20% من السوق ، بينما وجد في فنزويلا والأرجنتين وكولومبيا أن درجة التركز تعادل ثلاثة أمثال ما هو قائم في الولايات المتحدة واليابان لنفس الفترة .

3- ضعف الفرصة المتاحة للتنويع

حيث إن البورصات العربية شأنها في ذلك شأن البورصات الصغيرة ، تتسم بضعف الفرصة المتاحة للمستثمر لتنويع محفظة أوراقه المالية ، وهذه السمة المشتركة تضع قيوداً على استراتيجيات الاستثمار سواء للمستثمر الفرد أو المستثمر المؤسسي أي المؤسسات .

ويلاحظ في هذا المجال أن قطاع البنوك وقطاع المقاولات في معظم البورصات العربية هما القطاعان المسيطران على حجم التداول فعلى سبيل المثال أصبح سهم المحمول والاتصالات يستحوذ على نسبة عالية من حجم التداول ويبدو أن سلوك المستثمر في البورصة أصبحت تحكمه سياسة القطيع رغم وجود بعض القطاعات الواعدة ذات الربحية العالية مثل قطاع المطاحن وقطاع الأسمنت، ومع ذلك تلعب الشائعات دوراً كبيراً في هذا المجال حيث يتركز التعامل في سهمين أو ثلاثة في البورصة العربية .

4- ضعف درجة السيولة في البورصات العربية

فمن الملاحظ أن سوق الأوراق المالية تؤدي وظيفتها في التخصيص الكفء للموارد من خلال نظام الحوافز والعقوبات ؛ حيث يزداد التعامل على أسهم الشركات الناجحة وترتفع قيمتها السوقية والعكس صحيح بالنسبة للشركات غير الناجحة حيث يقل التعامل على أسهمها وتنخفض قيمتها السوقية . ولعل الوظيفة الأساسية للسوق هي تحقيق السيولة للأوراق المالية تمتلك الكفاءة لذلك .

وعادة ما تكون سيولة السوق في مقدمة أولويات المستثمر المحلي والأجنبي ، ويمكن رصد

ماتعانيه البـورصات العربية من ضعف في سيـولتها من خلال انخفاض عدد العـمليات التي تبرم يوميـاً وعدد أيام التداول في السنة ، ويسـاعد انخفاض القـيمة السـوقية للورقة المالية على جذب صغـار المستـثمرين ، ويلاحظ فـي البورصات العـربية أن أسـعار الأسهم وحـتى أسعـار وحدات صناديق الاستـثمار تفـوق مثيلاتهـا في الأسواق الناضجـة في معظم الأحيـان ، ولتحسين سـيولة السوق يـوصى باتباع اسـتراتيجيات تسـتهـدف خفض القـيمـة السوقـية للأوراق المدرجـة ، مثل استراتيجية التقسيم واستراتيجيـة التوزيعات في صورة أسهم ، كما يمكن تحسين سيولة السوق عبر تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار وتشجيع المؤسسات المالية الأخرى للاستثمار في الأوراق المالية ، كما يؤدي خفض فترة تسوية الصفقات إلى تحسين السيولة .

مع ملاحظة أن توفر السـيولة في السوق لا يخلو من جانب سلبي يتمـثل في المساعدة في خلق مناخ مشجع على التـداول قصير الأجل ، وهذا من شأنـه أن يثبط من عزيمة المستـثمرين على اتخاذ قرارات الاستـثمار طويل الأجل ويشجع السلوك المضاربي الذي يحاول أن يتنبـأ باتجاهات السوق خلال فترات قصيرة .

5- التقلبات الشديدة في أسعار الأوراق المالية

وهي من الخصائص الرئيسـية التي تميز بورصات الأوراق المالية العربيـة ، حيث تعاني من شدة التقـلبات Volatility في حـركة الأسـعار ، ويعـزى ذلك في الأسواق الناشـئة إلى اعـتمـادها على التمويل من المصادر الخارجية المتمـثلة في القروض وإصدار المزيد من الأسهم مع اعتماد أقل على الأرباح المحـتجـزة ، وهذا النمط التمـويلي في ظل ما يسمى بالرفع المالي من شـأنه أن يؤدي إلى زيادة حدة التقلبـات في ربحية السهم وفي قيـمته السوقيـة بالتبعية ، علمـاً بأن التقلب الشديد في أسعار الأوراق المالية في البـورصات العربية يثير المخاوف لدى المستـثمرين الأجانب عند دخولهم السوق أو خروجهم منها ، وفي كل الأحوال كلما كان التقلب السعري في حدود ضيقة كلما كان ذلك مؤشراً على تطور كبير في السوق .

6- القصور التشريعي والمؤسسي للأسواق المالية العربية

فمن حيث القصور التشريعي فلازالت عـمليات إصدار وتداول الأوراق المالية ، تحتاج قوانينها

إلى المزيد من الإصلاح والتحديث ، أما القصور المؤسسي فلازال يتمثل في قلة المؤسسات المتخصصة وصانعي السوق ودور الوساطة المالية التي تعمل على تحقيق ميكانيكية السوق وهيكلها التنظيمي ، وقد انعكس هذا القصور على كفاءة الأسواق المالية وأدائها ، حيث لازالت تقتصر على الأسهم والسندات التقليدية ، ولازال هناك افتقار في استخدام الأساليب الحديثة في عمليات التداول الإلكتروني أو إجراءات التسوية والمقاصة رغم الإصلاحات الكبيرة التي تمت في هذا المجال .

7- ضيق نطاق الأسواق الأولية

حيث يلاحظ تذبذب الإصدارات وضآلتها وعدم انتظامها وقلة أدوات الاستثمار فيها وعدم تنوعها ، كما تختلف الأهمية النسبية للإصدارات من سوق لأخرى . ويلاحظ من كل هذه الخصائص أن الأسواق المالية العربية ضعيفة وتحتاج لأن تتكامل في سوق مالية عربية مشتركة ، فلازالت القيمة السوقية للشركات في قوائم الأسواق المالية العربية لا تزيد عن 151 مليار دولار عام 2000 مقابل أصول عربية خاصة مستثمر في الخارج تزيد عن التريليون دولار تقريباً ، والودائع المصرفية فيها تصل إلى 42% ، بل تمثل القيمة للشركات المساهمة في قوائم الأسواق المالية العربية نسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي العربي ، مقارنة بحوالي 50% في الدول النامية عموماً ، و 80% في الدول المتقدمة كما لا تزيد نسبة مالكي الأسهم للسكان عن 5% مقارنة بحوالي 25% في الدول المتقدمة . إلى جانب غياب سوق السندات وخاصة السندات المؤسسية Corporate Bonds وتحتاج بالتالي إلى تبسيط سوق السندات حتى تزداد كفاءة هذه البورصات حيث يغلب على سوق السندات ، السندات الحكومية ، ولغياب التصنيف الائتماني Credit - Rating أوأنه لا يزال في بداية التنظيم الخاص بتصنيف جودة السندات حسب المؤسسات التي تصدرها ، بل وضعف الشفافية والمعلومات وغياب التنظيم المستقل والتعاون البيني وهكذا ورغم ذلك فإن الاقتصاد العربي يحتاج إلى إقامة سوق مالية عربية مشتركة ، فما هي أهمية وجود هذه السوق ؟ هذا ما يمكن تناوله فيما يلي .

ثامناً : أهمية التكامل بين الأسواق المالية العربية في عصر العولمة

تتزايد أهمية التكامل بين الأسواق المالية العربية في عصر العولمة والألفية الثالثة ، ويرجع هذا التزايد إلى العديد من الجوانب المبررات والفوائد والعوائد التي يمكن أن تعود على المنطقة من إقامة سوق مالية عربية مشتركة ، كما يظهر من التحليل التالي :

1- إضافة درجة عالية من السيولة للأصول المالية العربية ، وإدخال شرائح أكثر وأكبر من المستثمرين في المشروعات العربية وإقامة الشركات والمؤسسات الجديدة لتصب في التنمية العربية الشاملة وتدفع عجلتها ، وهو ما له مردوده على المستوى القطري ومستوى الاقتصاد العربي ، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

2- إقامة سوق مالية عربية مشتركة تعمل على إعادة تشخيص الموارد العربية بكفاءة اقتصادية أعلى وتحدث التوازن المطلوب بين مجموع المدخرين العرب ومجموع المستثمرين وتوفر بالتالي مصادر تمويل على درجة كبيرة من الضخامة والوفرة التي يمكن أن تحدث تغييراً جوهرياً للواقع الاقتصادي العربي في مجموعه .

3- المساعدة في تحقيق ما يسمى بالاعتماد الجماعي على الذات العربية في تمويل التنمية العربية لتكون تنمية مستقلة ، وفي ظل العولمة والاتجاه إلى المزيد من التكتلات الاقتصادية يصبح من الضروري البحث في كيفية إحداث التكامل المالي والتمويلي بين الأطراف العربية في شكل سوق عربية مالية مشتركة .

4- مقابلة احتياجات التنمية الاقتصادية في الدول العربية حيث إن البنوك التجارية فيها لاتستطيع بإمكانياتها المعروفة أن تتحمل مخاطر التنمية التي تستلزم قروضاً طويلة الأجل ولن يتم ذلك إلا بوجود بورصات عربية موحدة ، أو سوق مالية عربية مشتركة .

5- إن التكامل بين أسواق المال العربية سوف يكون بمثابة وسيلة من وسائل الاستثمار وتجميع الادخار بطريقة غير تضخمية على مستوى المنطقة العربية ، وهي بذلك تتلافى الآثار التضخمية إلى حد كبير ، حيث إن التمويل من خلال الأسهم والسندات إذا قورن بالتمويل المصرفي من سوق النقد فإن الأخير يمكن أن يؤدي إلى زيادة مفرطة في عرض

النقود وبالتالي إحداث موجات تضخمية ، بينما إصدار الأسهم والسندات يتضمن امتصاص قوة شرائية من جمهور المتعاملين وبالتالي يقلل ويخفض من الآثار التضخمية أو لا يحدثها ، بل يخفض من معدلات التضخم وهذا في صالح كل المنطقة العربية .

6- إقامة سوق مالية عربية مشتركة من شأنها تقليل مخاطر وجود الأموال العربية في الاقتصادات المتقدمة وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، فمن الأفضل أن تزداد العلاقات المالية فيما بين الدول العربية حتى تتفادى المخاطر المحيطة بالأموال العربية في الخارج مع ملاحظة أن هذه الأموال العربية المودعة في الخارج وصلت إلى 1400 مليار دولار .

7- إن الطاقات الاستيعابية وفرص الاستثمار المتاحة لبعض الدول العربية تسمح باستيعاب الفوائض المالية في بعض الدول العربية التي يكون لديها فوائض تفضل استثماره في خارج المنطقة العربية .

8- إن السوق المالية العربية المشتركة ما هي إلا جزء من البناء الفوقي للاقتصاد العربي يوفر عادة السيولة اللازمة للتبادل التجاري وتعميق العلاقات الاقتصادية العربية بين الدول العربية ، فالسوق المالية العربية المشتركة هي بمثابة البنيان التحتي وبطبيعة الحال فإن البناء التحتي هو الذي يحدد شكل ودرجة نمو البناء الفوقي ، وبذلك فإن مستوى تطور التجارة البينية ما بين الدول العربية واكتمال السوق العربية المشتركة يتوقف على اكتمال وتعزيز التكامل بين الأسواق المالية العربية ، ومن ثم استكمال مرحلة التكامل الاقتصادي المنشودة بصورة عاملة .

ومعنى ذلك أن تحريك الأسواق العربية وتوظيفها عربياً يتوقف على مدى النجاح الذي يمكن تحقيقه على مستوى السوق العربية المشتركة وتعميق التعاون الاقتصادي المشتركة ويحتم بالضرورة إقامة سوق مالية عربية مشتركة . حيث إنه من المتفق عليه أن حركة رؤوس الأموال تشكل عاملاً أساسياً في تعميق التكامل الاقتصادي العربي وهي تكمل حلقة تبادل السلع والخدمات والعمالة ، وأن إقامة سوق مالية عربية مشتركة يسمح بإشراك

مستثمرين من عدة دول عربية في مشروعات استثمارية قطرية ذات توجه سوقي إقليمي . بل وتتعمق بذلك العملية التكاملية إذا ما قامت هذه المشروعات على أساس دراسات جدوى اقتصادي وتعميق مبدأ الميزة النسبية والتنافسية .

9- إن تكامل السوق المالية العربية ، سيكون بمثابة أحد وسائل التنسيق العربي وضماناً في مواجهة آثار مقررات لجنة بازل ، فمن المعلوم أن مقررات لجنة بازل سوف تؤثر على البنوك العربية سواء ما كان منها محلياً أو العاملة في الأسواق العالمية ، فبالنسبة للبنوك العربية العاملة في المنطقة العربية أي الوطن العربي ، فإن تكلفة حصولها على الموارد المالية من الأسواق المالية العالمية سوف تزداد باعتبار أن الوطن العربي باستثناء السعودية ، قد صنف ضمن مجموعة الدول الأكثر فقراً وهذا ما سيؤثر على نتائج أعمال هذه البنوك ويحد من ربحيتها ، وبشكل عام سوف تزداد تكلفة لجوء البنوك العربية إلى أسواق المال ، مما سيزيد من أعباء خدمة ديونها ، كذلك سوف يؤدي إلى تقليص انسياب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية ، ومن ثم سوف يعوق عملية التنمية في هذه الدول ، أما بالنسبة للبنوك العربية المتواجدة في الأسواق العالمية فإنها وإن كانت تحتفظ برؤوس أموال كافية ستمكنها من الاستجابة للنسبة المقررة بسهولة [1] إلا أنه من المتوقع أن تواجهها بعض الصعوبات ، حيث لا تسمح بنود الاتفاقية بتضمين بعض العناصر في رأس المال الأساسي مثل الاحتياطيات غير المعلنة والاستثمار في المؤسسات المصرفية والمالية ، مما قد يشكل قيداً على تلك البنوك بالإضافة إلى ذلك فإن هذه البنوك قامت أساساً في الخارج بغرض تشجيع التبادل التجاري العربي مع الخارج ، ولذلك فهناك جزء كبير من أصولها في الوطن العربي، وطبقاً لاتفاقية بازل فإن هذه الأصول تطبق عليها معدلات ترجيح مرتفعة ، مما قد يضطر هذه البنوك إلى تقليص توظيفها في الوطن العربي وذلك للمحافظة على نسبة الملاءمة المطلوبة .

وبالتالي زيادة اندماجها في اقتصادات الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تقليص دور هذه البنوك

(1) النسبة المقررة لرأس المال يجب ألا تقل عن 8% من إجمالي الأصول الخطرة .

في عملية التنمية العربية ، وهذا ما يتناقض مع الأهداف الأساسية لقيام هذه البنوك .

وعليه فإن التكامل بين أسواق المال العربية سوف يؤدي إلي زيادة تدفق وانسياب الأموال إلى الدول العربية ، ومن ثم زيادة عملية التنمية في هذه الدول ، كما أنه يؤدي إلى تقليص توظيف أصول البنوك مع العالم الخارجي للمحافظة على نسبة الملاءة المطلوبة وفقاً لمعايير لجنة "بازل" وبالتالي تدعيم التكامل الاقتصادي العربي . ولن يتحقق ذلك إلا بإقامة السوق المالية العربية المشتركة .

10- هناك العديد من مزايا الاستثمار في الأوراق المالية العربية يمكن أن تتحقق مع إقامة السوق المالية العربية المشتركة ومن هذه المزايا :

1/10- حرية الدخول والخروج من أسواق الأوراق المالية في وقت نسبي قصير .

2/10- ضمان الحصول على الحقوق المتبادلة للمتعاملين في هذه الأسواق .

3/10- إن الاستثمار في الأوراق المالية العربية يتيح التنويع للمحافظ الكبرى Master Portfolic للدول والمؤسسات المالية الكبرى وكبار المتعاملين والمستثمرين ، وهذا التنويع يمكن أن يتم على مستوى جغرافي أو حسب الصناعة العربية وغيرها ، بالإضافة إلى إمكانية عدم الانتقال الفعلي للأوعية الاستثمارية Securities .

4/10- التوزيع الأكفأ للموارد على أحسن المشروعات الاستثمارية العربية .

5/10- إن بعض الأسواق العربية مازالت لا تستوعب رؤوس الأموال الفائضة لدى مواطنيها الذين يبحثون عن فرص الاستثمار ، وهو ما يحقق التكامل بين الأسواق على أفضل صورة ممكنة عندما تنقل هذه الأموال إلى أسواق عربية أخرى . واتساع الأسواق سيؤدي في مدى زمني أطول إلى انتقال رؤوس الأموال في أكثر من اتجاه في الأسواق العربية .

تاسعاً : متطلبات التكامل بين الأسواق المالية العربية

هناك العديد من المتطلبات التي يجب أن تتوافر لإحداث التكامل بين الأسواق المالية العربية وبتوافرها يمكن إسراع الخطى بإقامة السوق المالية العربية المشتركة ومن هذه المتطلبات :

1- تحسين مناخ الاستثمار العربي

ذلك لأن هناك علاقة ارتباط قوية بين تكامل الأسواق العربية المالية ، وتحسين مناخ الاستثمار على مستوى الدول العربية جميعها لأن تحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية يجب أن يجد البيئة الاستثمارية المحابية له .

والعلاقة بين سوق مالي مشترك متطور ومناخ الاستثمار علاقة تغذية مرتدة ؛ بمعنى أنه كلما توفر مناخ استثمار جاذب ومواتي للاستثمار وبخاصة في الأوراق المالية، كلما ساعد ذلك على تهيئة الأوضاع الملائمة لقيام سوق مالية عربية متطورة ، وكلما توفرت سوق مالية منظمة ومتطورة كلما ساعد ذلك على تحسين مناخ الاستثمار .

ومن هنا فإن تحسين مناخ الاستثمار العربي أصبح ضرورة ملحة ، فإعادة النظر في الكثير من التشريعات الاستثمارية والنقدية والمالية مطلوب لجعلها أكثر مناسبة لتشجيع الاستثمارات العربية البينية ، بل وتوحيد وتقريب تلك التشريعات على مستوى كل الدول العربية ضروري أن يحدث .

بل الأمر يحتاج إلى توحيد وتنسيق النظم التي تعمل في ظل الاستثمار في الأوراق المالية سواء النظم النقدية أو النظم الإدارية ونظم المعلومات الاستثمارية ، بل والأكثر أهمية هو ضرورة تحقيق قدر من التكامل والتناسق والانسجام بين مختلف السياسات الاقتصادية سواء المالية والنقدية أو غيرها على مستوى الاقتصاد العربي في مجموعه .

2- تنمية دور المؤسسات المالية العربية

حيث يرجع قصور التدفقات المالية الاستثمارية البينية بين الدول العربية إلى حد كبير إلى ضعف أو عدم اكتمال جسر الوساطة المالية الذي لابد أن تعبره تلك التدفقات ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف المؤسسات المالية العربية وقصورها في تشكيل الإطار المؤسسي المتكامل ويحتاج ذلك التركيز على عدد من الأمور لعل من أهمها :

1/2- تقوية مؤسسات التمويل الحالية أي القائمة من خلال دعم طاقتها ورفع نسبة ملاءة رؤوس أموالها وتحديث قدراتها التقنية لتمكنها من مواكبة التطورات الحديثة في أسواق المال العالمية .

2/2- استكمال إنشاء المؤسسات المكملة للأجهزة القائمة ، ومن أهمها الأجهزة المتعلقة بنشر المعلومات الاستثمارية وتحليلها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي بين الدول العربية، بالإضافة إلى إنشاء المزيد من مؤسسات وسطاء التمويل وصانعي السوق وشركات الترويج للاكتتاب ، وشركات التصنيف لامتحان وترتيب جودة السندات للشركات المصدرة .

3- إنشاء شبكة اتصالات عربية متطورة

حيث يتطلب التعامل في الأسواق المالية العربية إقامة شبكة إلكترونية للاتصالات لتأمين سرعة الاتصال ونقل المعلومات فيما بينها ، ولعل تشغيل القمر الصناعي العربي يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في ربط أسواق المال العربية ، كما أن إنشاء مركز عربي للمعلومات المالية لدى صندوق النقد العربي واتحاد البورصات العربية من شأنه أن يوفر المعلومات الكافية والحديثة عن الأوراق المالية المتداولة في جميع الأسواق المالية العربية .

4- إنشاء شركة مساهمة عربية للوساطة المالية

حيث إن إنشاء شركة مساهمة عربية للوساطة المالية سوف يساعد كثيراً على ربط وتكامل الأسواق المالية العربية ، ويقتصر نشاط هذه الشركة على العمل كوسيط مالي للأوراق المالية للشركات العربية المشتركة ، والعمل كوسيط مالي يقوم بترتيب عمليات بيع للأوراق المالية الجديدة والمتداولة وتنتقل بضمان تسويق الإصدارات الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال إصدار وتداول الأوراق المالية العربية .

5- تأسيس شركات كبرى على مستوى الاقتصاد العربي كله

على أن تعمل تلك الشركات في المجالات الآتية :

1/5- مجال المقاصة والتسوية والحفظ ، لأن وجود شركة كبرى واحدة لها فروع في جميع الأسواق العربية سيؤدي إلى وفورات في الإنتاج الكبير من جهة ويسهل عمليات المقاصة والتسوية والحفظ من جهة أخرى .

2/5- في مجال التأمين ضد المخاطر المحتملة وضمان تغطية التزامات الوسطاء .

6- تحسين المركز التنافسي لأسواق الأوراق المالية العربية بين الأسواق الدولية الأخرى :

ويتطلب هذا التحسين ما يلي :

1/6- تحسين الوزن النسبي في السوق العالمية أو الدولية للأوراق المالية وهذا الوضع يتطلب تزويد الأسواق العربية بالمزيد من الأوراق المالية من خلال برامج الخصخصة سواء على مستوى كل دولة أو على مستوى خصخصة المشروعات العربية المشتركة ، والعمل على تشجيع الشركات المغلقة لكي تتحول إلى شركات مفتوحة أي شركات اكتتاب عام من خلال توفير حوافز جيدة لها .

2/6- لابد من تواجد الأسواق العربية في سوق السندات الدولية بقوة ، حيث إن بعض الأسواق الناشئة والصاعدة لها تواجد جيد في تلك الأسواق ومازالت الأهمية النسبية للسندات أقل بكثير من أهمية الأسهم وهو عكس ما هو موجود في أسواق المال المتقدمة.

7- إزالة كل العوائق التي تحول دون إقامة السوق العربية المالية المشتركة

وهذه العوائق أشرنا إليها كثيراً في ثنايا التحليل ومن أهمها إزالة بقايا الاختلاف في التشريعات والتنظيمات المنظمة للأسواق المالية العربية وتنسيق السياسات الاقتصادية والاستثمارية والتغلب على ضيق الطاقة الاستيعابية لسوق رأس المال في بعض الدول العربية ، والتغلب أيضاً على عدم توافر أساليب وأدوات مالية متنوعة ومتطورة ، من أوراق مالية قصيرة الأجل والأهم توافر الأوراق المالية طويلة الأجل ، قابلة للتداول من خلال أجهزة وآليات تعمل بدقة وسرعة وتؤمن إمكانية إعادة السيولة إلى الاستثمارات طويلة الأجل .

ومحاولة الإنهاء على أية قيود ورقابة تضعها السلطات النقدية والمالية في الدول العربية ، على تداول الأوراق المالية بين دولة عربية وأخرى ، لا يسمح في كثير من الدول للمواطنين العرب بالاستثمار في الأوراق المالية في الأسواق المالية للدول المعنية ، وإن سمحت فتكون بنسبة محدودة عادة ، ويتصل بذلك الاختلاف الواسع في السياسات المالية والنقدية العربية والذي يجب أن يختفي ويحل محله التناسق والانسجام ، خاصة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على الانتقال الحر

لرأس المال وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والسياسة الائتمانية والمصرفية والسياسات الاقتصادية عموماً .

وأخيراً محاولة جذب قدر من الأموال العربية الفائضة والمستثمرة في الخارج بحوالي 1400 مليار دولار لتصب في المنطقة العربية من خلال المزيد من التحسين في مناخ الاستثمار والتحول إلى سوق مالية عربية مشتركة جاذبة للاستثمار في الأوراق المالية وليست طاردة . وتعميق التشابك الاقتصادي العربي عموماً ، لتكون إقامة سوق مالية عربية مشتركة هي المكمل للسوق العربية المشتركة بمفهومها الشامل .

عاشراً : تجربة الربط الثلاثي بين البورصات العربية كنواة لإقامة سوق مالية عربية مشتركة

تعتبر تجربة الربط الثلاثي بين بورصات مصر والكويت ولبنان هي أفضل إنجاز تم على طريق إقامة سوق مالية مشتركة ويرجع الفضل لذلك للجهود التي بذلت من قبل اتحاد البورصات العربية ، وقد تركزت تلك الجهود في مرحلتين :

المرحلة الأولى : والتي امتدت خلال الفترة 1987 - 1992 ، وتركزت الجهود في تلك الفترة على تبادل تسجيل الأوراق المالية للشركات العربية بين البورصات الأعضاء وقد اتضح صعوبة تبادل التسجيل كآلية للتعاون المشترك بين البورصات نظراً لاختلاف شروط الإدراج من سوق لأخرى وغياب المؤسسات ذات الأثر المباشر على سوق الأسهم والمكملة لدور البورصة واختلاف مراحل التطور ومستوى النضج الاستثماري بين البورصات ، ولم يكن من اليسير تذليل العقبات التي تحول دون تبادل قيد الأسهم بين البورصات العربية .

المرحلة الثانية ، جاءت هذه المرحلة نتيجة لأن المرحلة الأولى فتحت الطريق للبحث عن طريق آخر وانتهاج آلية جديدة لتحقيق الربط بين البورصات العربية لإيجاد آلية لتداول الأوراق المالية تمكن المستثمر العربي من خلالها أن يمتلك ويتداول الأوراق المالية الصادرة والمسجلة في أي بورصة عربية أخرى بأقل جهد ممكن . وساعد في ذلك المتغيرات المحلية والعالمية التي شهدها عقد التسعينيات من

القرن العشـرين من تحرير وعولمة ماليـة وأصبح هناك إمكانية لتبنـي آلية جديدة للربط بين البـورصات العربيـة سواء على المستوى الثنائي أو الثـلاثي ، فكانت البداية لأول تجربة للربط هي اتفاقية التـعاون الثنائي بين بورصة الكويت ومصر في أبريل 1996 ، ثم انضمت إليها بورصة بيروت في سبتمبر من نفس العام .

على أن تعـمل البـورصات الثـلاث ، على تسـهيـل شروط وإجـراءات الطرح للأسهم المتـداولة وإدراجها في السـوق المناظرة لها في الدولة الأخـرى والعمل على تنظيم عمليات التداول والتسوية والتـقاص في كل منها بما يضمن حصول أطراف الصفقات التي تتم في أي من الأسواق الثلاث على حقوقهم إلى جانب تبـادل المعلومـات وتنظيم عـمليات الإفـصاح عن البـيـانات الماليـة الخـاصـة بالشركـات المدرجة في البـورصات الثـلاث ، ونص الاتفاق أيضاً عـلى تقديم مـايلزم من إمكانيـات للجهـات القائـمة على تنفـيـذ الطرح والترويج لأسـهم الشركات المعروضة للبيع على المستثمرين في أي منها وفقاً للقوانين المطروحة .

وفيـما يلي المزيد من إلقـاء الضوء على اتفـاقيـة الربط الثلاثيـة بين بورصات مصـر والكويت ولبنان .

1- آلية تنفيذ الاتفاقية الثلاثية بين الأسواق الثلاث العربية :

تم تشكيل لجنة فنية مشتركة تضم مختصين للأسواق الثلاث واتحاد البورصات العربية ، تكون مهمتها وضع القواعد التنفيذية اللازمة لتحقيق أهداف الاتفاقية وفقاً لما يلي :

1/1- توقيع اتفاقية التعاون بين شركات التقاص في الأسواق الثلاث عيد كيلر لبنان ، والشركة الكويتية للمقاصة وشركة مصر للمقاصة بتاريخ 1996/10/24 في القاهرة ، والتي تنص على أن تتولى جهات التقاص كل في نطاق اختصاصه لتسوية الالتزامات الناشئة عن المعاملات التي تتم على الأوراق المالية المتداولة في كل من سوق الكويت للأوراق المالية والبورصات التي تشرف عليهـا الهيئة العامة لسـوق المال بمصر وبورصة بيروت ، كما توضح الاتـفاقية القواعـد والأسس التي تنظم التعـاون بين جهـات التقاص ثم تـلي توقيع اتفاقـية التـقاص

اجتماع في بيروت بين المسئولين التنفيذيين لشركات التقاص الثلاث في شهر نوفمبر من عام 1996 بهدف وضع الإجراءات والقواعد التنفيذية لعمليات التقاص (الدفع والتسليم والتحويل) وذلك وفقاً للآلية التي تم الاتفاق عليها .

2/1- تم الاتفاق خلال اجتماع مسئولي شركات التقاص على أن تحدد العمولة للتعامل بين الوسطاء عبر الأسواق الثلاث استثناء عن التعاملات المحلية؛ وذلك لما تنطوي عليه من مصروفات شركات التقاص وحتى تكون عاملاً مشجعاً للوسطاء في خلق التدفقات الاستثمارية بين الأسواق الثلاث وتقديم المزيد من الخدمات للمستثمرين والوفاء بمتطلباتهم حيث يجب أن يتم اقتسامها بين الوسطاء أطراف الصفقة .

3/1- توقيع اتفاقيات التعاون بين الوسطاء ، حيث تم اجتماع لهؤلاء الوسطاء المعتمدين في الأسواق الثلاث ، من قبل شركات التقاص وذلك لشرح دورة التعامل التي تم الاتفاق عليها للتنفيذ في الموعد المحدد من قبل المسئولين في الأسواق الثلاث بتاريخ 1997/1/6 وكذلك لتحديد الالتزامات المطلوبة منهم وعلاقتهم مع بعضهم البعض ومع شركات التقاص المعنية بهذا المشروع ولتحديد وكلائهم من كل بلد بعد توقيع اتفاقية التعاون بين الوسطاء .

2- نتائج الربط بين البورصات العربية الثلاث

تجدر الإشارة إلى أنه بدأ العمل بالاتفاقية الثلاثية للتعاون بين البورصات العربية بتاريخ السابع من شهر نوفمبر 1997 وكان هناك أمل أن تنضم إليها بورصات أخرى ، غير أن ما تم بعد ذلك هو إبرام اتفاقيات ثنائية للتعاون كما حدث بين سوق الكويت وبورصة البحرين وبين كل من بورصة عمان وبورصة البحرين وبورصة عمان وسوق الكويت في نوفمبر 1999 .

وكانت نتائج التطبيق متواضعة في الأشهر الخمسة الأولى من حيث حجم الصفقات التي أبرمت بين الأسواق الثلاث ، حيث بلغت حوالي 34 مليون جنيه مصري في نهاية مايو 1997 . وقبل مطلع عام 1998 سجل إقبالاً ونشاطاً ملحوظاً على التداول فتم عقد 171 صفقة بقيمة 656 مليون دينار كويتي واستحوذت سوق المال بمصر على معظم الصفقات، وتجدر الإشارة إلى أن

البورصات الثلاث في مصر، الكويت ، لبنان تستأثر بنحو 95% من إجمالي قيمة التداول في البورصات العربية [1] .

وقد شهدت الفترة 1997 وحتى نهاية أغسطس 2000 تداولاً نشطاً بين البورصات الثلاث وإن كان معظمه قد تم في بورصة القاهرة حيث بلغ إجمالي عدد الصفقات 557 صفقة في السوق المصرية ، أما في السوق اللبنانية فقد تمت 8 صفقات خلال الفترة 1997/1/1 وحتى 2001/8/3 بقيمة 206,1 ألف دولار أمريكي شراء وبقيمة 5150 دولار بيعاً وهذا يعكس صغر حجم السوق اللبنانية، وافتقارها للأدوات المالية الجاذبة وارتباط ذلك بالمناخ السياسي وإعادة إعمار البلاد بعد الحرب الأهلية .

3- آثار اتفاقيات الربط بين البورصات العربية

وتتركز تلك الآثار في اجتذاب مستثمرين جدد ومن ثم توسيع القاعدة الاستثمارية للأسواق التي تم ربطها كما أدت الاتفاقية إلى تحرير حركة انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق الثلاثة وتشجيع الاستثمار المشترك واجتذاب رؤوس الأموال سعياً لتنمية الفرص الاستثمارية المناسبة .

ومن ناحية أخرى ساهمت في تطوير العمل بتلك الأسواق من خلال تبادل الخبرات الفنية واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، بل وساهمت أيضاً في توسيع وتنويع قاعدة الأدوات الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين وإمكانية تطوير المزيد منها بما يتناسب واحتياجات المستثمرين ، كما أوجدت هذه الاتفاقية تعاوناً حقيقياً وفعالاً بين شركات الوساطة العربية العاملة في الأسواق الثلاث .

بالإضافة إلى أنها أدت إلى زيادة نشاطها من خلال وجود طلب جديد من قبل المستثمرين في الأسواق الأخرى مما يترتب عليه زيادة عوائدها المالية ، كما ساهمت في تطوير مهنة الوساطة حتى تتمكن من تلبية احتياجات المستثمرين في الأسواق الأخرى وتوفير المعلومات عن الشركات التي يرغب عملاؤهم في شراء أسهمها وتوجد حالياً فروع لشركات وساطة كويتية في السوق المصرية والسوق اللبنانية بل يضاف إلى كل ذلك أن الاتفاقية وفرت مجالاً للمستثمرين في هذه الأسواق للاختيار بين الفرص الاستثمارية المتاحة مع كفالة حرية تحريك أموالهم بين الأسواق الثلاث

(1) انظر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مرجع سبق ذكره ص 148 .

وضمـان تسوية حقـوقهم والتـزاماتهم من خلال شـركات المقاصـة في الدول الثلاث دون حـاجة للانتقـال إلى الدولة الأخرى كما سـاعدت على توفير المعلومـات والبيانات المالية عن الـشركات المدرجة في البـورصات الثلاث ، كمـا يتاح للمسـتثمرين فـي تلك الأسواق الاطلاع بشكل يومي على بيانات التداول والأسعار .

كذلك فتحت الاتفـاقية ، المجال أمام القطاع الخاص في هذه الدول للقـيام بدور أكبر في تمويل التنمية الاقتـصادية فيها من خلال تكوين شركات مـشتركة برؤوس أموال ضخمة تطـرح أسهمها في البورصات الثلاث .

وهكذا يمكن اعتبـار الاتفاقية الثلاثيـة الإطار التنظيمي لنواة سوق ماليـة عربية مشتـركة سوف تتعزز وتتعمق ويتم تفعيلها أكثر باستكمال الجوانب المؤسسية لها لاسيما باستكمال إنشاء مؤسسة التقاص وشبكة المعلومات المالية وانضمام المزيد من البورصات العربية لتلك الاتفاقية في المستقبل.



التوجهات المستقبلية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي في الألفية الثالثة

التوجهات المستقبلية للتعاون والتكامل
الاقتصادي العربي في الألفية الثالثة

لعل من المناسب ، بل ومن الضروري في هذا الفصل الختامي أن نضع القارئ أمام عدد من الملاحظات الهامة التي تدور حول التوجهات المستقبلية للتعاون والتبادل الاقتصادي العربي في القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة ، هذا القرن الذي يمكن أن يكون قرن الفرصة الأخيرة لمن يريد أن يتقدم اقتصادياً بل ويتكتل اقتصادياً أيضاً ، ويقتنص المكاسب المحتملة من توجهاته السليمة نحو المستقبل.

فما أجمل أن تستخلص المجتمعات الواعية الدروس المستفادة من تجاربها الماضية وأن تعي التحديات التي وضعتها أمامها التغيرات والمتغيرات الإقليمية والعالمية وتضع لها استراتيجية المواجهة . ومن المتصور في هذا المجال أن تكون تلك الاستراتيجية المستقبلية على المستوى العربي هي استراتيجية دفاعية ما تلبث أن تتحول بعد فترة من الزمن إلى استراتيجية دفاعية هجومية في إطار علاقتها بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أخذ يتشكل ويتحدد في عدد من الملامح الرئيسية مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين وهو عقد التسعينيات ، وسرعان ما ستتحدد معالمه بشكل أوضح في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين على أقصى تقدير . هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي قام على أساس أن السياسة عليها أن تتبع وتخدم الاقتصاد في ظل ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence ليعم الرخاء والرفاهية وترتفع مستويات المعيشة للأطراف المكونة له من خلال زيادة وتنشيط التجارة العالمية وتحقيق زيادات أكبر في الدخل القومي لكل دول العالم .

ونعود ونقول إن الاستراتيجية الدفاعية الهجومية التي نريدها أن تتشكل للنظام الاقتصادي

العربي الجديد في القرن الحادي والعشرين هي التي يجب أن يكون محورها الرئيسي متمركزاً حول ضرورة قيام تكتل اقتصادي عربي في مواجهة تحديات العولمة ، وفي ضوء سعي معظم مناطق العالم إلى تكوين تكتل اقتصادي بين كل مجموعة دول متجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً وحضارياً لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة لكل دول الإقليم الاقتصادي ، لتخرج كل دولة من هذه الدول كاسبة وليست خاسرة ويشعر الجميع أن كل طرف يحصل على عائد أو منفعة أكبر مما بقى بعيداً دون أن ينضم إلى هذا التكتل الاقتصادي المنشود .

ومن هنا ننوه بأن تكون استراتيجية التوجه العربي نحو قيام تكتل اقتصادي عربي قائمة على أساس دفاعي هجومي لكي تستطيع المنطقة العربية أن تتعامل بقوة مع أي دائرة اقتصادية أو تكتل اقتصادي آخر في نظام اقتصادي عالمي جديد يكاد يضم حوالي 85% من سكانه في حالة تكتل اقتصادي فيما بين أقاليمه المختلفة في أنظمة تكاملية اقتصادية .

على أن يقوم التكتل الاقتصادي العربي في ضوء المبدأ الأساسي الذي قام عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهو مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل ، وبالتالي على السياسة أن تخدم الاقتصاد ، حيث إن المنطقة العربية لازالت المنطقة الوحيدة في العالم تقريباً في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد في بداية الألفية الثالثة هي التي تعتبر الاقتصاد رهينة للسياسة ، رغم أن العكس هو المطلوب تماماً ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن ضعف التبادل التجاري العربي البيني الذي بلغت نسبته نحو 7,5% في المتوسط خلال الفترة 82 - 1989 ونحو 9,2% عام 2002 بل وكان معدل نموها سالباً في بعض السنوات نتيجة لأنه غالباً ما كانت تحكم اتجاهات التجارة العربية البينية عوامل سياسية وليست عوامل التنافس أو الميزة النسبية والتنافسية لكل قطر وهو ما يجب أن يتغير .

وفي ضوء كل ذلك فإنه يمكن أن نذكر عدة ملاحظات حول التوجهات المستقبلية للتعاون الاقتصادي العربي في القرن الحادي والعشرين على النحو التالي :

أولاً : يلاحظ أن التكتل الاقتصادي العربي المنشود لكي يكتمل في شكل سوق عربية مشتركة متكاملة عليه أن يرفع مبدأ أساسي ويسير عليه ألا وهو "على السياسة أن تتبع وتخدم الاقتصاد" ،

أي أن المصلحة الاقتصادية وتعظيمها لكل الأقطار العربية لابد أن تكون الهدف في أي توجهات مستقبلية وأن نجاح أي تعاون اقتصادي عربي لابد أن يكون الهدف في أي توجهات مستقبلية وأن نجاح أي تعاون اقتصادي عربي لا يعتمد بالضرورة فقط على تكامل الشركاء ، بل على استثمار كل الجهود في إنجاح البرنامج المشترك في العمل الاقتصادي العربي المشترك وبالتالي فلابد أن تخضع الإرادة السياسية لمتطلبات المصلحة الاقتصادية للشعوب العربية ، وأن تنحي جانباً أي خلافات سياسية تؤثر على المسيرة الاقتصادية لصالح الشعوب العربية ، ومن هنا فإن توافر الإرادة السياسية هي شرط ضروري لنجاح تكوين التكتل الاقتصادي العربي المنشود في المستقبل .

وفي هذا الإطار لا نستطيع أن نغفل أهمية المصالحة العربية القائمة على المصارحة والإسراع في تحقيقها لأنها أصبحت حيوية للوصول إلى الأهداف المطلوبة ، ففي مناخ المصالحة وعودة التضامن العربي يمكن تفعيل وإصلاح مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك والسعي الجاد نحو إحياء مشروعات التكامل الاقتصادي .

ثانياً : لعل النظر إلى الآليات التي يعمل من خلالها النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، نجدها تحتم قيام تكتل اقتصادي عربي ليس فقط كضرورة لمواجهة أي صيغ شرق أوسطية تسعى لطمس الهوية العربية ،بل في قيام هذا التكتل العربي إدراكاً واعياً للآليات التي يعمل بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويصبح المطلوب هو إعادة النظر ، وإعادة التفكير حالياً في الواقع الاقتصادي العربي ، لتختفي النظرة القطرية الضيقة وتسود لغة المصلحة الاقتصادية العربية العليا في مجموعها، ولا مانع من إيجاد آلية لتمويل الخاسرين أو المتضررين في الأجل القصير ، في مرحلة التحول المتدرجة نحو قيام التكتل الاقتصادي العربي المنشود ،.فالمسألة لا تحتاج إلا الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال ، والاتحاد الأوروبي خير مثال يحتذى للسير على هداه في مثل تلك المجالات .

فإذا كان تطبيق أول مرحلة من مراحل التكتل الاقتصادي ، الممثلة في الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة في 1998/1/1 تتطلب تعويض بعض الدول التي تنخفض فيها الحصيلة من الرسوم الجمركية نتيجة للتخفيض التدريجي لتلك الرسوم ، فإنه الآلية التمويلية التي يمكن إيجادها أو

تفعيلها ، وتدعيمها تتلافى في هذه العقبة وهكذا يجب أن يكون الفكر الاستراتيجي العربي ، له منظور طويل الأجل ، فالمنافع والعوائد التي يمكن الحصول عليها في الأجل المتوسط والطويل يجب أن تكون أكثر تفضيلاً عن تقديرات وحسابات الأجل القصير .

وبالتالي فلا مناص من تحرير التجارة العربية وتعويض الخاسرين ، وتفعيل آليات السوق وتقوية القطاع الخاص وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية داخل المنطقة العربية .

ثالثاً : على العرب إدراك أن الاندماج في الاقتصاد العالمي وهم متكتلون اقتصادياً أفضل بكثير من الاندماج فرادى أي دولة دولة ، في وقت لا مجال فيه لانعزال أحد عن العولمة بكل تحدياتها وآثارها الإيجابية والسلبية ، إلا أن الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيتحقق بمرونة وبفاعلية أكثر إذا تجمعت الدول العربية مع بعضها البعض ونسقت فيما بينها سياساتها الاقتصادية واستراتيجياتها المتعلقة بالتنمية وتوجهاتها وبدأت في التفاعل على الأقل مع التكتلات الاقتصادية الأقرب جغرافياً وتاريخياً وثقافياً للمنطقة العربية مثل الاتحاد الأوروبي ، وتصبح هناك إمكانية قيام هيئة تعاون اقتصادي بين التكتل الاقتصادي العربي المنشود والتكتل الاقتصادي الأوروبي ضمن صبغة المشاركة المتوسطية . والصيغة الأخيرة تعني بالأساس بحث إطار للتعاون الاقتصادي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، وهي صيغة تحمل في طياتها التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل ورغم ذلك تلقى هذه الصيغة الأخيرة قدراً من الترحيب من جانب الدول العربية حتى المعارضة للشرق أوسطية ، على أساس أن الإطار المتوسطي يتعامل مع إسرائيل كدولة عادية ، كسائر دول جنوب المتوسط . ويلاحظ أن غياب الولايات المتحدة الأمريكية يعني مزيداً من التحجيم للتطلعات الإسرائيلية حيث لا يوجد لإسرائيل في الإطار المتوسطي مكان قيادي محجوز مسبقاً ، وفي نفس الوقت سيكون التكتل الاقتصادي العربي داخل هذه الصيغة أكثر قوة وفعالية من أي صيغة أخرى ، والجدير بالذكر أن فكرة التعاون المتوسطي تعود إلى عدة سنوات ماضية ، ولعل الدعوة الجادة لها جاءت في خطاب الرئيس مبارك أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ستراسبورج في 20 نوفمبر 1991 عندما اقترح على أعضاء الجمعية "تنظيم منتدى حول المتوسط على أن يتم توسيع نطاقه بحيث يشمل جميع دول أوروبا وجنوب المتوسط ويكون بمثابة نقطة

محورية للحوار والتفاعل بين المسئولين وغير المسئولين ، حيث أن الهدف من المنتدى هو تحقيق التعاون المكثف بين أوروبا ودول جنوب المتوسط وحل المشكلات ذات الأهمية المشتركة . وانطلقت الفكرة المتوسطية إلى العمل بعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 بحثاً عن مشاركة أوروبية متوسطية لإدماج دول جنوب المتوسط في الإطار الاقتصادي الأوروبي بشكل تدريجي ، لكننا نادي هنا بأن الرضا بالتعامل مع الصيغة المتوسطية يكون على أساس أن التفاوض العربي يتم بشكل جماعي أي تكتل اقتصادي عربي في مقابل تكتل اقتصادي أوروبي وفي إقامة علاقات اقتصادية بين تكتلين ، وهنا تظهر قيمة الإسراع بقيام التكتل الاقتصادي العربي ، وبالتالي فإن دخول الدول العربية فرادى في مفاوضات ثنائية بين كل دولة والتكتل الاقتصادي الأوروبي مسألة غير متكافئة .

وعموماً فإن المسألة الخاصة بالتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتكتلاته الاقتصادية المختلفة تحتاج إلى وضع استراتيجية عربية محددة ، تهدف ضمن ما تهدف إليه إلى تحقيق أسعار مجزية للصادرات العربية من المواد الأولية ، لأن معظم الصادرات العربية في المرحلة الحالية هي صادرات من المواد الأولية ، بالإضافة إلى السعي نحو تحسين شروط الحصول على التكنولوجيا الملائمة والمعاونة على بناء القاعدة التكنولوجية العربية ؛ حيث إن معظم الاقتصادات العربية تفتقر إلى القاعدة التكنولوجية اللازمة والمطلوبة لتحقيق التنمية الصناعية والزراعية بل وتعمل تلك الاستراتيجية على الاستفادة من تقسيم العمل الدولي بالحصول على نسب متزايدة من الإنتاج الصناعي العالمي لتزداد الصادرات الصناعية العربية ، وتهيئ الاستراتيجية ، لمناخ الاستثمار العربي ليؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية مع العمل على تخفيف عبء المديونية الخارجية عن الدول العربية المدينة ، ولعل ذلك يتطلب أن يحدث نوع من التنسيق بين كل الأطراف العربية حول أهداف تلك الاستراتيجية وآليات تحقيقها عند التعامل مع الأطراف والمنظمات المختلفة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

رابعاً : لابد أن يسعى العرب إلى تحسين مناخ الاستثمار العربي حتى تكون الاقتصادات العربية ذات قدرة متزايدة على جذب المزيد من الاستثمارات داخل المنطقة العربية ، حيث لازال

يخبرنا تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2000 أن الاستثمارات العربية البينية من واقع المعلومات الرسمية التي أمكن الحصول عليها من الدول العربية تشير إلى أن جملة الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال عام 2000 قد بلغت حوالي 2,3 مليار دولار أمريكي مقابل 2,2 مليار دولار عام 1999 ، ومن الواضح أن الرقم في حد ذاته هزيل في صورته المطلقة ، بل والمسألة تدعو للأسف عندما يقارن هذا الرقم بالاستثمارات العربية المتدفقة خارج المنطقة العربية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا وباقي دول العالم ، حيث تشير معظم التقديرات إلى أن الرقم التراكمي الذي يمثل الاستثمارات العربية في تلك المناطق يصل إلى أكثر من 1200 مليار دولار أمريكي وهو ما يعني أنه لابد من العمل بكل الوسائل الممكنة إلى عودة نسب متزايدة من هذه الاستثمارات داخل المنطقة العربية عبر مراحل تكون التكتل الاقتصادي العربي المنشود وهذا لا يتم إلا بالمزيد من بذل الجهد نحو تصحيح السياسات الاقتصادية العربية ، وإصلاح قوانين وتشريعات الاستثمار ، وتهيئة النظم الاقتصادية والسياسية والبيئية التنظيمية والمعلوماتية لكي تشجع تدفق الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية ، بل والمضي قدماً في برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق المزيد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تعمل على جذب الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية .

بل والعمل على تحقيق التنسيق والتوافق في مجال التشريعات والإجراءات المنظمة للأنشطة الاقتصادية بحيث توفر في جوانبها المختلفة الضمانات اللازمة لرؤوس الأموال والاستثمارات وعائداتها ، وقوة العمل العربية في حركتها وانتقالها من قطر لآخر ، كما توفر الآليات المناسبة للتحكم وفض المنازعات حول قضايا الاستثمار في أقصر فترة زمنية ممكنة ، بل والعمل بصورة تدريجية على تطبيق مبدأ "المواطنة الاقتصادية العربية" وهو الذي يتيح لرؤوس الأموال العربية من خلال إقامة السوق المالية العربية المشتركة والعمالة ، الانتقال بين أجزاء المنطقة العربية بنفس المزايا التي يتمتع بها مثيلها الوطني ، وإذا تحقق ذلك فمن الممكن وضع خطة عربية شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية ويبدو أن وجود هذه الخطة ضروري حتى تتزايد فعالية حركة رؤوس الأموال العربية كعنصر مؤثر في التكتل الاقتصادي العربي ، ويمكن أن تأخذ تلك الخطة بمفهوم التخطيط

التأشيري ، ويمكن من خلالها إعطاء أولوية للمشروعات ذات التأثير المتوافق لإحداث التكامل بين الاقتصادات العربية .

خامساً : يبدو أن منهج التخطيط التأشيري يمكن أن يشكل دليلاً تسترشد به عمليات التنمية القطرية التي تواجه تحديات الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية والمتوسطية واتجاهات العولمة عموماً ، بل وموقع الاقتصاد العربي ضمن بيئة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، إذ أن عمليات التنمية القطرية مازالت بحاجة إلى دليل عملي يعين لها اتجاهاتها ومراميها إزاء بعضها البعض بما يضمن لها قدر أكبر من التنسيق والتكامل .

ولعل من الضروري الإشارة هنا إلى أن منهج التخطيط التأشيري على الصعيد العربي ليس مجرد منهجاً فنياً بل يشكل ضرورة اقتصادية وسياسية من منظور المستقبل العربي من أجل تحقيق أكبر درجة من التناسق ، ولا نقول التنسيق بين سياسات التنمية القطرية في اتجاه التكامل الاقتصادي العربي وبناء درجة أكبر من التنافسية وبتعبير آخر ، فإن منهج التخطيط التأشيري على الصعيد العربي سوف يساعد على تأكيد البعد القومي في الخطط الإنمائية برؤية بعيدة المدى للمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية ونفترض من الناحية العملية أن تنصب مجهودات التخطيط التأشيري حول قطاعات أو أنشطة رئيسية تمثل نقاط التقاطع الممكنة بين مجهودات التنمية القطرية وبين عمليات التكامل الاقتصادي العربي .

ومعنى ذلك فإن المسألة تقتضي ضرورة إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يقوم على ممارسة منهج التخطيط التأشيري المقترح للتنسيق التكاملي العربي على الأمد البعيد ، وهو أمر إذا تحقق فإن الجانب العربي والتكتل الاقتصادي العربي سيكون الطرف الأقوى والأجدر بالمكاسب في مجالات التعاون الاقتصادي الإقليمي أو العالمي ، وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة ، ومنظمة التجارة العالمية ، وستكون إسرائيل في هذه الحالة في حالة تحقق السلام ، مجرد دولة في مواجهة دول الإقليم العربي . ولتحقيق الصبغة العربية فإن الدراسات في التحليلات الخاصة بالتخطيط التأثيري يجب أن تتناول فرص التعاون العربية – العربية ، والعربية – الإسرائيلية في حال تحقق السلام والعربية ــ العالمية ، مع هامش من الحرية لاستقلالية كل قطر عربي في توجهاته

الاقتصادية وحرية استخدام موارده لتحقيق أهدافه الإنمائية الذاتية طبقاً لنظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مع الالتزام بالحد الأدنى من صيغ ومتطلبات التنسيق والتكامل مع الخطط والسياسات الاقتصادية القطرية بما يحقق أكبر قدر من المواءمة بين أهداف التنمية وأهداف التكامل الإنمائي العربي وبما يسمح بحل التناقضات القائمة بين المصالح القطرية في الأجلين القصير والمتوسط .

سادساً : لا أحد يختلف على المزايا التي يوفرها قيام التكتل الاقتصادي العربي وتشكيل سوق عربية مشتركة ، حيث تنطوي على زيادة القدرة على مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى الموجودة ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العربية ، مما يولد المزيد من الاستثمارات والتوظيف داخل الوطن العربي ، وهو ما يعني المزيد من الإنتاج والدخل وزيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات ويؤدي في النهاية إلى زيادة التجارة البينية العربية حيث تتجه تلك التجارة إلى التزايد مما يؤدي إلى إحداث استقرار في قيمة الصادرات العربية ، وهو ما يؤدي إلى اتساع السوق أمام المنتجات العربية ....

وفي إطار إمكانيات تحقق كل تلك المزايا التي يوفرها التكتل الاقتصادي العربي ، فإن هذا كفيل بأن تقوم كل الأطراف العربية بعزيمة وإرادة العمل بالدراسات والتحليلات التي يمكن أن تجريها المؤسسات البحثية العربية ومراكز صناعة القرار على المستوى العربي ، التي تعمل في مجموعها على توفير السبل والأساليب للتغلب على كل المعوقات التي قد تقف عائقاً دون التكتل الاقتصادي العربي المنشود مهما كانت هذه المعوقات ، سواء كانت معوقات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو مؤسسية .

ويجب وضع نصب الأعين مبدأ إبعاد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن أي خلافات سياسية بل ووضع الضمانات الكافية لحماية المشروعات العربية المشتركة من القرارات الانفعالية العربية ، بل العمل على تنمية الإرادة السياسية لتنمية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بل وتحيز الشعوب العربية ودفعها نحو المشروعات التكاملية ، والصيغ التكاملية الاقتصادية بل وضع استراتيجية قيام التكتل الاقتصادي العربي ضمن جدول كل التنظيمات غير الحكومية العربية مثل

التنظيمات التعاونية العربية وجمعيات وتنظيمات رجال الأعمال بل ومنح الفئات الأخيرة حرية الحركة والانتقال بتسهيل حركة انتقالهم من قطر إلي قطر دون عوائق ، وعلى جامعة الدول العربية أن تصدر بطاقة هوية شخصية لرجال الأعمال العرب لتسهيل حصولهم على التأشيرات اللازمة لتنقلاتهم بين الدول العربية ، وإنشاء قاعدة بيانات لمنظمات الأعمال العربية ورجال الأعمال بل والاستفادة مما هو متاح من قواعد بيانات متوافرة لدى برنامج لتمويل التجارة العربية وجمعيات رجال الأعمال العربية وغيرها ، لتكون صورة الأسواق العربية وفرص ومجالات الاستثمارات متاحة في إطار تحركات شعبية وقطاع خاص لكي تتحول إلى مشروعات اقتصادية وعلاقات اقتصادية متشابكة تعمق إحداث المزيد من التعاون الاقتصادي العربي في العديد من الاتجاهات وهو ما يقدم المزيد نحو قيام التكتل الاقتصادي العربي ويجعله واقعاً ملموساً ويحول المنطقة العربية إلى نسيج واحد تتعاظم فيه المصالح الاقتصادية للجميع .

ولعل المتتبع للتطورات التي يعيشها الوطن العربي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، يلاحظ أن تلك التطورات تدفعه نحو إزالة كل الحواجز والمعوقات التي كانت تقف حائلاً دون تفصيل وقيام تكتل اقتصادي عربي قوي ، فالقاعدة الاقتصادية تطورت والتركيبة الاجتماعية تغيرت واستقرت والأنظمة السياسية في معظمها تبدلت وتعقلنت مما ولد المزيد من الإرادة السياسية التي أخذت تبلور رغبة أكيدة في قيام تكتل اقتصادي عربي فعال وهو ما يبعث على التفاؤل .

ولا يخفى فوق كل ذلك ، ما يحدث على الصعيد الاقتصادي من تزايد دور القطاع الخاص وطبقة رجال الأعمال القادرة على العمل والتعامل على الساحة العربية والعالمية في جميع الميادين والأنشطة والقطاعات سواء القطاع الصناعي أو الزراعي أو القطاع المالي والخدمات والسياحة بل والإعلام ، مما أفرز رجال أعمال عرب ذوي مهارة مرتفعة بل وذات ثقل عالمي ، ومن هنا بدأت تظهر قوى قادرة على اتخاذ المشروعات العربية المشتركة والتي لا تخفيها ولا تعوقها الحدود القطرية ولا مآرب الأنظمة السياسية ، وسيساعدها في ذلك تعميم التحول لآليات السوق وتعميق اقتصاديات السوق في كل الدول العربية تقريباً .

وهو اتجاه هام وفعال يؤدي إلى تقارب الدول العربية ويلعب دوراً مؤثراً في قيام التكتل الاقتصادي العربي وخاصة في ظل التقائه مع التوجهات السياسية للأنظمة العربية ، بل واتساقه مع وجود إرادة سياسية متزايدة وقوية نحو قيام هذا التكتل الاقتصادي العربي المنشود .

ولعل ذلك ما دعا البعض إلى الدعوة إلى خصخصة المشروعات العربية المشتركة لتساعد على إقامة سوق مالية عربية مشتركة ، تكون أسهم تلك المشروعات نواة هذه السوق ويتم تداولها بين المواطنين العرب في البورصات العربية ، ومن ثم على الحكومات العربية التنازل عن ملكيتها في المشروعات المذكورة في إطار اتفاق الإرادة السياسية مع نمو آليات السوق والخصخصة ، وهو اتجاه يدعم قيام التكتل الاقتصادي العربي المنشود [1] .

سابعاً : لعل الملاحظة السابقة ، تجعلنا نؤكد على ضرورة العمل والسير قدماً في برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبق في معظم أو كل الدول العربية تقريباً سواء الدول النفطية في إطار إعادة هيكلة اقتصاداتها وتحويله من نفطي يعتمد بدرجة تكاد تكون كلية على قطاع واحد هو قطاع النفط إلى اقتصاد متنوع يزداد كفاءة ونمواً اقتصادياً ، وكذلك برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في الدول العربية غير النفطية بهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي لتلك الاقتصاديات .

حيث يلاحظ على برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في كل من الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية أنها تتسم بسمات مشتركة رغم اختلاف الظروف والأهداف ، لعل من أهمها ، أنها تعمق التحول لآليات السوق وتطبق برامج طموحة للخصخصة ، وتحرر المعاملات الاقتصادية بل وتحرر التجارة الخارجية العربية من الكثير من القيود ، وتزيد من دور القطاع الخاص العربي ، وهو ما يخدم الهدف من قيام تكتل اقتصادي عربي فعال ويسهل من وجوده ، حيث إن ذلك كله يمكن أن يؤدي إلى إدارة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون تكاملية وليست تنافسية ويمكن العمل في هذا المجال في اتجاهين :

---

(1) انظر في ذلك : د. سليمان المنذري ، المشروعات العربية المشتركة ، ما هو دورها في التكامل الاقتصادي ، مجلة شئون عربية ، يونيو 1998 ، ص 78 .

الاتجاه الأول : يتلخص في الإسراع بعمليات وبرامج الخصخصة ودعم وتشجيع القطاع الخاص حتى تقوم المشروعات العربية على الشعوب ممثلة في القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية العربية بدلاً من الحكومات والقطاع العام .

أما الاتجاه الثاني : فيتعلق بإعادة توطين الأنشطة الاقتصادية العربية على أساس مبدأ الميزة النسبية والتنافسية من خلال العمل على تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في المنطقة العربية ، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على تخصص كل دولة عربية في السلع والخدمات التي لها ميزة نسبية وميزة تنافسية حالية ومستقبلية ومن خلال هذه الاستراتيجية يمكن أن تنجح عملية إعادة هيكلة الاقتصادات العربية تلقائياً لتتحول إلى اقتصاديات تكاملية وليست تنافسية وفي نفس الوقت تستطيع أن تكون على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي ، ويلاحظ أن تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في الاقتصادات العربية يحدث نوعاً من التخصص وتقسيم العمل العربي على أساس الميزة النسبية والتنافسية لكل دولة وهو ما يساعد في تفعيل التكتل الاقتصادي العربي ؛ نظراً لأنه يعمق مبدأ الاعتماد المتبادل وهو ما يعظم المصلحة الاقتصادية العربية المشتركة ، ويجعل النظام الاقتصادي العربي الجديد أكثر تكاملاً ويكون للتكتل الاقتصادي العربي الدور الذي ينتظر منه القيام به .... ولعل المشاهد والمتابع للاقتصادات العربية يجد أنها لسبب أو لآخر متجهة إلى ذلك .

ثامناً : لابد من أن تعمل أطراف التكتل الاقتصادي العربي على توافر الإطار المؤسسي الفعال بشروطه اللازمة لنجاح منطقة التجارة العربية الشاملة فلابد من توافر حد أدنى من الترابط والتكامل الداخلي بين قطاعات الاقتصاد العربي وبين السياسات التنموية ، وهو ما يعظم الاستفادة الخارجية من التكتل الاقتصادي العربي لكل دولة ، وهذا يتوقف على الإدارة الاقتصادية وكفاءة مؤسسات السوق وكفاءة وفعالية البنية الاقتصادية الأساسية مثل شبكات الطرق والنقل

والمواصلات وغيرها .

ومن ناحية أخرى لابد من تفعيل الدور الذي تلعبه الأجهزة الحكومية الحاكمة للاستثمار والتراخيص والتجارة الخارجية والرقابة على أنشطة المشروعات ، وزيادة كفاءة أداء المنافذ الجمركية حيث تلعب دوراً أساسياً في تيسير أو تعويق التبادل التجاري وفي تيسير أو تعويق حركة عوامل الإنتاج وكذا في تيسير أو تعويق المشروعات العربية المشتركة عابرة القطرية والمستهدفة في ترتيبات قيام التكتل الاقتصادي العربي .

ويضاف إلى ذلك أن السير قدماً في الإصلاح الإداري للأجهزة الحكومية التي تتعامل مع القطاع الاقتصادي في كل الدول العربية مسألة ضرورية ، على أن يتم ذلك متوازياً مع بناء كيان مؤسسي يطبق وينفذ ويراقب الاتفاقيات والقواعد والقرارات التي تتم في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة ، على أن يتوافر له القوة الإلزامية والسلطات التنسيقية التي تمكنه من أن يتابع ويطبق الجزاءات ويفض المنازعات على أن يعزز بالقدرات الفنية والمعلوماتية التي تمكنه من القيام بدوره ، على أن تنتقل المسألة بعد ذلك في مجال تفعيل قيام منطقة التجارة الحرة العربية إلى آفاق أبعد من التنسيق في السياسات الإنتاجية والسياسات التنموية بين الدول العربية ، بما في ذلك من مراجعة الكثير من المشروعات القطرية التي أقيمت خلال الحقبة الماضية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة وعلى إحداث التكامل .

ولعل الاتجاه إلى إحداث التنسيق والتكامل التنموي يحتاج في حد ذاته إلى آلية مؤسسية لتحقيقه ، ويتطلب تبادل وتنسيق خطط ومشروعات التنمية وتنسيق الأنشطة حتى تلك التي يقوم بها القطاع الخاص في إطار التخطيط التأشيري السابق الإشارة إليه . وكل ذلك يؤدي إلى تحقيق الاستفادة القصوى من المزايا النسبية والتنافسية التي تملكها كل دولة أو تملكها القطاعات الاقتصادية على مستوى المنطقة العربية ، وقد تتطلب آلية التنسيق هذه أن ينشأ مجلس وزاري للتنمية والتخطيط على مستوى المنطقة العربية ، بل هناك حاجة كذلك لإشراك مؤسسات القطاع الخاص مثل الغرف التجارية والاتحادات الصناعية العربية وجمعيات المستثمرين ، مع ممثلي الجهات الحكومية في آليات صنع القرار في الكيان المؤسسي الإقليمي ، ويمثل إشراك هذه

المؤسسات ركناً هاماً لاستكمال المقومات المؤسسية لنجاح وفاعلية منطقة التجارة الحرة العربية كأول مرحلة لقيام التكتل الاقتصادي العربي .

ويلاحظ أن النجاح في هذه التوجهات يمكن أن يؤدي إلى وجود إمكانية لوضع خطة قومية تكاملية عربية ، ويكون المجلس الوزاري للتنمية والتخطيط الذي يضم وزراء التخطيط والتنمية والاقتصاد في الدول العربية المشاركة مجلساً أعلى للتنسيق العربي ، ويمكن إنشاء في هذه الحالة بنك أو مؤسسة تمويلية للتكتل الاقتصادي العربي يتم من خلاله التمويل اللازم للأنشطة الأساسية لتحقيق أهداف هذا التكتل ، مما يؤدي إلى إحداث التكامل الاقتصادي العربي من منظور استراتيجي ، حيث يمكن في هذه الحالة أن يوفر التمويل اللازم للنهوض بالمناطق الأقل تقدماً . وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في المنطقة العربية بعض المؤسسات الصالحة للقيام بهذا الدور ، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أنه يعيب على هذه المؤسسات محدودية الموارد واعتيادها على التعامل مع المشروعات المحلية محدودة الهدف ، لذا فهناك ضرورة ملحة لإيجاد مؤسسات تمويلية عربية على غرار مؤسسة التمويل الدولية IFC لتمويل مشروعات القطاع الخاص مباشرة دون ضمان الحكومة ، على أن يسهم القطاع الخاص في رأسمال هذه المؤسسة وفي إدارتها ، بل يمكن أن نتصور أنه من خلال استكمال الإطار المؤسسي للتكتل الاقتصادي العربي أن ينشأ مجلس رئاسة يمثل حكام الدول الأعضاء يتولى وضع وإقرار السياسات اللازمة لتحقيق أهداف هذا التكتل إلى جانب إنشاء برلمان للشعوب العربية لأهمية المشاركة العربية الشعبية في تحقيق الأهداف المطلوبة ، حيث إن مسيرة التنمية السليمة تحتاج إلى مشاركة شعبية واسعة وكثيفة لما تتطلبه من وجوب التزام المواطنين بأعبائها ومسئوليتها وذلك أسوة بالبرلمان الأوروبي ، وتتضمن الآلية المؤسسية إقامة نظام عملي لتوزيع منافع التكامل مثل ما حدث في دول الاتحاد الأوروبي . بالإضافة إلى تعويض المتضررين ، من تخفيض الرسوم الجمركية وفتح الأسواق . ومن المؤكد أن المزايا الاقتصادية في الأجل الطويل سوف تتخطى مراحل الخسائر المؤقتة الناتجة في الأجل القصير نتيجة لإعادة الهيكلة التي تحدث أثناء إتمام مراحل التكتل الاقتصادي العربي .

تاسعاً : في إطار تحسين الآلية المؤسسية للتكتل الاقتصادي العربي ، لابد من العمل على إزالة

الازدواجية القائمة بين مجلس الوحدة الاقتصادية (12 دولة) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ، فالمجلس الأخير أقر في دورته في فبراير وسبتمبر لعام 1997 برنامج العمل والجدول الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ، وقد بدأ تطبيقها من أول يناير 1998 وعلى مدى عشر سنوات ، وبواقع 10% تخفيض في الرسوم الجمركية سنوياً وتبذل الجهود في إطار اللجان الفنية الحكومية لوضع التطورات والإجراءات العملية التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ البرنامج بما في ذلك الاتفاق على شهادة المنشأ .

بينما نجد في نفس الوقت أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الأخيرة تحت عنوان "تفعيل السوق العربية المشتركة" يتخذ القرار رقم 1067 وينص في فقرتيه الأولى والثانية ، على ضرورة استئناف التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة في الدول الأعضاء وذلك في إطار قرارات المجلس والمجهودات العربية الجارية في هذا الشأن ، ومراعاة القواعد الأخرى المنظمة لتحرير التجارة الملزمة للدول الأعضاء ، والطلب من الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة موافاة الأمانة العامة بمعلومات تفصيلية في نهاية أبريل 1998 تحدد فيها الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تحرير وتبادل السلع والمواد فيما بينها وذلك من خلال الواقع والخبرة العملية في التطبيق.

ولعل من الواضح أن هناك ازدواجية واضحة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية في مجال تفعيل التكتل الاقتصادي العربي يجب السعي بحزم نحو إزالتها حتى تنطلق المسيرة التكاملية في وقت لا يحتمل ضياع الفرص ، والسير بخطى واضحة نحو الهدف المراد تحقيقه بكل ما يحمله القرن الحادي والعشرين من تحديات وبكل ما نحمله من إشراقة جديدة لغد أفضل لكل الأمة العربية من المحيط إلى الخليج ، ومن مشرقها إلى مغربها ، لتصبح أمة واحدة ، بما يحمله لها ذلك من خير وفير ، ويرقى بها لتنال مكانتها اللائقة بها في عالم اليوم .

تم بحمد الله

المؤلف

قائمة المراجع العربية والأجنبية

المراجع العربية

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1997 ، الكويت 1997 .

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000 ، الكويت ، 2001 .

(3) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة ، أعمال المؤتمر العلمي الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، 1997 .

(4) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2001 .

(5) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2000 .

(6) جامعة الدول العربية ، التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية ، ورقة عمل غير منشورة مقدمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، فبراير 1994 .

(7) جامعة الدول العربية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات ، اتفاقية السوق العربية المشتركة ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1994 .

(8) رمزي زكي ، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة 1999 .

(9) د. حمدي عبد العظيم ، جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر 1997 .

(10) د. سعيد النجار ، تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر ، الجزء الأول ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1997 .

(11) د. سعيد النجار ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، صندوق النقد العربي ، 1998 .

(12) د. سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999 .

(13) د. سليمان المنذري ، المشروعات العربية المشتركة ما هو دورها في التكامل الاقتصادي ، مجلة شئون عربية

العدد 94 ، يونيو 1998 .

(14) أ. سيد عيسى ، السوق العربية للأوراق المالية في مقدمة صور التعاون الاقتصادي المطروحة على الدول العربية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر 1997 .

(15) د. صلاح محمد زين الدين ، أثر المشروعات العربية المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر 1997 .

(16) د. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001 .

(17) د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2003 .

(18) د. عبد الحميد براهيمي ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1977 .

(19) د. علي لطفي ، اقتصاد الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر 1997 .

(20) د. علي لطفي ، التعاون الاقتصادي العربي في ظل التغيرات العالمية والإقليمية ، في كتاب الإدارة وسرعة التغيير ، مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري ، القاهرة ، 1996

(21) د. علي عبد العزيز سليمان ، التكتل الاقتصادي العربي ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة أسيوط ، 1997 .

(22) د. علي عبد العزيز سليمان ، التعاون الاقتصادي العربي بين المصلحة والمصارحة ، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة ، أبريل 1992 .

(23) د. عبد المنعم المشاط ، قمة الدار البيضاء الاقتصادية ، السياسة الدولية ، العدد 119 ، القاهرة ، يناير 1995 .

(24) د. عبد الوهاب حميد رشيد ، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة ، كاظمة للنشر ، الكويت ، 1995 .

(25) د. عبد المنعم السعيد سعيد ، الوحدة النقدية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985 .

(26) فاروق حسين مخلوف ، حول المدخل التجاري لتنمية الاستثمار التصديري في مصر ودعم التنمية والتكامل الاقتصادي العربي في إطار مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة ، المؤتمر السنوي الثالث لأكاديمية السادات ، أكتوبر 1996 .

(27) كاظم حبيب ، الاقتصاد العربي بين التفتيت والوحدة ، بحث في المجلة العلمية ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 1992 .

(28) د. محمد محمود الإمام ، ندوة السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، اتحاد المستثمرين العرب ، القاهرة ، أبريل 1996 .

(29) محمد أبوسبتة وآخرون ، النظام التجاري العالمي والاقتصادات العربية ، الاسماعيلية ، 1996 .

(30) محمد كمال خليل الحمزاوي ، إشكاليات الصرف الأجنبي ومناخ الاستثمار العربي ، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر الدولي ، تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة ، جامعة المنصورة كلية التجارة ، 16 ، 18 أبريل 2002 .

(31) د. محمد محمود الإمام ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، تقييمه ومستقبله ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، معهد التخطيط القومي ، يونية 1997 .

(32) د. محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين ، المستقبل العربي ، السنة 13 ، العدد 38 ، بيروت أغسطي 1990 .

(33) د. محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي ، الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي ، بحث في أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 .

(34) د. محمد لبيب شعير ، الوحدة الاقتصادي العربية ، تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية ، بيروت ، 1965 .

(35) محمد نور الدين وعصام فوزي ، مسارات التفاعلات الاقتصادية المترتبة على التوسية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، ورقة (غير منشورة) قدمت إلى منتدى الفكر العربي ، عمان 1992 .

(36) د. مدحت حسين ، العمل الاقتصادي العربي المشترك هل من بعث جديد أوراق الشرق الأوسط ، العدد 11، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، أبريل 1994 .

(37) ممدوح محمد المصري ، دور التجارة العربية البينية في جذب الاستثمار والتكامل الاقتصادي في ظل سياسة التحرير الاقتصادي في الدول العربية ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،

العدد الثالث عشر ، السنة التاسعة ، يوليو 1996

(38) معتصم رشيد ، منطقة التجارة الحرة الأسس النظرية وإمكانية التطبيق ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر 1997 .

(39) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ، القاهرة ، يناير 2001 .

(40) مجلس الشورى ، إقامة التعاون الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية ، التقرير رقم 13 ، القاهرة 1992 .

(41) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية بين مصر والدول العربية ، القاهرة ، فبراير 2001 .

(42) يوسف صايغ وآخرون ، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ، مقارنات نظرية ، أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 1989 .

(43) معهد البحوث والدراسات العربية (مجموعة باحثين) ، الاقتصاد العربي أمام التحدي ، القاهرة ، 1998 .

(44) معهد البحوث والدراسات العربية (مجموعة باحثين) ، انتقال القوى العاملة العربية في البلاد العربية ، القاهرة ، 1998 .

المراجع الأجنبية

(1) A Mel, Agraer, Measuring the Impact of Economic Integration 1999.

(2) Bela Blasa, The Theory of Economic Integration, Irwin Series in Economie Home wood Richard, Irwin, 1961.

(3) Dewatripont, Mathis et al, Flexible Integration, Centre for Economic Policy Research, London, 1995.

(4) Forouton, F. Regional Integration in sub. Saharan Africa, Combridge University, Press, London, 1993.

(5) Bohogwati, J. Regionalism on Multi Liberalism, Combridge University 1993.

(6) Jovanovic, M.N, International Economic Integration, Rovtledge, London, 1992.

(7) Ngoire Woods, The Plitical Economy of Globalization, Macmillan Press LTD, First Published 2000.

(8) Tinbergen J, International Economic Integration 2d. ed. Elsevier, Amsterdam, 1954.

(9) Robson P., The Economic of International Integration, London, 1987.

(10) M. Ellman, New stretgies Mediteranean Conference, 1996.

(11) Thomas H. Mcinish, Capital Markets A global Prospective, USA, 2000.

(12) IMF, World Economic Outbook, Washington, May 1999.

(13) Jeffrey B., Nugent, Towards a Feasible Path to Economic Co-operation and integration in Western Adia, 1981.

(14) World Bank, Capital Control Liberalization and Stock Market Development, Washington, WD 1996.

(15) ElErian - Amer Bisat and Thomas Helbling, Arab Economic Face need to achieve higher sustainaple Growth,

(16) IMF Publications, IMF Survery, July 1997.

(17) United States Commission for the study of International Migration and cooperative Economic Development : Unoutherized Migration An Economic Development Response, Washington DC., July 1990.

(18) United Nations, Survey of Economic and social Development in the ESCWA Region, New York, 1995.

دخل الاقتصاد العربي الألفية الثالثة ويحدوه الأمل في تحقيق الحلم العربي القديم الحديث ، وهو إحياء وبناء «السوق العربية المشتركة»، حيث أصبح النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يعرف إلاَّ التكتلات الاقتصادية والإقليمية ، سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية .

ويصبح السؤال المطروح : كيف تكتسب «السوق العربية المشتركة» أو التكتل الاقتصادي العربي مقومات الوجود الاقتصادي والجغرافي والتاريخي والثقافي والحضاري الذي يعظم المصالح الاقتصادية المشتركة لكل الأطراف العربية .

فماذا نحن فاعلون ياعرب ؟! ألا نستطيع البحث بقوة عن كيفية إزالة المعوقات التي تحول دون قيام تكتل اقتصادي عربي قوي ؟! ، ألا يمكن أن تتلاقى الإرادة السياسية مع تعظيم المصلحة الاقتصادية لكل الشعوب العربية؟ والاقتصادات العربية ؟ ألا يمكن تعميق التعاون الاقتصادي العربي على مستويات مختلفة لحين الانتهاء من بناء «السوق العربية المشتركة» .

إن هذا الكتاب يرد بالإيجاب على كل هذه التساؤلات و... مما يتبادر إلى ذهن القارىء والباحث في هذا المجال ...

إن هذا الكتاب يعد بمثابة رسالة قوية تدعو إلى ... للحفاظ على الهوية العربية لكل من يعيش على الأرض العربية من المحيط إلى الخليج .

نأمل أن يكون هذا العمل قد طرق الأبواب المغلقة ... وأن يكون أحد الوسائل العلمية والبحثية الهامة ... القضية الهامة ونحن نسعى إلى بناء مستقبل ... الشعوب العربية في الألفية الثالثة .

الناشر

أستاذ دكتور

عبد المطلب عبد الحميد

- دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد - جامعة عين شمس.
- أستاذ الاقتصاد في أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- عميد مركز تنمية الإدارة المحلية بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية .
- منتدب لتدريس مادة الاقتصاد العالمي الجديد بكلية التجارة جامعة عين شمس .
- منتدب لتدريس مواد الاقتصاد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية واقتصاديات البيئة واقتصاديات العمل والاقتصاد الصناعي بكلية الاقتصاد جامعة 6 اكتوبر .
- قام بإعداد الكثير من الأبحاث المتخصصة في مجال تنمية الصادرات والمناطق الحرة والاستثمار الأجنبي والخصخصة وتنمية جنوب الواد والبورصة واقتصاديات البنوك وتحرير تجارة الخدمات .
- مستشار للتدريب والاستشارات في أكثر من جهة محلية وأجنبية وخبيراً في المجالات الخاصة بالبنوك وقطاع الأعمال العام ودراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية وإعادة الهيكلة للمشروعات .

•• له العديد من المؤلفات منها :

- السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع.
- السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي .
- النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد احداث 11 سبتمبر .
- السوق الأفريقية المشتركة .
- العولمة واقتصاديات البنوك .
- البنوك الشاملة : عملياتها وإدارتها .
- الجات .. وآليات منظمة التجارة العالمية .



Arab Nile Group
Cairo - Egypt

ISBN.977-5919-73-8